

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد

الانفاق العام بين ضرورات الانفاق الاجتماعي وبعض متطلبات التنمية المستدامة، العراق حالة دراسية للمدة (2004-2019)

أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية من قبل الطالبة

نبأ كاظم هادي العرباوي

بإشراف

أ.د. أمل اسمر زبون الساعدي

1444 هـ 1444

بنائن التحرالي المائد



﴿ قُلُ لُوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ حَزَرَائِنَ مَرَحْمَةً مَ بِي إِذَا لَا أَمْسَكُ تُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ لَأَمْسَكُ تُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُومًا ﴾ الإِنسَانُ قَتُومًا ﴾ صدق الله العلي العظيمُ

سورة الاسراء الآية (100)

الاهداء

إلى مُبلغ الرسالة ومُؤدي الأمانة. . . محمد المصطفى (ص) الى أهل بيت العصمة ومفناح الرحة . . . الاوصياء بالحق الى شهدا العراق الابطال ... حاة الشعب إلى من احل اسم بكل فض وافنقل المنذ الصغي . . . مروح والدي العزيز إلى ينبوع الصبر إلى من مركع العطاء امام قدميها . . . أمي الغالية الى الروح التي سكنت مروحي ودفعتني الى مواصلة العلمر وبمازدادافنخارا ... زوجي الغالي الى من علموني وشجعوني . . . اساتانتي الاجلاء الى اخوتى وأخواتى . . . حباً واحتراماً إلى اجل ابنسامة في حياتي ماملي ، فللن كبدي الدي ...اللكنوسة بنين * اللكنوس سجاد * واخر العنقود زهراء الى من رافقونى بدريى ... زملائي زميلاتي إلى كل هؤ لا اهدي غرة جهدي المنواضع

ونبأ

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الاطروحة الموسومة " الانفاق الحام بين ضرورات الانحاق الجتماعي وبعض متطلبات التنوية المستدامة , العراق ما لة مرا سبة للحدة (2004–2019)" التي تقدمت بها الطالبة (نبأ كاظم هادي العرباوي) ، قد جرى إعدادها تحت إشرافي في جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد - قسم ألاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .

التوقيع: ال

الأستاذ المشرف :أ .د أمل اسمر زبون الساعدي

المرتبة العلمية: استاذ دكتور

العنوان : كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية

التاريخ: / / 2022

بناءا على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه الاطروحة للمناقشة.

رئيس قسم الاقتصاد

أ.م.د مهند فائز كاظم

جامعة القادسية - كلية الادارة والاقتصاد

2022 / /

توصية لجنة الدراسات العليا

أ.م.د مهند فائز كاظم

جامعة القادسية _ كلية الادارة والاقتصاد

2022 / /

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس واعضاء لجنة المناقشة اننا قد اطلعنا على اطروحة الدكتوراه الموسومة الانفاق العام بين ضرورات الانفاق الاجتماعي وبعض متطلبات التنمية المستدامة ، العراق حالة دراسية للمدة (۲۰۰۵–۲۰۱۹) وقد جرت مناقشة الطالبة (نبأ كاظم هادي) في محتوياتها وما يتعلق بها ، وبانها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بتقدير (امتياز).

اعضاء لجنة المناقشة

| المغة | التوقيم | اللقب العلمي | omil | ä |
|-------------|---------|--------------|-----------------------------|-----|
| رئيسأ | de. | استاذ | نزار كاظم صبام الغيكاني | -1 |
| -عضواً | E W | استاذ | احمد عبد الله سلمان الوائلي | -14 |
| عضوأ | | استاذ وساعد | حيدر علي محمد الدليمي | -10 |
| مضوأ | M. SU | استاذ وساعد | ميامي ملال ماحب الشكر | -1 |
| عضوأ | Of. | استاذ وساعد | باقر كرجي حبيب الجبوري | -0 |
| عضوأ ومشرفأ | 761 | استاذ | اهل اسمر زبون الساعدي | -7 |

ملحظة (1) ضرورة متابعة كل عضو من اعضاء لجنة المناقشة ملاحظاته ويكون مسؤول عنها وفي حالة تعذر احدهم متابعة الملاحظات فبإمكانه تخويل احد الاعضاء ليكون بديلا عنه ولا تروج الاطروحة الا بعد استكمال جميع الملاحظات والاجراءات واستحصال توقيع جميع الاعضاء . ملحظة (٢) يرجى التوقيع على الاستمارة بعد الاطلاع على التصحيحات واعادتها الينا مع التقدير .

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية على اقرار لجنة المناقشة

أ.د سوسن كريم هودان الجبوري عميد كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية / /۲۲،۲۲

إقرار الغبير اللغوي

اشهد ان الاطروحة الموسومة الانفاق العام بين ضرورات الانفاق الاجتماعي وبعض متطلبات التنمية المستدامة، العراق حالة دراسية للمدة (2004-2004) التي تقدمت بها الطالبة (نبأ كاظم هادي العرباوي)، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها تحت اشرافي، واصبحت بأسلوب علمي سليم وخالية من الاخطاء اللغوية و لأجله و قعت .

التوقيع:

الاسم : أ . م . د عايد عبد الله الفتلي

اللقب العلمي: استاذ مساعد دكتور

العنوان: جامعة القادسية

التاريخ: / / 2022

شكر وعرفان

الحمد لله الذي كتب على نفسه الرحمة والصلاة والسلام على خير الورى محمد بن عبد الله سيد خلقه وأنبيائه وعلى آله القدوة الهداة ، اللهم أنت الحمد ومنك الحمد ولك الحمد ، أشعت الحمد بين عبادك وحثثت عليه فقرنت شكر الخالق بشكر المخلوق ، وليس أحق بالشكر ممن أنار البصيرة وأزال العتمة ، وهم أساتذتي الأجلاء.

من يزرع المعروف يحصد الشكر، وإنا في هذا المقام اقدم من الشكر اوفره والتقدير ارفعه والامتنان اعظمه لأستاذتي المشرفة ، الاستاذ الدكتور (أمل أسمر زبون الساعدي) التي تفضلت بالأشراف على هذه الاطروحة لما تقدمة لي من توجيهات والتي عززتها بالفكرة والمصدر وبالتوجيه ، التي بذلت جهداً كبيراً في إنجاز هذه الاطروحة ، اسال الله سبحانه وتعالى ان يطيل في عمرها ويمدها بموفور الصحة والسرور ويحفظها قدوة يحتذى بها .

ويدعوني الواجب ان اتقدم بالشكر والتقدير للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الاطروحة وبذل الجهد في قراءتها وإبداء ملاحظاتهم البناءة وتقويمها بما جاء فيها خدمة للعلم .

وبمزيد من الاعتزاز اتقدم بالشكر والامتنان الى السيدة عميد كلية الادارة والاقتصاد أ.د سوسن كريم الجبوري المحترمة ، واتقدم بالشكر والامتنان الى السيد رئيس قسم الاقتصاد أ.د مهند فائز كاظم المحترم، واساتذتي في الدراسة كل من أ.د عبد الكريم جابر شنجار ، أ.د كريم سالم الغالبي ، أ.د نبيل مهدي الجنابي ، أ.د عبد العظيم عبد الواحد الشكري ، أ.د موسى خلف عواد ، أ.د نزار كاظم الخيكاني، أ.د فاضل عباس كاظم ، أ.م د باقر كرجي الجبوري أ.م.د ميامي صلال الشكري ، أ.م.د مناف مرزة السعيدي، أ.م مد حيدر كاظم ، ا.م سندس جاسم شعيبت ،أ.م شذى سالم ، ا.م سحر كاظم ، فلهم منى اطيب التحيات .

ولا يفوتني في ذلك ان اتوجه بشكري وتقديري الى اساتذة وموظفي وزارة التخطيط لما قدموه من مساعدة والى اساتذة وموظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء والكوفة وبغداد الذين لم ينألو من جهدهم في إبداء آرائهم الحكيمة وتقديم المصادر القيمة التي أوضحت لي كثيراً وأغنت البحث ، فضلاً عن الشكر الى منتسبي مكتبة كلية الادارة واقتصاد بجامعة القادسية لما أبدوه من تسهيل وجهد في الحصول على المراجع والمصادر

ولابُدَّ من أن أشكر من كان سبباً ودافعاً في تشجيعي على السير في هذا الدرب باذلاً جُهداً كبيراً وصبراً عظيماً من أجل أن تظهر هذا الاطروحة بشكلها الحالي زوجي الغالي (كاظم صاحب عكموش) وأستميح العذر من كل من كان له اسهام مباشر أو غير مباشر في انجاز هذه الاطروحة ولم يرد اسمه هنا ، جزى الله الجميع كل الخير وهو ولي التوفيق،

الستخلص

يعد الانفاق الاجتماعي واحداً من المكونات الرئيسة للإنفاق العام بوصفه يتعلق بالإنفاق على القطاعات الاجتماعية المختلفة، ويمثل مطلبا وضرورة من ضرورات تحقيق اهداف ومتطلبات التنمية المستدامة سواء الاقتصادية منها ام الاجتماعية، بوصفه يسهم في ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر وتعزيز راس المال البشري وتحقيق النمو المستدام ، وبالنظر الأهمية هذا النوع من الانفاق واسهامه بشكل كبير في تحقيق رفاهية المجتمع وزيادة الناتج المحلى للأفراد ودوره في توفير الخدمات الأساسية فقد ازداد الاهتمام به من قبل العديد من بلدان العالم ومنها العراق، وجاء هذا البحث لبيان فاعلية هذا النوع من الانفاق ومعرفة التطور في المبالغ المخصصة له وطريقة توزيعها على (التربية و التعليم و الصحة و الحماية الاجتماعية)، وذلك خلال المدة (2004-2019) ومدى أسهامها في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في العراق، وذلك من خلال السعى لمتابعة وتحليل التطور في الانفاق الاجتماعي ومكوناته وأثرها في بعض مؤشرات التنمية المستدامة، ومن ثم الوقوف على اهم التحديات التي تعترض تحقيق الأهداف المرسومة لها، ولغرض تحقيق الأهداف المتوخاة من البحث والوصول إلى النتائج المرجوة منه، فقد استخدمت الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل المؤشرات ذات العلاقة من جهة، مع الاستعانة بالأسلوب الكمى لمعرفة نوع العلاقة باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) من جهة اخرى، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين بعض المتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة ، فضلاً عن مخالفة بعض العلاقات لمنطق النظرية الاقتصادية .

فهرست المتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------------|--|
| | الآية القرآنية الكريمة |
| | الاهداء |
| | إقرار المشرف |
| | قرار لجنة المناقشة |
| | إقرار المقوم اللغوي |
| | شكر وعرفان |
| Í | المستخلص باللغة العربية |
| ب- ث | فهرست المحتويات |
| خ – خ | فهرست الجداول |
| د - ر | فهرست الاشكال البيانية |
| 11-2 | المقدمة والدراسات السابقة |
| (4 12 | الفصل الأول: الإنفاق الاجتماعي وبعض متطلبات التنمية المستدامة: |
| 64 -13 | الإطار النظري . |
| 37 -14 | المبحث الأول: الانفاق العام والانفاق الاجتماعي (مضامين نظرية) |
| 14 | المطلب الاول : الإنفاق العام ، مفاهيم أساسية ومداخل نظرية |
| 32 | المطلب الثاني: الانفاق الاجتماعي (الاطار المفاهيمي) |
| 56 -38 | المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة |
| 38 | المطلب الاول: مفهوم التنمية المستدامة واهميتها. |
| 44 | المطلب الثاني: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة. |
| 64-57 | المبحث الثالث: العلاقة بين الانفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة |
| 57 | المطلب الاول: الانفاق العام على التعليم وبعض متطلبات التنمية المستدامة |
| 60 | المطلب الثاني: الانفاق العام على الصحة وبعض متطلبات التنمية المستدامة |
| 62 | المطلب الثالث: الانفاق على الحماية الاجتماعية وبعض متطلبات التنمية المستدامة |
| 142-66 | الفصل الثاني: تحليل مؤشرات الإنفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة في |
| 142 00 | العراق للمدة (2004–2019) |

| 93-67 | المبحث الاول: تحليل مؤشرات الانفاق الاجتماعي في العراق للمدة (2004-2019). | |
|----------|---|--|
| 67 | المطلب الاول: تحليل تطور الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2019). | |
| 71 | المطلب الثاني: تحليل تطور الانفاق العام على قطاع التربية للمدة (2004-2019). | |
| 77 | المطلب الثالث: تحليل تطور الانفاق العام على التعليم العالي في العراق | |
| 82 | المطلب الرابع: تحليل تطور الانفاق العام على قطاع الصحة في العراق | |
| 89 | المطلب الخامس: تحليل مؤشر الانفاق على الرعاية الاجتماعية في العراق | |
| 142-94 | المبحث الثاني: تحليل التطورات في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2019) | |
| 94 | المطلب الاول: تحليل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق. | |
| 102 | المطلب الثاني: تحليل اتجاهات البطالة ونسب الفقر في العراق للمدة (2004-2019). | |
| 108 | المطلب الثالث: تحليل مؤشرات قطاع التربية والتعليم في العراق | |
| 125 | المطلب الرابع: تحليل مؤشرات قطاع الصحة في العراق | |
| 213 -144 | الفصل الثالث :قياس وتحليل أثر الإنفاق الاجتماعي في التنمية المستدامة | |
| 213 -144 | في العراق للمدة (2004 – 2019) | |
| 154 -145 | المبحث الأول: الاطار النظري للتحليل القياسي | |
| 145 | المطلب الاول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية: | |
| 147 | اولاً: اختبار ديكي – فولر الموسع(ADF) . | |
| 149 | ثانياً: اختبار فليبس – بيرون | |
| 150 | المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك | |
| 151 | المطلب الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع | |
| 158 -155 | المبحث الثاني: توصيف النماذج القياسية وصياغتها | |
| 155 | المطلب الاول: التوصيف القياسي للنماذج | |
| 156 | المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي. | |
| 213 -159 | المبحث الثالث تقدير النماذج وتحليل نتائجها وفقا لمنهجية (ARDL) | |
| 159 | المطلب الاول: تقدير النموذج الاول (الانفاق الاجتماعي) | |
| 170 | المطلب الثاني: تقدير النموذج الثاني (النمو الاقتصادي) | |
| 181 | المطلب الثالث: تقدير النموذج الثالث (مؤشر التربية) | |
| 192 | المطلب الرابع: تقدير النموذج الرابع (مؤشر التعليم العالي) | |

| Α | المستخلص بالغة الإنكليزية |
|----------|---|
| 239 -223 | المصادر والمراجع |
| 220 | ثانيا : التوصيات |
| 215 | اولا: الاستنتاجات |
| 221 -215 | الاستنتاجات والتوصيات |
| 203 | المطلب الخامس: تقدير النموذج الخامس(مؤشر الصحة) |

فهرست الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|--|---------------|
| 68 | هيكل الانفاق العام المخطط في العراق للمدة (2004–2019) | 1 |
| 70 | هيكل الانفاق العام الفعلي في العراق للمدة (2004–2019) | 2 |
| 73 | اجمالي الانفاق العام المخطط وموقع الانفاق العام منه على التربية في العراق للمدة (2004-2019) | 3 |
| 76 | النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على التربية للمدة (2019-2004) | 4 |
| 79 | اجمالي الانفاق العام المخطط وموقع الانفاق العام منه على التعليم العالي في العراق للمدة (2004-2019) | 5 |
| 81 | النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على التعليم العالي للمدة (2012-2004) | 6 |
| 85 | اجمالي الانفاق العام المخطط وموقع الانفاق العام منه على الصحة في العراق للمدة (2004-2019) | 7 |
| 88 | النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على الصحة للمدة (2019–2019) | 8 |
| 92 | اجمالي المبالغ المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية من الموازنة العامة الاحمالي المبالغ الاتحادية للمده (2004-2019) | 9 |
| 96 | تطور الناتج المحلي الاجمالي ونموه السنوي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2004-2019) | 10 |
| 100 | متوسط نصيب الفرد من GDP بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2019) | 11 |
| 104 | معدلات البطالة في العراق للمدة (2004- 2019) | 12 |
| 107 | تقديرات نسب الفقر في العراق للمدة (2004–2019) | 13 |
| 111 | تطور مؤشرات مرحلة تعليم رياض الاطفال الحكومي في العراق للمدة (2004-2019) | 14 |
| 113 | التطور الكمي في مرحلة التعليم الابتدائي في العراق للمدة (2019-2004) | 15 |
| 117 | التطور الكمي والنوعي في مرحلة التعليم الثانوي في العراق للمدة (2019- | 16 |

| 121 | التطور الكمي و النوعي لمرحلة التعليم المهني في العراق للمدة (2004-2019) | 17 |
|-----|---|----|
| 124 | تطور اعداد الجامعات والطلبة في العراق للمدة (2004-2019) | 18 |
| 127 | اعداد السكان والمستشفيات والاسرة في العراق للمدة (2004–2019) | 19 |
| 130 | اعداد السكان والمراكز الصحية في العراق للمدة (2004–2019) | 20 |
| 134 | تطور المواليد والوفيات والعمر المتوقع في العراق للمدة (2004-2019) | 21 |
| 138 | تطور اعداد الاطباء والمستشفيات في العراق للمدة (2004-2019) | 22 |
| 141 | تطور عدد ذوو المهن الصحية في العراق للمدة (2004-2019) | 23 |
| 159 | مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الاول | 24 |
| 161 | نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للنموذج الاول | 25 |
| 162 | نتائج إختبار فيلبس – بيرون للنموذج الاول | 26 |
| 164 | نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الاول | 27 |
| 166 | نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test للنموذج الاول | 28 |
| 167 | نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الاول | 29 |
| 168 | نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ (LM Test) للنموذج الاول | 30 |
| 169 | نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الاول | 31 |
| 171 | مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الثاني | 32 |
| 172 | نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للنموذج الثاني | 33 |
| 173 | نتائج إختبار فيلبس – بيرون للنموذج الثاني | 34 |
| 175 | نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الثاني | 35 |
| 177 | نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test للنموذج الثاني | 36 |
| 178 | نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الثاني | 37 |
| 179 | نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ (LM Test) للنموذج الثاني | 38 |

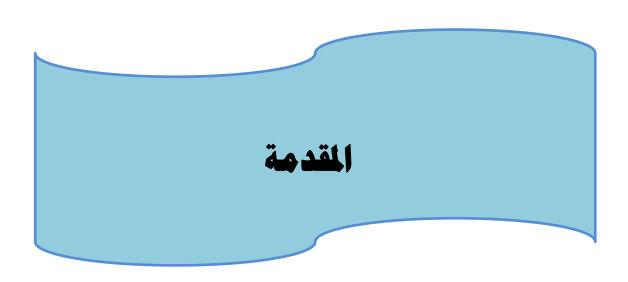
| 179 | نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الثاني | 39 |
|-----|---|----|
| 182 | مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الثالث | 40 |
| 183 | نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للنموذج الثالث | 41 |
| 184 | نتائج إختبار فيلبس – بيرون للنموذج الثالث | 42 |
| 186 | نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الثالث | 43 |
| 188 | نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test للنموذج الثالث | 44 |
| 189 | نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الثالث | 45 |
| 190 | نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا له (LM Test) للنموذج الثالث | 46 |
| 190 | نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الثالث | 47 |
| 193 | مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الرابع | 48 |
| 194 | نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للنموذج الرابع | 49 |
| 195 | نتائج إختبار فيلبس – بيرون للنموذج الرابع | 50 |
| 197 | نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الرابع | 51 |
| 199 | نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test للنموذج الرابع | 52 |
| 200 | نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الرابع | 53 |
| 201 | نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا له (LM Test) للنموذج الرابع | 54 |
| 201 | نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الرابع | 55 |
| 203 | مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الخامس | 56 |
| 204 | نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للنموذج الخامس | 57 |
| 205 | نتائج إختبار فيلبس – بيرون للنموذج الخامس | 58 |
| 207 | نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإِبطاء الموزع ARDL للنموذج الخامس | 59 |
| 209 | نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test للنموذج الخامس | 60 |
| 210 | نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الخامس | 61 |
| 211 | نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ (LM Test) للنموذج الخامس | 62 |
| 211 | نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الخامس | 63 |

فهرست الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|--|-------|
| 20 | تقسيمات النفقات العامة | 1 |
| 49 | اهداف التنمية المستدامة | 2 |
| 75 | تطور النمو السنوي لاجمالي الانفاق العام المخطط والانفاق العام على التربية في العراق للمدة (2004-2019) | 3 |
| 77 | تطور النمو السنوي الجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على التربية في العراق للمدة (2004-2019) | 4 |
| 80 | تطور النمو السنوي لاجمالي الانفاق العام المخطط والانفاق العام على التعليم العالي في العراق للمدة (2004-2019) | 5 |
| 82 | تطور النمو السنوي لاجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على التعليم العالي في العراق للمدة (2004-2019) | 6 |
| 86 | تطور النمو السنوي لاجمالي الانفاق العام المخطط والانفاق العام على الصحة في العراق للمدة (2004-2019) | 7 |
| 89 | تطور النمو السنوي لاجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام الفعلي على الصحة في العراق للمدة (2004-2019) | 8 |
| 93 | تطور النمو السنوي لاجمالي المبالغ المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية من الموازنة العامة الاتحادية للمده (2004-2019) | 9 |
| 97 | تطور النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004–2019) | 10 |
| 102 | تطور النمو السنوي بالأسعار الجارية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2019) | 11 |
| 112 | تطور النمو السنوي لعدد الاطفال في رياض الاطفال في العراق للمده (2004-2019) | 12 |
| 115 | تطور النمو السنوي لعدد التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي في العراق للمدة (2019-2004) | 13 |
| 118 | تطور النمو السنوي لعدد الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي في العراق للمدة (2019-2004) | 14 |

| 122 | تطور النمو السنوي لعدد الطلاب في مرحلة التعليم الهني في العراق للمدة (2019–2004) | 15 |
|------|---|-----|
| | | |
| 125 | تطور النمو السنوي لعدد الطلبة الخريجين للجامعات العراقية في العراق | 16 |
| | للمدة (2019–2004) | |
| 120 | تطور النمو السنوي لعدد المستشفيات الحكومية والاسرة في العراق | 17 |
| 128 | للمدة (2019–2004) | 1 / |
| | تطور النمو السنوي لعدد المراكز الصحية في العراق | |
| 131 | للمدة (2019–2004) | 18 |
| | تطور النمو السنوي لعدد الاطباء في العراق | |
| 139 | * | 19 |
| | للمدة (2004–2019) | |
| 142 | تطور النمو السنوي لعدد ذوو المهن الصحية في العراق | 20 |
| 172 | للمدة (2014–2019) | 20 |
| 1.60 | 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. (F)() (OOO) | 2.1 |
| 163 | سكون (SOC)و (EX) في الفرق الاول للنموذج الاول | 21 |
| | | |
| 165 | معيار (AlC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج المقدر للنموذج الاول | 22 |
| | | |
| 169 | المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) النموذج الاول | 23 |
| | | |
| 170 | والمراجع المؤدة النام المراجع | 24 |
| 170 | بواقي النموذج المقدرة والفعلية النموذج الاول | 24 |
| | 1811 : 11 1 XII : 11 : (EY) (SOC) : 5 | |
| 174 | سكون (SOC) و (EX) في الفرق الاول للنموذج الثاني | 25 |
| | | |
| 176 | معيار (AlC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج الثاني | 26 |
| | | |
| 180 | المجموع التراكمي للبواقي:Cusum للنموذج الثاني | 27 |
| 100 | ، د ب سی مرسی میرانی | - ' |
| 101 | offetti i attient oti ane ti i attient | 20 |
| 181 | بواقي النموذج المقدرة والفعلية للنموذج الثاني | 28 |
| | shah the same (OOL) (EVED) | |
| 185 | سكون (EXED) و (SCH) في الفرق الاول للنموذج الثالث | 29 |
| | | |
| 187 | معيار (AlC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج الثالث | 30 |
| | () () () | |

| 191 | المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) للنموذج الثالث | 31 |
|-----|--|----|
| 192 | بواقي النموذج المقدرة والفعلية للنموذج الثالث | 32 |
| 196 | سكون (EXHI) و (GRAD) في الفرق الاول للنموذج الرابع | 33 |
| 198 | معيار (AlC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج الرابع | 34 |
| 202 | المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) للنموذج الرابع | 35 |
| 203 | بواقي النموذج المقدرة والفعلية للنموذج الرابع | 36 |
| 206 | سكون (HOS) و (EXHE) في الفرق الاول للنموذج الخامس | 37 |
| 208 | معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج الخامس | 38 |
| 212 | المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) للنموذج الخامس | 39 |
| 213 | بواقي النموذج المقدرة والفعلية للنموذج الخامس | 40 |



مقدمة.

يعد الانفاق العام اداة مهمة ورئيسة من أدوات السياسة المالية ، وهو بمثابة ترجمة فعلية للاستراتيجية العامة التي تهدف من ورائها البلدان المختلفة سواء المتقدمة ام النامية لتحقيق هدف اشباع الحاجات العامة للمجتمع ولاسيما الحاجات المتعلقة بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، نظرا لارتباط مفهومهما بحياة الفرد والمجتمع من خلال مراعاة تلبية متطلبات الأجيال الحالية والاجيال المستقبلية .

ولما كان الانفاق الاجتماعي واحداً من مكونات الانفاق العام وضرورة من ضرورات تحقيق اهداف السياسة المالية ، فإنه في الوقت نفسه يعد مطلباً مهماً يسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تبنتها دول العالم المختلفة سواء البلدان المتقدمة منها ام النامية ، لذلك فقد ازداد الاهتمام به من قبل تلك الدول لكونه يسهم في ضمان العدالة الاجتماعية والحد من الفقر واللامساواة وتحسين التنمية البشرية ويسهم في تعزيز راس المال البشري وبالتالي يسهم فيه ، فضلا عن تأثير ذلك باعتباره متغيراً توزيعياً من شانه تحقيق التوازن الاجتماعي والنهوض بمؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يخص العراق نجد انه واحدٌ من تلك البلدان التي شهدت اهتمام بهذا المكون من الإنفاق العام وذلك لغرض تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وخاصة ما بعد عام 2004 ، لذا سعت الدولة الى مضاعفة حجم التخصيصات المالية وتوجيهها نحو القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية بهدف تحقيق متطلبات النتمية المستدامة في المجالات المذكورة ،وهو اثر يتطلب اتباع خطوات اصلاحية بهذا الاتجاه من خلال دور السياسة المالية، بوصفها المسؤولة عن قنوات الإنفاق العام التي يعول عليها مهمة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .

اولا: أهمية البحث.

ينطلق البحث من أهمية بيان وتحليل الانفاق الاجتماعي واهمية النسبية من الانفاق العام ، لا سيما العراق يمتلك امكانات مالية مناسبة لجعل الانفاق الاجتماعي قادر على تحقيق اهداف التنمية المستدامة سواء التنمية المستدامة الاجتماعية او الاقتصادية .

ثانيا: مشكلة البحث.

تاني السياسة الانفاقية في العراق من ضعف قدراتها على تفعيل دور الانفاق الاجتماعي في دعم وتحقيق اهداف التنمية المستدامة سواء في الجانب الاجتماعي او الاقتصادي بسبب سوء ادارة الانفاق الاجتماعي وضعف تخصيصاته.

ثالثا: فرضية البحث.

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

(إن الإنفاق الاجتماعي في العراق لا يتناسب من حيث الحجم والكفاءة والسياسة الانفاقية التوسعية التي شهدها العراق بعد عام 2004 ، الأمر الذي انعكس سلباً في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة المطلوبة).

رابعا: اهداف البحث.

يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي:

- 1. متابعة وتحليل التطورات في الانفاق العام والانفاق الاجتماعي ومؤشرات التنمية المستدامة خلال المدة قيد الدراسة .
- 2. توضيح تأثير الانفاق الاجتماعي على قطاعات (الصحة و التربية، التعليم و والحماية الاجتماعية).
 - 3. قياس وتحليل التغيرات في الانفاق الاجتماعي وأثرها في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.
- 4. بيان موقع الانفاق الاجتماعي من حجم الانفاق العام في العراق ، ومن ثم تكوين صورة واضحة عنه تسمح لأصحاب القرار رسم سياسة مالية من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامسا: منهجية البحث.

اعتمد البحث في منهجية الاسلوب الوصفي في تحليل المتغيرات المدروسة من خلال تحليل البيانات المعتمدة ذات الصلة والصادرة من وزارتي المالية والتخطيط العراقية ، مع الاستعانة بالأساليب الكمية في قياس وتحليل اثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة باعتماد برنامج (Eviews₁₂).

سادسا: حدود البحث.

- الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي وبيانات الاقتصاد الكلي (الانفاق العام ، GDP ، الموازنة العامة ، البطالة ، الفقر)
 - الحدود الزمانية: المدة (2004–2019).

سابعا: هيكلية البحث:

ولغرض تحقيق فرضية البحث ، وتحقيق الاهداف المتوخاة منه، فقد قسم على ثلاثة فصول وكما يأتي:

- الفصل الأول: الإنفاق الاجتماعي جزءاً من الانفاق العام ومتطلبات التنمية المستدامة (المفاهيم والمرتكزات النظرية).
- الفصل الثاني: تحليل مؤشرات الانفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2019).
- الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر الانفاق الاجتماعي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (2004–2019).

ثامنا: دراسات سابقة:

1. دراسات محلية

| تحليل كفاءة الانفاق الحكومي على قطاع الصحة في العراق للسنوات | أ. عنوان الدراسة |
|---|------------------------|
| (2017-2007) | |
| غفران قصىي خليل | الباحث |
| رسالة ماجستير | نوع الدراسة |
| 2021/ المعراق | تاريخ النشر وبلد النشر |
| تشخيص العوامل المؤثرة في كفاءة الانفاق الحكومي على القطاع | اهداف الدراسة |
| الصحي من اجل تسهيل مهمة الاصلاح ومعالجة اوجه القصور الموجودة | |
| ، مقارنة مؤشرات الانفاق الصحي والمؤشرات الصحية الاخرى في | |
| العراق مع المؤشرات الدولية . | |
| | |
| الاسلوب التحليلي | الادوات المستخدمة |
| الاموال الحكومية المخصصة للقطاع الصحي انفقت بكفاءة منخفضة ، | اهم الاستنتاجات |
| فقد اتضح ضعف ما تحقق من اهداف القطاع الصحي ، كما ان النفقات | |
| الحكومية لا تكفي لتقديم خدمات صحية مناسبة للمواطنين ، ضعف البني | |
| التحتية للقطاع الصحي في العراق ، بما لا يلبي ما جاء من اهداف | |
| تطوير البنى التحتية لوزارة الصحة . | |
| | |

| اثر الفساد الاقتصادي على بعض مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في | ب. عنوان الدراسة |
|---|------------------------|
| العراق للمدة (2003-2017) | |
| عذراء باسم جلاب الزيادي | الباحث |
| اطروحة دكتوراه | نوع الدراسة |
| 2020/ العراق | تاريخ النشر وبلد النشر |
| واقع مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في العراق ، بيان الاثار السلبية | اهداف الدراسة |
| التي تخلفها ظاهرة الفساد الاقتصادي على بعض مؤشرات التنمية البشرية | |
| المستدامة . | |
| الاسلوب التحليلي | الادوات المستخدمة |
| ظاهرة الفساد غير محصورة بجهة معينة او وزارة محددة في العراق بل | اهم الاستنتاجات |
| هي منتشرة في كافة الوزارات وفي جميع المستويات بل وتتنوع وتأخذ | |
| اشكال متعددة ، وجود اثار سلبية للفساد الاقتصادي منها اعاقته للنمو | |
| الاقتصادي وزيادة مستويات الفقر والحرمان لطبقات معينة ، كذلك من | |
| | |
| اثار الفساد الإقتصادي هو زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول والثروات | |
| اتار الفساد الاقتصادي هو زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول والتروات بين طبقات المجتمع العراقي . | |

| الانفاق العام واثره في التنمية المستدامة / بلدان نامية مختارة مع اشاره | ت. عنوان الدراسة |
|---|------------------------|
| للعراق باستخدام نموذج ARDL | |
| نعمان منذر يونس | الباحث |
| رسالة ماجستير | نوع الدراسة |
| 2018/ العراق | تاريخ النشر وبلد النشر |
| - معرفة مدى مساهمة الانفاق الصحي في تحقيق التنمية البشرية | اهداف الدراسة |
| المستدامة وصولاً الى معالجات على الاساليب الحديثة | |
| - تحليل وتقيم اهم السياسات الحكومية المتجة لمعالجة الفقر واقتراح | |
| استراتيجية وطنية للتخفيف منه ، ومعرفة اهم الاسباب التي ساهمت | |
| في ارتفاع معدلات الفقر في العراق . | |
| - معرفة واقع الحماية الاجتماعية بالإضافة الى معرفة اهم المشكلات | |
| التي يعاني منها نظام الحماية الاجتماعية في العراق . | |
| - معرفة نطاق مساهمة وفاعلية سياسة الانفاق العام في احداث تأثير في التنات الماء الما | |
| التنمية المستدامة ، الإضافة لبناء نموذج قياسي بيان اثر الانفاق العام | |
| على المؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة . | |
| الاسلوب الكمي | الادوات المستخدمة |
| عملية التنمية المستدامة تستدعي نموأ اقتصاديا من خلال تحسين معدلات | اهم الاستنتاجات |
| الناتج المحلي الاجمالي الذي ينعكس على نصيب الفرد من الدخل بهدف | |
| القضاء على الفقر وخلق الموارد الضرورية من اجل التنمية التي تقوم | |
| على اساس استخدام الموارد بشكل كفوء ، تأكد وفقا لاختبار التكامل | |
| المشترك بحسب نموذج ARDLوجود علاقة توازنية في الاجل الطويل | |
| تربط بين الانفاق العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كونه | |
| يمثل المتغير التابع . | |

| التنمية البشرية المستدامة في العراق والانفاق الصحي الواقع والتحديات – | ث. عنوان الدراسة |
|---|------------------------|
| المعالجات | |
| سعاد كاظم خضير الموسوي | الباحث |
| بحث علمي | نوع الدراسة |
| 2013/ العراق | تاريخ النشر وبلد النشر |
| معرفة مدى مساهمة الانفاق الصحي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وكذلك تهدف الى التعرف على واقع الانفاق الصحى في العراق وصولاً | اهداف الدراسة |
| الى معالجات وفق الاساليب الحديثة | |
| الاسلوب التحليلي | الادوات المستخدمة |
| انخفاض الوضع الصحي في العراق بالمقارنة مع الدول النامية والمتقدمة وخاصة الوضع الصحي للأطفال وذلك يرجع الى التراجع الكبير في تخصيصات الانفاق الصحي ، وكذلك تأثير حرب الخليج ، وهذا بدوره ادى الى زيادة الفقر الذي انعكس سلبا على تراجع الحالة الصحية . | اهم الاستنتاجات |

2. دراسات عربية

| اثر الانفاق العام الاجتماعي على التنمية في بوتسوانا | أ. عنوان الدراسة |
|--|------------------------|
| محمود عبد التواب الفرجاني | الباحث |
| اطروحة دكتوراه | نوع الدراسة |
| 2021 / القاهرة | تاريخ النشر وبلد النشر |
| تهدف الدراسة الى بيان اثر قدرة النظام الرأسمالي على الصمود خاصة في | اهداف الدراسة |
| مواجهة الازمات وقدرته على التخصيص الامثل للموارد وتحقيق النمو | |
| الاقتصادي ، بالإنفاق على التعليم والصحة وتقليل الفقر . | |
| الاسلوب التحليلي | الإدوات المستخدمة |
| على الرغم من استمرار توسع الانفاق الاجتماعي في بوتسوانا بالاعتماد | اهم الاستنتاجات |
| على فوائضها المالية من عوائد التعدين ، الا ان هذه الزيادة في الانفاق | |
| تصنف بنقص كفاءة توظيفها وضعف العدالة التخصيصية والتوزيعية لها ، | |
| بما يشكل اعباء اضافية على الانفاق العام ، ما يؤدي في نهاية المطاف | |
| الى تهميش واضعاف تأثير الانفاق الاجتماعي على مؤشرات التنمية | |
| البشرية في بوتسوانا . | |

| تقييم مدى فاعلية الانفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر | ب. عنوان الدراسة |
|---|------------------------|
| محمد علي دحمان | الباحث |
| اطروحة دكتوراه | نوع الدراسة |
| 2017/ الجزائر | تاريخ النشر وبلد النشر |
| تقيم مدى فاعلية الانفاق العام على مستوى القطاع الصحي في الجزائر ، | اهداف الدراسة |
| لمعرفة العوامل التي تؤدي الى تحسين كفاءة المؤسسات الصحية ، ومعرفة | |
| الممارسات المؤدية الى رفع مستوى فاعلية هذه المؤسسات . | |
| الاسلوب التحليلي | الادوات المستخدمة |
| توصلت الدراسة الى ان اهم اسباب ضعف القطاع الصحي يتمثل بضعف | اهم الاستنتاجات |
| تمويل الخدمات العلاجية وتنظيمها في المؤسسات الصحية . | |

| اثر الانفاق الحكومي على قطاع التعليم | ت. عنوان الدراسة |
|--|------------------------|
| محمود الجبالي وعلي الزغبي | الباحث |
| بحث علمي / مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك | نوع الدراسة |
| 2012/ الدنمارك | تاريخ النشر وبلد النشر |
| بيان اثر الانفاق الحكومي على اداء المدرسين والطلبة وتحسين البنى | اهداف الدراسة |
| التحتية للمؤسسات التعليم من خلال ادخال انماط التعليم الحديث وتطوير | |
| الطاقات المتاحة مما يساعد مستقبلا على تقديم عائد ايجابي ملموس على | |
| مستوى الدخل الفردي والقومي بما يحقق التنمية . | |
| الاسلوب التحليلي | الادوات المستخدمة |
| تأثير الانفاق الحكومي على كفاءة الاداء وتحقيق البنى التحتية مما يعمل | اهم الاستنتاجات |
| على زيادة الابتكار والانجازات العلمية ، وضرورة زيادة الانفاق الحكومي | |
| على قطاع التعليم . | |

| النفقات العامة على التعليم دراسة قطاع التربية الوطنية في الجزائر | ث. عنوان الدراسة |
|---|------------------------|
| بن نورا بومدین | الباحث |
| رسالة ماجستير | نوع الدراسة |
| 2011/الجزائر | تاريخ النشر ويلد النشر |
| تهدف الدراسة الى معرفة الحقائق المتعلقة بقطاع التربية الوطنية الجزائرية | اهداف الدراسة |
| وذلك من خلال عرض صورة على هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بتدخل | |
| الدولة واعطاء توضيح وتحليل للنفقات العامة المخصصة للقطاع ، مع | |
| ابراز حجم هذه النفقات وكيفية توزيعها ، ومدى مطابقتها مع التطور الكمي | |
| الحاصل على مستوى القطاع . | |
| الاسلوب التحليلي | الادوات المستخدمة |
| التضخم البشري في قطاع التربية الوطنية بالجزائر جعلها تواجه مشاكل في | اهم الاستنتاجات |
| استقبال الكم الهائل على الرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة في المنشاة | |
| القاعدية ، كما جعلها تعرف مشاكل تمويلية كبيرة ، خاصة اذا علمنا ان | |
| التمويل في المؤسسات التعليمية يعتمد اساسا على نفقات الدولة . | |

3- دراسات اجنبية

| Iv public spending on Education and Health Care | أ. عنوان الدراسة |
|---|------------------------|
| الانفاق العام على التعليم والرعاية الصحية | |
| Mr. sanjeev Gupta, Mr. Calvin A Mc Donald ,Mr Louis | الباحث |
| Dicksmireaux ,and Marisn verhoeven | |
| بحث علمي | نوع الدراسة |
| 2019/ صندوق النقد الدولي | تاريخ النشر ويلد النشر |
| ابراز مدى كفاءة الانفاق على التعليم والرعاية الصحية ومدى استهدافها | اهداف الدراسة |
| الفقراء . | |
| الاسلوب التحليلي | الادوات المستخدمة |
| تحديد اهداف برنامج الحكومات من حيث النفقات بأعتبارها نسبة مئوية من | اهم الاستنتاجات |
| الناتج المحلي الاجمالي ، بالإضافة الى ذلك كان من المقرر الاخذ بتدابير | |
| لتعزيز ادارة النفقات الشاملة ، وتعهد الحكومة بضمان بقاء الانفاق على | |
| التعليم والرعاية الصحية على الاقل بالقيمة الحقيقية . | |

| Public expenditure with education and healthcare in EU | ب. عنوان الدراسة |
|--|------------------------|
| countries | |
| الانفاق العام على التعليم والرعاية الصحية في دول الاتحاد الاوروبي | |
| Elsevier B.V. open access | الباحث |
| مؤتمر علمي | نوع الدراسة |
| 2014/ بروسيدا / ايطاليا | تاريخ النشر وبلد النشر |
| يهدف التحليل الى اظهار مستوى الانفاق العام على التعليم والرعاية | اهداف الدراسة |
| الصحية بالنسبة لدول الاتحاد الاوربي ، ومدى تخصص هذه الدول الاكثر | |
| تقدما للموارد لهذه المجالات ولديها افضل اداء . | |
| الاسلوب التحليلي | الادوات المستخدمة |
| لقد حققت الجهود المبذولة لزيادة الانفاق على التعليم والرعاية الصحية | اهم الاستنتاجات |
| نجاحا اكبر في بلدان الاتحاد الاوربي مقارنة بالبلدان الاخرى التي يدعمها | |
| صندوق النقد الدولي مع ذلك هناك حاجة الى مزيد من التحسينات لمعالجة | |
| بعض اوجه القصور . | |

| Knowledge is power .Transparency and participation | ت. عنوان الدراسة |
|--|------------------------|
| will be the drivers of effective development | |
| المعرفة قوة ومحرك شفاف للتتمية المستدامة | |
| Rebecca Harris Sullivan | الباحث |
| بحث علمي | نوع الدراسة |
| 2014/ روسيا | تاريخ النشر ويلد النشر |
| تضمنت بيان العلاقة بين شفافية الموازنة العامة لتحقيق الاهداف الانمائية | اهداف الدراسة |
| للألفية ، وقد توصلت الى نتيجة مفادها ان من المنطقي والبديهي ان يؤثر | |
| المزيد من الشفافية في الموازنة العامة الى تطوير النتائج الحكومية الساعية | |
| الى تحقيقها خصوصا الدول التي تنشر موازنتها ليراها الجميع وتناقشها | |
| البلدان . | |
| الاسلوب التحليلي | الإدوات المستخدمة |
| ان عدم تناسق المعلومات وعدم المساواة في الحصول على المعلومات | اهم الاستنتاجات |
| يؤدي الى اتجاه السياسيين لمصالحهم الضيقة على حساب الاغلبية | |

| Determinates of social spending in Latin America and | ث. عنوان الدراسة |
|---|------------------------|
| the Caribbean | |
| محددات الانفاق الاجتماعي في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربي | |
| Hurber , Thomas Mustillo | الباحث |
| بحث علمي | نوع الدراسة |
| 2004/ امریکا | تاريخ النشر ويلد النشر |
| تهدف الدراسة الى اختبار محددات النفقات الاجتماعية في 22 دولة في | اهداف الدراسة |
| امريكا اللاتينية والبحر الكاربي للمدة (1970–2000) | |
| الاسلوب الكمي | الادوات المستخدمة |
| ان عضوية الاحزاب اليمينية في المجالس التشريعية هو مؤشر معنوي مهم | اهم الاستنتاجات |
| للإنفاق على الضمانات الاجتماعية بينما عضوية الاحزاب اليسارية هو | |
| مؤشر معنوي للإنفاق على الصحة والتعليم ، اما وجود حق النقض فهو | |
| يخفض الانفاق الصحي والتعليمي لكنه لا يؤثر على نفقات الصمان | |
| الاجتماعي . | |

لقد تشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث استعراض الاطار النظري والاستفادة مما طُرح حول هذا الموضوع ، الا انها تميزت عن الدراسات السابقة في انها تناولت كافة الجوانب الخاصة بالإنفاق الاجتماعي الثلاثة (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية) في العراق مع استخدام الاساليب التحليلية والكمية للنتائج المتوخاة من هذه الدراسة مع استعراض المدة الزمنية الممتدة (2004-2019) .

الفصل الأول

الإنفاق الاجتماعي وبعض متطلبات التنمية المستدامة: الإطار النظري

- المبحث الاول : الانفاق العام والانفاق الاجتماعي ، مضامين نظرية .

- المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة.

- المبحث الثالث : العلاقة بين الانفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة .

تمهيد:

تعد النفقات العامة أداة تستخدمها الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق اهداف تسعى اليها لتشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتزداد اهميتها بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، ويعد الانفاق الاجتماعي من المكونات الاساسية في الانفاق العام وضرورة مهمة ومتطلب اساسي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وخاصة القضاء على الفقر والبطالة ورفع مستوى التعليم والصحة واتاحتها لا فراد المجتمع .

لذلك سيتناول هذا الفصل:

- ♦ المبحث الاول : الانفاق العام والانفاق الاجتماعي (مضامين نظرية) .
 - ❖ المبحث الثانى: مفهوم التنمية المستدامة واهميتها.
- ♦ المبحث الثالث: العلاقة بين الانفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة.

المبحث الاول

الانفاق العام والانفاق الاجتماعي، مضامين نظرية

المطلب الاول: الإنفاق العام ، مفاهيم أساسية ومداخل نظرية

أولاً: مفهوم الإنفاق العام: public expenditure

يعد الإنفاق العام اداة مهمة من ادوات السياسة المالية التي تسهم في اشباع الحاجات العامة ، وتزداد ونعني بالحاجات العامة جميع الخدمات والاعمال التي يحقق اشباعها منفعة اجتماعية (1)، وتزداد اهمية هذه الاداة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية .

وقد وردت العديد من التعاريف حول الانفاق العام إذ عرفه بعض الباحثين بانه مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام (2) ، كما عرفه اخرون على انه يتمثل بجميع المدفوعات و المشتريات التي تقوم بها جهات مختلفة من الحكومة والتي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ، ولكنها اصبحت مهمة للنفع العام ككل وامثلتها الإنفاق على البنى التحتية والإنفاق على الدفاع والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية (3) وهناك تعريف آخر للنفقة بانها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة ، يعد هذا التعريف مكملاً للتعريفات السابقة لأنها اخذ بالحسبان جميع عناصر النفقات العامة التي تنفقها هيأة عامة استجابة لإشباع

 $^{^{1}}$ محمد شاكر عصفور ، اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية ، 2009 ، ص 200

 $^{^{2}}$ - سعيد على محمد العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ،دار دجلة ، الطبعة الاولى ،العراق ، 2011 ، 0.56

 $^{^{2}}$ – للمزيد من التفاصيل انظر الى :

⁻ عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، 2010، ص100.

⁻ محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة، الطبعة الثانية ، الاردن ،2016، م 106.

⁻ عبدالمجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، 2007، ص183.

⁻ Tat mcgraw -Hill publishing, macroeconomics ,Deepashree and vanita Agarwal India, Limited, 2007,P21.

حاجة عامة سواء كان شكل الإنفاق نقدياً ام غير نقدي، ومن خلال التعاريف الواردة اعلاه فان العناصر الاساسية للإنفاق العام تتمثل بالاتي:

العنصر الاول: ان النفقة العامة تأخذ شكلا نقديا من خلال قيام الدولة او احدى هياتها العامة بدفع مبلغ من المال، لغرض الحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات ، فقد تم احلال الأسلوب النقدي محل الأسلوب العيني للدفع في جميع المعاملات الحكومية من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقييم جهودهم والمساواة في تحمل الأعباء العامة ، وذلك لعدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب وكذلك سهولة مراقبته.

أما العنصر الثاني: ان صدور النفقة يجب ان يكون من هيئة حكومية وهذا يعد ركناً أساسياً من أركان الإنفاق العام يخضع للقانون العام ، وكل النفقات التي تقوم بها الدولة و الهيات العامة التابعة لها سوف تدخل في مفردات الإنفاق العام ومثالا على ذلك خدمات الأمن والدفاع والتعليم والقضاء و إقامة المشاريع الاقتصادية ذات الصفة التجارية .

والواقع ان هذا الشرط يسمح بالتفرقة بين النفقات العامة والخاصة استنادا الى معيارين احدهما (قانوني) والثاني (وظيفي) ، وطبقا للمعيار القانوني فان طبيعة النفقة تحدد على اساس الجهة التي تقوم بالإنفاق ، اما المعيار الوظيفي فتحدد طبيعة النفقات طبقا للوظيفة التي تصدر عنها هذه النفقات

وأخيراً العنصر الثالث: لا يكتمل مفهوم النفقة العامة ، إلا إذا اكتمل هذا العنصر ألا وهو ضرورة تحقيق الهدف الذي تنشده النفقة العامة وهو إشباع الحاجة العامة ، ومن ثم تحقيق النفع العام والمصلحة العامة ، وعليه فانه لا يمكن اعتبار النفقة التي تهدف إلى اشباع حاجة خاصة و تحقيق نفع خاص يعود على الافراد بنفقة عامة ، وعلى سبيل المثال ان الضريبة تحمل عبئها افراد المجتمع كافة ، وبالتالي فإن فوائدها يجب ان توجه لمنفعة الأفراد كافة أيضاً ، اي أن تنفق حصيلة الضريبة لسداد الحاجة العامة والمؤدية الى تحقيق المنفعة العامة (1) ، وإن إنشاء المؤسسات و الإدارات الحكومية هي لسد حاجة عامة ، وبالتالي فان الاموال العامة التي تضيفها هي أحدى الوسائل التي

15

 $^{^{-1}}$ وليد عبدالحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية) ، الطبعة الاولى، مكتبة حسين العصرية، لبنان ، 2010، 2010.

تستخدمها هذه الجهات لبلوغ هذه الغاية ، وكل ما يخرج من هذا المال يجب ان ينفق لتحقيق منفعة عامة. (1)

ويمكن القول ان الانفاق العام هو كل انفاق سواء كان نقدياً أم عينياً وقابلاً للقياس النقدي يقوم به شخص عام متمثلا بالحكومة أو إحدى الهيئات الحكومية لغرض اشباع حاجة عامة.

ثانياً: تقسيمات الإنفاق العام

ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نتيجة تعدد اوجه الانفاق العام وصوره واختلاف آثاره ، وكذلك تطور مفهوم الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ادى ذلك الى استخدام تقسيمات متعددة ومختلفة تساعد المختصين الماليين على رسم السياسة الانفاقية وتوزيع النفقات بما يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، كالتأثير في الإنتاج والتشغيل وإعادة توزيع الدخل القومي (2) ، وعليه يمكن تقسيم النفقات العامة وفقا للمعابير الاتية (3) :

1- معيار الانتظام والدورية:

تقسم النفقات العامة بحسب هذا المعيار على نفقات عادية (دورية) ، ونفقات غير عادية (غير دورية) كما يأتى:

- أ- نفقات دورية (عادية): وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الموازنة العامة للدولة ، وهذا التكرار لا يعني ان يكون حجمها بالمقدار نفسه من سنة لأخرى وانما يعني وجودها سنوياً بالموازنة العامة للدولة ، مثل رواتب الموظفين ووسائل تيسير المرافق العامة وفوائد القروض وغيرها . (4)
- ب- نفقات غير دورية (غير عادية): هي النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد ولا تتميز بالدورية بل يكون حدوثها في مدد متباعدة وبشكل غير منتظم ، بمعنى انها ليست نفقات دائمة ومتكررة في

التوزيع، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 42011، 420.

 $^{^{2}}$ محمد عبدالعزيز المعارك، علي شفيق، اصول وقواعد الموازنة العامة (مع الاشارة الى تطبيقات من المملكة ودول اخرى)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2003، -76.

 $^{^{3}}$ – طارق الحاج ، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2009 ، 3

 $^{^{4}}$ – عبد الفاتح عبدالرحمن المجيد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية ، مطبعة الكمالية، مصر ، 1996 ص 71 .

كل سنة ، فهي قد يتم انفاقها في سنة او سنوات محددة وقد يتوقف انفاقها لعدد من السنوات ثم تتفق بعد ذلك مره اخرى ، كنفقات الحروب ومكافحة الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية ، يتم تمويل هذه النفقات من خلال الإصدار النقدي الجديد والقروض. (1)

2- معيار الاقتصاد:

يمكن من خلال هذا المعيار التعرف على تأثير النفقة العامة على الحياة الاقتصادية للمجتمع ، وتقسم على نوعين :

أ- النفقات الحقيقة: يقصد بها تلك النفقات التي تنفذها الدولة ، مقابل الحصول على السلع والخدمات ، وهي بذلك تؤدي بصورة مباشرة الى زيادة الناتج القومي وكذلك تصرف مقابل حصول الدولة على السلع والخدمات اللازمة لتيسير المرافق العامة ، ومنها رواتب و أجور موظفي الدولة، تمثل هذه النفقات دخولاً حقيقية يحصل عليها المستفيد مقابل ما قدموه للدولة من عمل أو سلع أو خدمات .

كما وتقسم النفقات الحقيقية على:

- نفقات جارية : وهي نفقات إدارية لازمة لإدارة اجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات جارية ، هذه النفقات تتكرر بصورة منتظمة في الموازنات العامة لتسير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل الرواتب والأجور والتعويضات وبرامج الضمان الاجتماعي وغيرها.
- نفقات استثمارية: وهي النفقات التي تستهدف تحقيق زيادة في الموجودات الثابتة ، والتي تكون ضرورية لتوفير أسباب النمو وزيادة الإنتاج ، ويتمثل بالإنفاق الرأسمالي علي البنية التحتية والتعليم والصحة والرعاية الصحية والاسكان والمواصلات والاتصالات .
- ب- نفقات تحويلية: هي النفقات التي لا تحصل الدولة من ورائها على سلع وخدمات ، بل تحويل جزء من الدخل القومي من فئة الى اخرى او من قطاع الى آخر ، وبذلك فهي لا تؤدي مباشرة الى زيادة الناتج القومي ، و تعمل الدولة على دفعها للمستفيدين دون مقابل ، ويمكن تقسيمها بحسب اغراضها على:

الردن محمود يوسف عقلة، دراسة في المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن محمود $^{-1}$.

- نفقات عامة تحويلية اجتماعية: وتشمل على كل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستفيدين مثل ، الإعانات التي تقدم في حالة الفقر والبطالة والمرض والشيخوخة والتبرعات للهيئات الخيرية والتقاعد .
- نفقات عامة تحويلية اقتصادية: وتعني ما يقدم للمشروعات الإنتاجية من نفقات لغرض زيادة انتاجها، أو التدخل في خفض كلفة الإنتاج لغرض تخفيض اثمانها ، ان الهدف من هذه النفقات عندما تعطى لبعض المشروعات الخاصة هو لتحقيق التوازن الاقتصادي.
 - نفقات عامة تحويلية مالية: وهي النفقات المالية التي تستهدف فوائد الدين العام واستهلاكه .

3- المعيار الوظيفى:

وهو الذي يهتم بتقسيم النفقات العامة بحسب الوظائف التي تهتم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة ويمثل هذا التقسيم للنفقات العامة تطويراً للمعيار الإداري ، إذ يتم تقسيم النفقات بحسب الاختلاف بالوظائف ،ويتميز بكونه لا ينظر الى مشتريات الدولة بحد ذاتها وانما ينظر اليها في نطاق الهدف الذي تسعى الى تحقيقه من وراءها ، و يرى خبراء الامم المتحدة ان تقسيم النفقات العامة بحسب وظائفها يتمثل بالنفقات الإدارية العامة ، والعلاقات الخارجية والقضاء والأمن و الدفاع ، التعليم و الصحة والضمان الاجتماعي او الحماية الاجتماعية و الإسكان و الثقافة و الشعائر الدينية ، الخدمات الاقتصادية ، وكذلك خدمات فوائد الدين العام والدعم .(1)

ويرى بعض الاقتصاديين بان هناك ثلاث وظائف أساسية للدولة وهي الادارية والاجتماعية والاقتصادية ، لذلك لابد من تقسيم النفقات العامة وظيفياً على هذه الوظائف الثلاث⁽²⁾:

- أ- نفقات إدارية : وتشمل هذه النفقات (الإدارية العامة والأمن والدفاع والعلاقات مع الخارج وتنميتها، والوظيفة الثقافية المرتبطة بتطوير التعليم والثقافة العامة والبحث العلمي).
- ب- نفقات اجتماعية: ويكون ارتباط هذه النفقات بصورة مباشرة بالأهداف الاجتماعية للدولة ، المتمثلة بالحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للمجتمع ، لتحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للمجتمع ، وكذلك تحقيق الضمان الاجتماعي وتهدف اساسا الى النهوض بعبء

 $^{^{1}}$ – محمود الجبالي وعلي الزغبي ، اثر الانفاق الحكومي على قطاع التعليم ، جامعة عجلون ، مجلة الاكاديمية العربية ، الدنمارك ، العدد 11 ، 2012 ، ص 12 .

^{: –} للمزيد من التفاصيل انظر 2

⁻ سعيد على محمد العبيدي، اقتصاديات المالية ، دار دجلة، الاردن، الطبعة الاولى، 2011، ص64.

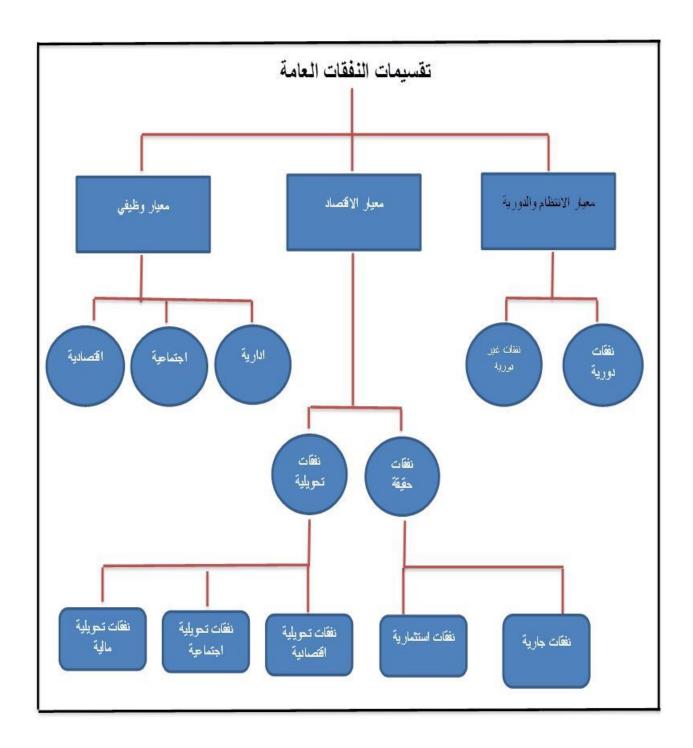
الخدمات الاجتماعية بالمعنى الضيق كالمنح والاعانات الاجتماعية المختلفة ، لذوي الدخل المحدود.

ج- نفقات اقتصادية: ترتبط هذه النفقات بقيام الدولة بالإنتاج ونقديم الخدمات الهدف منها رفد الاقتصاد القومي بالخدمات الاساسية ، مثل الاستثمارات في النقل و المواصلات ومحطات التوليد وغيرها ، ومن الملاحظ ان الدول النامية تعطي هذا النوع من النفقات مكانة مهمة بالمقارنة مع الدول المتقدمة .

والسبب يعود في ذلك الى الاحتياجات المتعددة لمشاريع البنية التحتية التي تفتقر لها هذه الدول والشكل (1) يوضح تقسيمات النفقات العامة.

⁻ طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، بغداد، 2017-2018، ص30.

شكل (1) تقسيمات النفقات العامة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ما تم تقديمة في الصفحات السابقة .

ثالثًا: الانفاق العام في اطار المدارس الاقتصادية

ان المراحل التي مر بها الانفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي ، ادت الى تحديد مفهومه و حجمه بحسب دور الدولة و الوظائف المرتبطة بها ، ويمكن ان نستعرض اهم وجهات النظر للمدارس الاقتصادية في بلورة مفهوم ووظائف الانفاق العام وكما يأتي :

1- وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية: Clssic School

تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور محدد وضيق للدولة في النشاط الاقتصادي فقد تم تحديده في الله الحدود المتمثلة في حماية المجتمع من الخارج وتحقيق العدالة في المجتمع وكذلك دعم المؤسسات العامة (1) ، لذلك نجد ان الكلاسيك لم يعطوا دوراً مميزاً للدولة في دراسة طبيعة وتوزيع محددات الانفاق العام بين القطاعات المختلفة ، كما ان النفقات العامة اقتصرت على الحاجات الأساسية وبالتالي فإنها تشكل نسبة ضئيلة من الدخل القومي²، الامر الذي يعني ان تلك النفقة لا تؤثر في الحياة الاقتصادية او حياة المجتمع بوجه عام ،اي انها لا تأثر على الدورة الاقتصادية في الانتاج والتوزيع والاستهلاك التي تنتج عن المنافسة الحرة بين الافراد ، ولا تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية (3) .

ويعتبر أدم سميث من أهم رواد ومفكري هذه المدرسة الذي دعا الى عدم تدخل الدولة و الاعتماد على آلية السوق (اليد الخفية)⁽⁴⁾ ، التي تعيد التوازن للسوق في حالة حدوث اي تغيير في جانب العرض او الطلب ، اعتبر ادم سميث الانفاق الحكومي مجرد تحويل للثروة من القطاع الخاص الى العام ، وذلك لا نه يعتقد ان الانفاق العام غير منتج من حيث خلق الثروة ، وقد أثرت هذه الآراء على الاقتصاديين الذين جاءوا من بعده أمثال ديفيد ريكاردو الذي كان من المؤيدين لفكرة آدم سميث التي تنص على ان الانفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والاعمال العامة ، وكذلك يعتقد ريكاردو ان

^{1 -} محمد الخصاونة ، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن ، 2014، م 21.

 $^{^2}$ – Alan Auerbach and Martin Feldstein, Hand book of public economics, volume1. Elsevier, edition 5, 2005,P3.

 $^{^{3}}$ – علي سيف المزروعي، الياس نجمة ، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990–2009). جامعة دمشق ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا ، مجلد 28 ، العدد الاول ،2010 ،0

 $^{^{-4}}$ – المرسي سيد حجازي، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية، لبنان ، $^{-2002}$ ، $^{-291}$

الانفاق العام لا يؤثر في النمو الاقتصادي وأنه يتمثل بتحويل الثروة من القطاع الخاص الى القطاع العام (1)

ويرى (جون باتيست ساي) ان الانفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ، ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعا الى تقيد حجم الانفاق العام لتوفير رأس المال، و ان افضل ما يعبر عن وجهة نظر الكلاسيك في اتجاه الانفاق العام هي عبارة ساي الشهيرة (أن أفضل النفقات أقلها حجماً ، و إن اقل الضرائب احسنها) .(2)

ومما سبق يتضح ان الفكر الكلاسيكي يتمحور حول حياد الانفاق العام اي عدم وجود اي تأثير له في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية الاخرى ، وكذلك تضييق وتقييد حجم الانفاق العام اي يكون مقتصر على الوظائف الاساسية للدولة الحارسة.

ونستتتج من ذلك ان الفكر الكلاسيكي لم يعطِ الاهمية المكافية لدراسة الانفاق العام ، وذلك من خلال فكرتهم بأن الاستقرار والازدهار يتحقق بصورة طبيعية دون تدخل الدولة ، وتحديد دور الدولة واقتصارها على الحماية فقط ولا يسمح لها بالمشاركة بالنشاط الاقتصادي.

new classic school : وجهة نظر المدرسة النيوكلاسيكية -2

ان المدرسة النيوكلاسيكية اكدت على الاهتمام بالتقدم الصناعي والرخاء في الدول الاوربية ، بحيث لم يعد النمو الاقتصادي مشكلة تستحق الاهتمام، وقد نتج ذلك عن التقدم الصناعي والاهتمام بتحليل السلوك الاقتصادي للوحدة الاقتصادية المتمثلة ب(المستهلك والمشروع) (3) ، اي الانتقال من التحليل الكلي الى التحليل الجزئي للاقتصاد ، فضلا عن محاولة الافراد لتحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاه الاقتصادي وبالمقابل تسعى الشركات الى تعظيم ارباحها أي انهم يؤكدون على مبدأ الحرية الاقتصادية(4).

 3 – مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الاردن ، 2008

¹ -Takuo domeK The political Economy of public Finance in Britain, 1767–1873, Rotiedge Taylot and Frasncies Group, London, 2004, P114–118.

^{. 173} عبدالرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، 2

⁴ Randy R.grant, The History of economic thought, seven edition, pacific Lutheran University, United states of America, 2007, P275.

ومما ذكر اعلاه يتبين ان الانفاق العام لم يكن له اي اهتمام يذكر من قبل النيوكلاسيك وذلك لانهم لم يركزوا على الوحدات الكلية بل ركزوا على الوحدات الجزئية .

3- وجهة نظر المدرسة الكينزية : Keynesian school

اصبحت أفكار المدرسة الكلاسيكية لا تخدم المجتمع بعد الفشل الذريع الذي واجهه نظام السوق الحر وبالأخص بعد ازمة الكساد الكبير التي حدثت ما بين (1929–1933) إذ هيمنت القوى الانكماشية على المشهد الاقتصادي العالمي⁽¹⁾

نتيجة لذلك ، ظهرت افكار جديدة اوضحها كينز من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) ، التي وجهت نقداً شديداً للنظرية الكلاسيكية ، وقد فند العديد من الافكار التي تدعو الى تذخل الدولة وتوسيع دورها في الحياة الاقتصادية ، مما اسهم في تغير النظرة الى النفقات العامة تغيراً جذرياً ، اذ تزايد الاهتمام بها من حيث حجمها و مكوناتها واهدافها ، وكذلك معايير تحديدها ونوعيتها بما يخدم رفاهية المجتمع⁽²⁾ . وكانت هذه النظرة الايجابية للنفقات العامة لكونها تسهم في احداث اثار اقتصادية واجتماعية الى جانب الاثار المالية ، واصبحت من اهم الوسائل التي استطاعت الدولة من خلالها تحقيق اهدافها فعلى سبيل المثال نجد ان الإعانات الموجهة للصناعة تهدف الى رفع مستوى الصناعة وزيادة الانتاج بينما الإعانات الموجهة للمحتاجين او العاطلين عن العمل تهدف الى رفع مستوى الاستهلاك ، لذا فان كينز قد رأى ان الحل الامثل للأزمة العالمية المتمثلة بالكساد ، يتم من خلال استخدام ادوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تسهم في زيادة الطلب الكلي الفعلي بشقية (الاستهلاكي – والاستثماري) .

ومن ذلك يتضح لنا، ان الانفاق العام على وفق رؤية المدرسة الكينزية يستند على تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وكذلك على الطلب الفعال الذي يعد اساس هذه النظرية، وعليه ان الانفاق العام وفقاً للرؤية الكينزية قد تزايد بشكل كبير نتيجة لتعدد الوظائف التي تقوم بها الحكومة وبذلك فإنها

¹ Dragoljub Stjanov, kkvalidity of the Economic Thoughts of Keynes and Marks for the 21st Century", Similarity, university of Rijeka Croatia, 2007,P15.

 $^{^{2}}$ – عادل أحمد حشيش ، اساسيات المالية ، دار النهضة العربية، لبنان، 2007، ص 2 – 65.

انتقلت من مجالها الضيق الذي حدده الكلاسيك لها، الى مجال اوسع متمثل بالإنفاق الاجتماعي مثل النفقات على البطالة و الحماية الاجتماعية و الاعانات؛ وبهذا اصبح كلاهما أساس النظرية الكينزية (1)

4- وجهة نظر المدرسة النقودية : Monetary School

نتيجة لتعرض النظرية الكينزية الى تحديات ومشكلات كبيرة متمثلة في تفاقم معدلات البطالة والتضخم معاً ، وما يطلق عليه بظاهرة الركود التضخمي ، إذ عجزت هذه النظرية عن معالجته ، برزت مدرسة جديدة تعرف به مدرسة شيكاغو (مدرسة الفكر الاقتصادي النقدي) والتي جاءت لتؤكد على الاموال المتداولة من أجل تحقيق الاستقرار والنمو (2)

ويعد ميلتون فريدمان احد رواد المدرسة النقدية وقد طرح افكاراً تناقض الافكار الكينزية ، وركزت افكار هذه المدرسة على السياسة النقدية باعتبارها وسيلة لتحقيق التوظيف الشامل و النمو الاقتصادي⁽³⁾ . وكذلك العمل على حصر دور الدولة في النشاط الاقتصادي لاعتقادهم ان تدخل الدولة لن يحقق الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج و لا يحقق التوازن في الاقتصاد . (4)

وعليه يتضح مما سبق ان السياسة النقدية وفقا للمدرسة النقدية تحتل المرتبة الاولى دون الاهتمام بالسياسة المالية في معالجة الازمات الاقتصادية كما جاءت به المدرسة الكينزية، اذ لم تستمر طويلا فقد ظهر منذ السبعينيات من القرن الماضي ازمة جديدة وهي ظاهرة (الركود التضخمي)، و تعايشت بموجبها البطالة مع التضخم، فضلا عن تلكؤ الفكر الكينزي في مواجهتها، وهذا مما فسح المجال للتخلص من المشكلات القائمة والعودة الى الاصول الاساسية التي انطلقت منها النظرية الكلاسيكية، لغرض الخروج من الازمة (5).

[.] - عبدالله شحاته، الاقتصاد السياسي لتحديات اولويات الانفاق العام رؤيا عامة، مصر، - 2005، ص- 1

² - See Chacko josek Rajank History of Economic thought, university of Calicuty, 2011,P 196–170.

⁻ Ropert L.hetxel , What Remains of Milton friedmans Monetarism, 2017,P3.

 $^{^{3}}$ – سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الطبعة الأولى ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1982، ص171.

^{4 -} نبيل جعفر عبد الرضا ، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان، الطبعة الاوملى، مؤسسة التاريخ العربي ، لبنان، 2019، ص23.

ميف علي يحيى الخولاني ،مصدر سابق ،ص18-19.

ونظرا لتعرض المدرسة الكينزية لانتقادات انصار المدرسة النقدية اثر عدم تقسيرها لظاهرة التضخم الركودي، وإزاء ذلك دعت الضرورة بزعامة (ميلتون فريدمان) لإعطاء الدور للسياسة النقدية لتكون سياسة فعالة لمعالجة التضخم نظرا لقصور السياسة المالية بالنهوض بمستوى النشاط الاقتصادي في الاجل القصير، ولذلك يرون في مسألة تطبيق السياسة المالية التوسعية بانه تقييد للنفقات الخاصة وتؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص وخلق اثر المزاحمة، وهذا يعد عاملاً سلبياً على نفقات القطاع الخاص الاستثمارية ومن ثم على الطلب الكلي والمساهمة بالعجز في الموازنة ، الامر الذي نادى على اساسه النقوديون بضرورة تقليص دور السياسة المالية (1).

school of rational expectation : وجهة نظر مدرسة التوقعات العقلانية - 5

ظهرت هذه المدرسة عندما اخذ المفكرون الاقتصاديون يشككون بفاعلية السياسة النقدية والسياسة المالية للمدرستين الكينزية والنقدية ، من قبل مفكري هذه المدرسة كروبرت لوكاس و توماس سارجنت الذين قاما بصياغة نظرية التوقعات العقلانية. (2)

وجاءت هذه النظرية بافتراض ان الافراد والمؤسسات الاقتصادية قادرون على التكيف وبسرعة مع التغيرات التي تحدث في الظروف الاقتصادية وتوقع ما سيحدث عن طريق دراسة انماط النشاط الاقتصادي⁽³⁾

وبحسب ما جاءت به هذه النظرية فإن السياسة النقدية و المالية المتوقعة لا يمكن ان تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مثال على ذلك عندما تقرر الحكومة زيادة الانفاق العام يتوقع القطاع العائلي و المنشآت آثاراً لهذه الزيادة أولها الأجور النقدية والأسعار سوف ترتفع وفي المقابل الناتج والعمالة سوف يبقيان على حالهما ومن ثم فإن وجود سياسة مالية وسياسة نقدية مرنة لا تؤدي غرضاً نافعاً ، وذلك لان الاجور النقدية و الاسعار سوف تستمر بالتغير الى ان يعود الناتج و العمالة الى مستوياتهم الاولى

العراقي مناح ، و اريج عبد الزهرة تايه، تحليل وقياس اثر النفقات العامة في نمو الاقتصاد العراقي باستخدام اسلوب التكامل المشترك ونموذج التصحيح الخطأ (ECM) للمدة (2016–2016) ،مجلة الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ، المجلد 7 ،العدد 26 ، 2018 ، ص 326.

 $^{^2}$ – جعفر طالب احمد ، تاريخ الفكر الاقتصادي ،دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية غير الحقب الزمنية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، دار الدكتور للعلوم الادارية ، بغداد، 2017، ص262–262.

³ John B.taylor, How the raltional Expectations Revolution Has Changed macro Economic policy Research, revised praft, Stanford University, 2000,P4.

6- وجهة نظر اقتصاديات جانب العرض: Economics Supply/side

ظهرت هذه المدرسة بسبب الانتقادات الكبيرة التي تعرضت لها المدرسة الكينزية بسبب اهمالها لجانب العرض الكلي ، ويركز انصارها على اهمية السياسة المالية في التأكيد على سياسات العرض عن طريق تخفيض الضرائب وانهاء تدخل الدولة في مجال تحديد الاجور والاسعار لتظل الية السوق هي الادارة الامثل لتخصيص الموارد ، اذ يعطون للسياسة المالية اهمية اكبر في مكافحة التضخم او مواجهة المشكلة الاساس وهي الركود بوصفها ناجمة الى حد كبير عن النظام الضريبي الذي يقضي على المبادرة ويخلق تشوهات في الاسعار ومن ثم تخفيض موارد المجتمع (1)، وقد عرف منتقدوها باقتصاديي جانب العرض .تفرض هذه المدرسة أن الناتج لا يعتمد فقط على الطلب الكلي بل يعتمد ايضاً على قابلية الاقتصاد في عرض السلع والخدمات ، لذلك دعت هذه المدرسة الى أن يتم اعتماد سياسات من شأنها ان تحفز النمو في العرض الكلي . (2)

رابعاً: محددات ومبررات الانفاق العام

1- محددات الإنفاق العام:

يتحدد الانفاق العام في الدولة من خلال مجموعة من العوامل ، والتي تكون اهمها المرتبطة بطبيعة النظم السياسية القائمة وطبيعة الهيكل الاقتصادي فيها ، اضافة الى العوامل التي تحد من قدرة الدولة من ناحية الطاقة المالية القومية ، التي تعرف بالمقدرة المالية للدخل القومي متمثلة في مقدرة تحمل العبء المالى المطلوب في نشاط الدولة. (3)

بما ان الايرادات العامة يتم الحصول عليها من الضرائب والقروض العامة ، لذا يتم التركيز على زاويتين مهمتين في تحديد الانفاق العام: (4)

- أ- المقدرة التكليفية (أي مقدرة الدخل القومي على تحمل العبء الضريبي).
- ب- المقدرة الاقراضية (أي مقدرته على إقراض الدولة ممثلة بمرافقها ومشروعاتها العامة).

¹⁻ سامويلسن ، واخرون ، الافتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الاولى ، الدار الاهلية للنشر ، عمان ، 2001 ، ص 649.

 $^{^{2}}$ – مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، 2 2010 مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، 2 2010 مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، 2

 $^{^{3}}$ – محمد حسين العجمي ، الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية والتنمية البشرية، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للتوزيع والنشر ، الاردن ، 2010، 207.

 $^{^{4}}$ – عادل احمد حشیش، مصدر سابق ، ص 6

ويمكن توضيحها كما يأتى:

أ- المقدرة التكليفية وتقسم على:

- المقدرة التكليفية القومية: وتعني قدرة الوحدات الاقتصادية على المستوى الكلي للاقتصاد ككل على المساهمة الضريبية ، اي الوصول الى اعلى حصيلة ضريبية يمكن استقطاعها من الدخل القومي ، (يسمى العبء الضريبي الأمثل) .

ويجري ذلك من خلال زيادة العبء الضريبي القائم بزيادة أسعارالضرائب او فرض ضرائب جديدة ، والنتيجة من هذه الزيادة هو حصول ارتفاع في الحصيلة الكلية بنسبة اكبر او تماثل النسبة التي زادت بها الضرائب ، ونتيجة ذلك فإنَ الزيادة في وعاء الضريبة مستمرة ، أو ثابتة على الاقل ، اما في حالة حصول العكس سوف يؤدي الى زيادة حصيلة الضرائب بنسبة اقل او بنقص فيها ، مما يعنى أن الضريبة اخذت بالتناقص.

يتضح من ذلك ان الابتعاد عن العبء الضريبي الأمثل يتسبب في تناقصها ، وهذا يعني ان تحقيق العبء الضريبي الامثل هو الذي يؤدي الى اكبر حصيلة ضريبية ممكنة.

- المقدرة التكليفية الجزئية: ويعني بها مقدرة الاشخاص الطبيعية و المعنوية على المساهمة من خلال دخولهم في تحمل الأعباء العامة، وتتقابل هذه المقدرة مع الدخل الصافي الذي يمثل جزءاً من الدخل المستقطع من الوحدات الاقتصادية بعد خصم نفقات الحصول عليه ونفقات صيانته وادامته وتجديده وتتوقف هذه المقدرة على عاملين هما:
- طبيعة الدخل: كلما اتجهت الدخول نحو الارتفاع والاستقرار تزداد المقدرة التكليفية لهذه الوحدات الاقتصادية ، وتتميز الدخول الناشئة عن تملك وسائل الانتاج باستقرار أكبر من تلك المتولدة من العمل ، وذلك باعتبار الأخيرة تتعرض لأخطار البطالة والحالة الصحية للعاملين والمؤثرات النفسية. (1)
- طريقة استخدام الدخل: يتم تحديد المقدرة التكليفية للوحدات الاقتصادية بنمط استخدام هذه الوحدات لدخولها، وذلك لتامين الا يكون الجزء المستقطع من الدخل من خلال الضرائب كبيراً بحيث لا يتيح الفرصة للأفراد ما يؤمن لهم حداً معيناً من الاستهلاك، ويوفر لهم الاحتفاظ

^{. 40- 39} صاهر الجنابي ، مصدر سابق ، 0 - 40 طاهر الجنابي ،

بجزء اخر للإنفاق على غير الحاجات الاساسية ، مع تقدم الحضارات في المجتمعات تزداد الاهمية لهذا الإنفاق لكي يتم تجاوز مرحلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾.

ب- المقدرة الإقراضية:

اي قدرة الدخل القومي على تلبية حاجات الاقراض العام ، وتتوقف على عاملين هما:

- حجم الادخار القومي: تتوقف المقدرة الاقراضية على مستوى الاستهلاك ونوعه . إذ يتم تحديد الاستهلاك من خلال العوامل الاقتصادية والاجتماعية و التقنية ، وكلما زاد الاستهلاك ينخفض مستوى الدخل ويكون الادخار صفراً عند مستوى الدخول الواطئة ؛ لذلك تتعدم القدرة على الاقراض في الدول النامية ، والعكس صحيح في الدول المتقدمة ذات الدخول المرتفعة ؛ يمكن ان نستنج من ذلك ان مستوى الدخول والميل للاستهلاك يحد من مقدرة الدخل القومي على الإقراض في دولة معينة ، كلما كانت الدخول مرتفعة زادت مقدرة الدخل القومي على الاقراض. (2)
- توزيع الجزء المدخر بين الاقراض العام والخاص: إن مقدرة الدولة على تغطية قيمة ما يلزمها من قروض تتوقف على التنافس بين الإئتمان العام والخاص من خلال دوافع الاستثمار الخاص الذي يتم تحديده من خلال وجود فرصة استثمار مربحة ، تقوم هذه الفرص بتقوية الدافع الى الاستثمار الخاص و يكون توزيع المدخرات لصالح الائتمان الخاص ، اما في حالة الربح الضعيف فان المدخرات تتجه للإقراض العام ، وهذا بدوره يدعم المقدرة الإقراضية للدولة ، يتضح مما سبق ان الاقتراض العام يتوقف على قوة الدوافع للاستثمار وبالتالي ان حجم الادخار هو الذي يحدد المقدرة الافتراضية تبعاً لما يطلبه الاقتصاد الخاص. (3)

2- مبررات زيادة الانفاق العام

تعد ظاهرة زيادة الانفاق العام من الظواهر المهمة التي تطورت عبر مراحل متعددة ، نتيجة لزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لهدف إقامة توازن اقتصادي واجتماعي ودعم عجلة النمو ، وتعزى أسباب الزيادة في الإنفاق العام الى نوعين من الأسباب هما :

¹ Hubert Brochier& PIERRE TABATONI "Economic "Financiere" and A.C. pigou a stidy in public finance,2107,P160.

 $^{^{2}}$ – نزار سعدالدین العیسی، ابراهیم سلیمان قطف، الاقتصاد الکلی مبادئ وتطبیقات، الطبعة الاولی، دار الحامد للنشر، الاردن، 2006، ص65.

 $^{^{3}}$ حمادي عباس ال شبر ، التنمية البشرية تطور مفهوم ومؤشرات القياس (مقارنة في جغرافية التنمية)، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، جامعة القادسية ، المجلد العاشر ، العدد 261 ، 2007 ، 2007 ،

أ- الأسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام (1)

المقصود بالزيادة الحقيقية للإنفاق العام زيادة المنفعة الحقيقة المترتبة على هذا الإنفاق وزيادة عب التكاليف العامة ، وتتمثل بزيادة الخدمات العامة المقدمة للأفراد وكذلك تحسين نوعية تلك الخدمات ، ويمكن إجمال هذه الأسباب الحقيقية في بما يأتي :

- الأسباب الاقتصادية: يعد زيادة النشاط الاقتصادي للدولة من أهم العوامل المفسرة لظاهرة التزايد المستمر في الانفاق العام وذلك من خلال زيادة الدخل والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، فزيادة الدخل القومي تخدم الدولة في العصر الحديث وذلك لزيادة حجم التكاليف و الاعباء العامة المترتبة عليها، وان التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية يؤدي الى زيادة الانفاق العام كذلك . (2)
- الأسباب الاجتماعية: تدخل الدولة من الناحية الاجتماعية واهتمامها بالطبقات محدودة الدخل وتوفير العديد من الخدمات اللازمة لها ادى الى تزايد النفقات الاجتماعية وممارستها دوراً مهما في انجاز الاهداف المرسومة، إذ تطور دور الدولة الى ضمان التوازن الاجتماعي و إقامة العدالة الاجتماعية، كذلك تقديم مختلف الخدمات التعليمية والصحية والسكنيةالخ، وأيضا تأمين افراد المجتمع ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة، وقد انتج عن هذه الوظائف زيادة في حجم النفقات العامة.
- الأسباب السياسية: نظراً لشيوع المبادئ والنظم الديمقراطية وتطور الفكر السياسي وتشعبه وزيادة العلاقات الخارجية للدولة ادى الى زيادة حجم النفقات العامة الى جانب التعددية الحزبية وكذلك زيادة العمل الدبلوماسي نتيجة لزيادة اهمية التمثيل الدبلوماسي في المنظمات الدولية ، وهذا استوجب زيادة النفقات العامة وتخصيص جزء من الموازنة لهذا الغرض ،اضف الى ذلك ضرورة التعاون والتضامن بين الدول في حال الكوارث والأزمات من خلال تقديم الاعانات والمساعدات . (3)

¹ – Alan T. PEAcock &. Jack WiseMan, '' The Growth of public Expendi in the united kingdom'', NBER, 1996, P17.

 $^{^{2}}$ – عبدالمنعم فوزي ، المالية العامة والسياسة المالية ، نشأة المعرفة ، دار النهضة للنشر والطباعة، مصر ، 2007، - 28.

 $^{^{3}}$ - محمود رياض عطية ، موجز المالية العامة ، دار المعارف ، مصر ، 1961، -95- 3

- الأسباب الإدارية: تعد الاسباب الادارية من الاسباب المهمة لزيادة النفقات العامة ، نظراً لسوء التنظيم الإداري وعدم مسايرته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ولتطور وظائف الدولة ، بالإضافة الى الزيادة المفرطة في التوظيف الفائض عن حاجة العمل قد اسهم بشكل كبير في نمو الإنفاق العام ، وهذه النفقات أقرب ما تكون الى النفقات التحويلية منها الى النفقات الفعلية والحقيقية. (1)
- الأسباب المالية: ادى تطور الفكر المالي الحديث الى تطور مفهوم القرض العام عن المفهوم القديم الذي كان يعده مصدراً غير مرغوب فيه ومن المصادر الاستثنائية لإيرادات الدولة، ان اللجوء للاقتراض وزيادة الدين العام قد ساهم في زيادة النفقات العامة. (2)

ويمكن تلخيص الاسباب المالية من خلال النقطتين الاتيتين:

- إن شروط الاقتراض اصبحت سهلة وهذا ساعد على كثرة الاقتراض ، إذ اصبحت الدول تميل الى عقد القروض العامة لتلبية ما يلزمها وتغطية أي عجز في إيراداتها ، الامر الذي ادى الى زيادة النفقات العامة وذلك لان خدمة الدين تستلزم دفع الاقساط والفوائد، تعد جزءا من النفقات العامة لذا تؤدي الى زيادتها .
- وجود موارد مالية وفائض غير مستغل في الايرادات العامة يؤدي الى تحفيز الحكومات على انفاقه ، ولا يكون هناك اي ضرر الا في الحالات التي يتوجب فيها تخفيض الانفاق ، إذ يصعب على الدولة تخفيض بنود الانفاق العام. (3)
- الاسباب العسكرية: أصبح الانفاق الحربي يشكل جزءاً مهماً من اجمالي النفقات العامة وذلك لكثرة الحروب وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم، وقد ادى التسابق والتنافس في ساحة التسليح حول اكتساب احدث معدات، ادى الى زيادة تكاليف الحروب، و لجوء الكثير من الدول لعقد القروض الكبيرة لمواجهة هذه الالتزامات، وهذه القروض ستتحمل فوائد واقساط وكذلك تقديم الاعانات لعائلات الضحايا وتعويض خسائر المدنيين وهذا بدوره اسهم في زيادة حجم النفقات العامة. (4)

 $^{^{-1}}$ كمال حشيش ، اصول المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، 1984 ، $^{-64}$

^{.84} محمد طاقة ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر ، الاردن ، 2007، ص 2

 $^{^{3}}$ – سوزي عدلي ناشد ، اساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2009 ، ص 6

 $^{^{4}}$ – نوزاد عبدالرحمن الهيثي ، منجد عبداللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في المالية العامة ، الاردن ،2005، $_{0}$ – $_{0}$ $_{0}$.

ب- الأسباب الظاهرية:

هي تلك الأسباب التي تؤدي الى زيادة معدل النفقات العامة دون انعكاس ذلك على زيادة الحاجات العامة من سلع وخدمات التي يستفيد منها الأفراد ، أي مجرد زيادة رقمية لاينتج عنها زيادة في المنفعة الحقيقة ، ويمكن تلخيص تلك الاسباب فيما يأتي: (1)

- انخفاض قيمة النقود: إن انخفاض قيمة النقود تؤدي الى ارتفاع الاسعار ، وذلك بدوره سوف يؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة الإسمية دون ان يقابل ذلك زيادة فعلية في السلع والخدمات العامة المقدمة للأفراد ، ولمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة بزيادة حجم انفاقها وذلك بهدف التمسك مستوى خدماتها نفسه لإشباع الحاجات العامة ، وبذلك لا يمكن اعتبار هذه الزيادة للنفقات العامة زيادة حقيقة. (2)
- اختلاف الفن المالي: إن اتباع الطرق المحاسبية المختلفة يؤدي الى زيادة النفقات العامة وهذه الزيادة تكون ظاهرية وليست حقيقية ، إذ إن اعداد الموازنة العامة ، ومن خلال قاعدة الشمول لا يعتمد فكرة الموازنة الصافية ، التي تقوم أساساً على قاعدة تخصيص الإيرادات العامة ، أصبحت تجمع نفقات الدولة في ميزانية واحدة بعدما كانت توجه بعض الايرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الادارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة .
- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: يؤدي انضمام اقاليم جديدة إلى اقليم الدولة الاصلي الى زيادة النفقات العامة لهذه الدولة ، وهذه الزيادة ظاهرية وليست حقيقية نظراً لإنشاء ميزانية موحدة بين الاقاليم المتحدة ، كذلك ارتفاع عدد سكانها سوف يؤدي الى زيادة ظاهرية في النفقات العامة ، يترتب على هذه الحالة تدخل الدولة عن طريق زيادة انفاقها بهدف تغطية حاجات هؤلاء الافراد ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة اخرى. (3)

 $^{^{-1}}$ محمد طاقة ، هدى العزاوي مصدر سابق ، ص $^{-1}$

 $^{^2}$ – وليد العميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الآنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذ الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2010، ص 2011.

 $^{^{3}}$ محمد طاقة ، هدى العزاوي مصدر سابق ، ص 3

المطلب الثاني: الإنفاق الاجتماعي (الاطار المفاهيمي)

social expenditure : وَلاَ عَلَى الْإِنْفَاقِ الْإِنْفَاقِ الْإِنْفَاقِ الْإِنْفَاقِ الْإِنْفَاقِ الْإِنْفَاق

يعد الانفاق الاجتماعي جزءاً مهماً من الانفاق العام باعتباره تحويلات ومبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم و الصحة و السكن و الحماية الاجتماعية ، والهدف منها تحقيق اغراض اقتصادية واجتماعية للدولة، لذلك شهدت اهتماما متزايداً من قبل العديد من الدول وذلك بسبب اهميته في زيادة رفاهية الافراد وتعزيز التماسك الاجتماعي ، وتوفير الامن المالي ، لذا فهو وسيلة تنفيذية هامة بغية تحقيق اهداف التنمية المستدامة .(1)

وعلية يرى الباحث، إن اهمية الانفاق الاجتماعي تتبع من وجود تحديات عديدة تواجه المجتمعات، واثار التكنولوجيا على العمل ، ونمو اعداد المتقاعدين ، ومتطلبات شبكات الحماية الاجتماعية ، فضلا عن ان هذا النوع من الانفاق يسهم في تخفيض الفقر وعدم المساواة ، ويساعد الاسر منخفضة الدخل في مواجهة الصدمات الاقتصادية ، لاسيما الصدمات الناتجة عن التطورات الديموغرافية والتكنلوجية .

ويمكن فهم الانفاق الاجتماعي بانه جميع النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي يكون الهدف من ورائها إعادة توزيع الدخول بين الافراد (2) ، يتم التوزيع بحسب مبدأ الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية من خلال دفع هذه النفقات للأفراد المشمولين بها على شكل مبالغ نقدية . في حين عرفه اخرون بانه (النفقات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي إذ يكون هدفها الرئيسي هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة (3) . وهنالك من عرفه بانه (الانفاق الذي ينصرف الى تحقيق اثار اجتماعية بين الافراد وذلك عن طريق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد ، بالإضافة الى قدر من التضامن الاجتماعي من خلال مساعدة بعض الفئات التي تعاني من ظروف معينة وتحتاج المساندة كتقديم المساعدات والاعانات لذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل ... الخ واهم بنود هذه النفقات ، المتعلق بمرافق التعليم والصحة والثقافة

 $^{^{1}}$ – الاسكوا ، اطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية اداة لدعم الميزانية واصلاح السياسة المالية ، الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والمالية لعرب اسيا ، لبنان ، 2019 ، ص2.

[.] 2 – زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة ، دار الجامعة الجديد ، مصر ، 2

^{3 -} سعيد عبدالله عثمان ، المالية العامة ، مدخل تحليلي معاصر ، الدار الجامعية ، لبنان ، 2008، ص476.

والاسكان) $^{(1)}$ ، وهناك من يعد النفقات الاجتماعية (بانها استثمارات اجتماعية طويلة الاجل تعزز راس المال البشري والابتكار وتعزز المساواة بين الجنسين وتحسن النمو الشامل للجميع). $^{(2)}$

وترى (اكرستين لاغارد) ان الانفاق الاجتماعي مفهوم واسع لا يقتصر على مفهوم الحماية الاجتماعية فقط، بل يشمل الانفاق على الصحة والتعليم (3) ، نظرا لان زيادة الانفاق على القطاعات الاجتماعية يسهم في تحسين نوعية الحياة وهذا بدوره يؤدي الى زيادة النمو، لذا يستوجب زيادة الانفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ، وذلك لا نه سوف يؤثر على الطاقة الانتاجية للعامل وبالتالي سيزيد الانتاج . (4)

وهناك من عرفه بانه (نوع من النفقات الحكومية التي تتم دون مقابل هدفها تحقيق البعد الاجتماعي من الانفاق العام، مثل دعم التعليم والمنح الدراسية ، والاقامة الدراسية، والنقل المدرسي ، ودعم السكن (الاجتماعي والريفي) وتقديم المساعدة والتضامن من قبل الدولة لفئات مثل (المسنين والمكفوفين) وتقديم الاعانة لظروف العمل الذي يشمل (القروض الصغيرة وتوظيف الشباب) وهناك تحويلات اخرى لدعم الاسعار) (⁵)، كما يعرف ايضا (بانه المصروفات والاستثمارات التي تنفق على المجالات الاجتماعية كالصحة والتعليم والاعانات والاسكان والتنمية الاجتماعية من قبل القطاع العام او القطاعين الخاص وغير الربحي بشكل رديف) . (⁶)

يرى الباحث مما سبق ان للإنفاق الاجتماعي دوراً مهماً ورئيساً في زيادة رفاهية الافراد وتعزيز التضامن الاجتماعي بينهم ، من خلال دفع الرواتب التقاعدية على الرغم من قلتها لكنها تسهم في

¹– Jos Moig and S.mahendra Dev, Social Sector Prioritics: An Analysis of budgets and Expenditures in India in the 1990s, Development policy Review, 2004.

 $^{^2}$ – الاسكوا ، اطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية اداة لدعم الميزانية واصلاح السياسة المالية ، مصدر سابق ، ص3.

الموقع: صياغة عقد اجتماعي: صندوق النقد الدولي 2019، متاح على الموقع: -3 https:// www. imf.org.

 $^{^{4}}$ - خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل ، الاردن ، 2003، ص 4

أ حميس قايد ، النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر ، دراسة قياسية للفترة 5 https://www.redearchgate.net

 $^{^{6}}$ – مؤسسة الملك خالد الخيرية ، سياسات الانفاق الاجتماعي وضرائب الاستهلاك ورقة سياسات ، المملكة العربية السعودية ، 2007، ص 9.

توفير ادنى متطلبات الحياة الكريمة للمسنين ، وتقديم خدمات الرعاية الصحية تزيد من عمر الافراد وتتقذهم من الموت وتحسن حياتهم ، والخدمات التعليمية التي تعد ركيزة اساسية في بناء أي مجتمع .

ثانيا: اهمية الانفاق الاجتماعي وتقسيماته

يجري تقسيم الانفاق الاجتماعي على نوعين هما:⁽¹⁾

- 1- الانفاق الاجتماعي الجاري: وهو الانفاق الضروري لكل المستلزمات التشغيلية للمؤسسات ذات النفع الاجتماعي مثل الرواتب والاجور من الانفاق الاداري ومستلزماته .
- 2- الانفاق الاجتماعي الاستثماري: وهي المبالغ التي تنفق على القطاعات الاجتماعية الاتية: التربية و التعليم و المنشآت و البنى التحتية الاجتماعية والثقافية و الحماية الاجتماعية و الصحة و الثقافة و الشباب والرياضة و السكن.

وتبرز أهمية الانفاق الاجتماعي من خلال ما يأتي:

- 1- يعد الانفاق الاجتماعي أساساً لتحقيق التتمية والتكامل الاجتماعي، لذا يعد الانفاق الاجتماعي من الانفاق الضروري لتقوية الصناعة ودفع الاستثمار وتثبيت البنية التحتية.
- -2 ان الانفاق الاجتماعي يسهم في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية مجانا أو بأسعار منخفضة مما يؤدى الى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين. (2)
- 3- تسهم في توفير الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع وذلك من خلال تقديم الاعانات النقاعدية والتعويضات التي تؤدي الى توفر مصدر دخل للطبقات الفقيرة او المحدودة الدخل .

¹ – Manuel des depenses engages, direction de re'glementalion et contro'le, direction general de budget, minstere des finances, agerie, 2007,P22

- ضميره بشير ، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ، كلية العلوم المثال: http:// dspace.univ الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ المسيلة ، الجزائر ، متاح على الموقع : -ouargla-dz/jspui/handle

- اكتفاء عذاب زغير، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق، وزارة التخطيط، دائرة تخطيط القطاعات، 2017، 14.
- انعام لطيف شلتاغ، التمويل الصحي وانعكاسه على المؤشرات الصحية في العراق للمدة (2007-2013)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد العراق، 2014، ص81.

^{2 -} للمزيد من التفاصيل انظر:

نستنج مما سبق ان الانفاق الاجتماعي يسهم بشكل كبير في تحقيق رفاهية المجتمع وزيادة الناتج المحلى للأفراد وكذلك توفير الخدمات الأساسية .

- 4- ان الانفاق على القطاع الصحي مهم وضروري لأنه يوفر خدمات صحية ، مع ضمان حصول جميع افراد المجتمع على الرعاية الصحية بدون استثناء ، وتغطية كل محاور الرعاية الصحية الاولية والثانوية بأسعار مخفضة او تتكفل الدولة بتلك النفقات وخاصة للطبقات ذات الدخل المحدود.
- 5- تحدث النفقات التحويلية الاجتماعية تحويلات مباشرة للأفراد المستقيدين منها في صالح الدخول المنخفضة على حساب الدخول المرتفعة.

ثالثاً: مبررات الإنفاق الاجتماعي (1)

هناك عدة مبررات تستدعي وجود الانفاق الاجتماعي بأنواعه المختلفة وهي كما يأتي:

- 1- ان الانفاق على التعليم يعد نوعاً من انواع الاستثمار، وقد بين ذلك كثير من الاقتصاديين ومن بينهم الفريد مارشال ، لذلك اصبح من الضروري الاهتمام بالتعليم بزيادة الانفاق عليه . وذلك لعدة اسباب منها :
- ان التعليم يرسي أساساً للنمو الاقتصادي المستدام من خلال زيادة الانتاجية ، كما انه يعد من أقوى الادوات التي يمكنها الحد من الفقر ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة .
- انه يسهم وبشكل كبير في تقليص ظاهرة الفقر من خلال توزيع الثروة والدخل وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع . ولكون التعليم حق من حقوق الانسان ويساعده على تحقيق استقرار في الجوانب المادية والحياتية ولا يقتصر على المنافع المادية فقط .
 - ان الحصول على اي وظيفة يتطلب تعليم ومهارات خاصة ومستوى متقدم من التعليم.
- يساعد التعليم الافراد على التكيف مع ظروف العمل وتحمّل التقلبات الناجمة عن النمو الاقتصادى .
- 2- الانفاق على القطاع الصحي عامل مهم في رفع مستوى الخدمات الصحية ، وذلك بوصفه من اهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ، إن الانفاق المخصص للقطاع الصحي لا

^{: –} للمزيد من التفاصيل انظر 1

⁻ عبدالله زاهي الرشدان، اقتصاديات التعليم، دار وائل، الطبعة الثالثة، الاردن، 2008، ص93-94.

⁻ البنك الدولي ، بنك البيانات، متاح على الموقع : http://www.databank.albankaldawali.org.

يستهدف الربح ، وإنما يهدف الى تحقيق منفعة اجتماعية عامة ، لذلك يجب ان تكون الأموال المخصصة لهذا القطاع أكثر شمولية ، بحيث تغطي مجالاً أوسع من الخدمات الصحية وتشمل أكبر عدد من المرضى ، وتحقق اكبر قدر من المساواة بين شرائح المجتمع ، ليحقق أحسن المردودات والأهداف التي رسمت من أجلها⁽¹⁾، وعليه فان زيادة الانفاق العام على الصحة يسهم في مواكبة الاحتياجات الناجمة عن زيادة السكان ، من خلال تشخيص واقعي للخدمات الصحية المطلوب توفرها وتستطيع أن تتحمل كلفتها الدولة . (2)

وعلية فان التمويل يعد احد الركائز الأساسية لأي نظام صحي في العالم ، يتم تخصيص الحصة الاكبر من الموارد المالية للدولة له ، وهو يمثل جزءاً مهماً من جهود شاملة لضمان الحماية الاجتماعية من خلال التغذية الصحية الشاملة وتوفير الخدمات الصحية . (3)

وهناك مبررات مهمة تؤدي الى زيادة الانفاق على القطاع الصحي:

- لا تتفق حصة الصحة من الموازنة الحكومية مع احتياجات المواطنين والتوجهات العالمية. (4)
- ان التفاوت الكبير وعدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية بسبب المعاناة المالية ،سيكون عقبة أمام تحقيق التغطية الصحية الشاملة التي تسعى لها دول العالم لبلوغ اهداف التنمية المستدامة.
- ان اضطرار طبقات المجتمع الفقيرة الى الانفاق على الخدمات الصحية المكلفة ، سوف يؤدي الى تفاقم الفقر ، عليه فان زيادة الانفاق على هذا القطاع ، سوف يقلل من احتمالات سقوط الناس في براثن الفقر اثناء سعيهم للحصول على الخدمات الصحية .
- عدم توفر العدد الكافي من البنى التحتية الخاصة بالقطاع الصحي ، لذا فان التوسع في البنية التحتية للقطاع الصحي يتطلب زيادة الانفاق العام على هذا القطاع . (1)

 $^{^{2}}$ – السياسة الصحية الوطنية ، وزارة الصحة العراقية ، 2014، ص 2

 $^{^{3}}$ – تقرير وزارة الصحة ، التقرير الاحصائي السنوي ، 2013، ص 20

 ^{4 -} كاظم المقدادي ، الوضع الصحي المشكلات والحلول الأنية في تقريرها لوزير الصحة، مجلة صوت العراق ،
 1019 متاح على الموقع الالكتروني http://www.sotaliraq.com

3- الانفاق على قطاع الحماية الاجتماعية

الهدف الأساس من نظام الحماية الاجتماعية هو ضمان الحق الدستوري للجميع في الإقامة والعناية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، لأنها تتفق مع كرامة الحياة الانسانية وتوفر الخدمات الاجتماعية وضمان الدخل الآمن وتقديم الدعم المادي والرعاية الى الافراد المحتاجين.

يمكن أن يحقق الانفاق الاجتماعي مستويات مرتفعة للتعاون بين الاجهزة المختلفة للرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية كاملة ، إذ يمكن بواسطة الانفاق الاجتماعي تحقيق أفضل استثمار ممكن للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع ، وكذلك إشباع أقصى قدر من احتياجات افراد المجتمع وحل مشاكلهم وتحقيق أفضل معدلات للرفاه الاجتماعي لجميع افراد المجتمع ، ومن خلال الانفاق الاجتماعي يمكن تحقيق النمو المتوازن بين قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والمادي . وان من أهم الأهداف التي تسعى لها الحماية الاجتماعية هي: (2)

- 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله ولكافة أفراد المجتمع -1
- 2- توفير نمط معيشة يتميز بالرفاه والصحة لجميع الاعمار.
 - 3- تحقيق المساواة بين الجنسين.
- 4- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد و الشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.
- 5- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وإتاحة إمكانية وصول الجميع الى العدالة ، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع.

نستنتج مما سبق ان الانفاق الاجتماعي على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية يعد مهماً لبناء المجتمع والنهوض بواقع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة وهذا ما وجد عند دراسة مبررات كل مؤشر من مؤشرات الانفاق الاجتماعي.

 $^{^{1}}$ – عبدالعظيم عبدالواحد الشكري ، حسنين علي اسماعيل العلياوي ، الانفاق على القطاع الصحي واثره على التنمية المستدامة في العراق للمدة 2003–2018 التحديات والمعالجات ، مجلة الدراسات المستدامة ، السنة الثانية ،المجلد 2 ، سنة 2020، ص 4 .

 $^{^{2}}$ – الاسكو، نشرة التنمية الاجتماعية ، الحماية الاجتماعية اداة للعدالة ، المجلد (5) العدد (2) ، 2015 ، 2

المبحث الثاني

التنمية المستدامة (الاطار المفاهيمي والنظري)

المطلب الاول: مفهوم التنمية المستدامة واهميتها

اولا : مفهوم التنمية المستدامة : sustainable development

يعد مفهوم التنمية المستدامة من ابرز المفاهيم التي ظهرت في اواخر القرن العشرين والتي جعلت من الانسان محوراً رئيسياً في عملية التنمية ، باعتبار ان الاخيرة تعد الوسيلة المثلى لتحقيق العدالة الاجتماعية وبذلك شغلت اهتمام حكومات العالم ، فقد أصبحت اداة مهمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية لاسيما الفقر والركود المستمر الذي تعاني منه الدول النامية. (1) وبالتالي فان المجتمعات أكثر قناعة بالدور الذي تمارسه التنمية المستدامة في كافة النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية ، وعليه فهي لم تعد مجرد زيادة في الدخل الفردي فقط وانما ايضا يجب ان يرافقها مستوى صحي وثقافي وبيئي مرتفع .(2)

وقد ظهر هذا المفهوم وتبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 واكتملت بنشر تقرير اللجنة العالمية بالبيئة والتتمية المسماة بلجنة بورتلان وسنة 1987 إذ تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم. (3)

اما بداية استخدام هذا المصطلح بشكل كبير يعود الى مؤتمر (قمة الارض) في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 حيث أكد هذا المؤتمر على أن التنمية المستدامة سياسة لابد أن تلتزم بها الدول حتى لا تؤثر على البيئة او تحدث اضراراً بصحة الانسان او بالاقتصاد بسبب الاستخدام غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية.

¹- Reminijus Cieges and others, the concept of sustainable development and its use for sustainability scenarios engineering dconomics (2), 2009 ,P28.

 $^{^{2}}$ – اسماء جاسم محمد ، التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الامن الغذائي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 93 ، 2012، ص 245-425.

 $^{^{3}}$ – ماجدة ابو زنط ، عثمان محمد غنيم ، التنمية من منظور الثقافة العربية الاسلامية ، مجلة دراسة العلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، عمان ، مجلد 1، 2009، ص23.

ولذلك برزت محاولات عدة لتعريف النتمية المستدامة من قبل العديد من الكتاب والباحثين والمنظمات الدولية ومنها تعريف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 الذي يشير الى انها تلك العملية التي توفر الاحتياجات الأساسية للأجيال الحاضرة دون تضحية او التأثير على أمكانية وقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم. (1) وتعريف منظمة الأغذية والزراعة العالمية بانها أدارة الموارد والمحافظة عليها وتوجيه التطور التقني والتكنلوجي بشكل يضمن تلبية الاحتياجات لمختلف الاجيال الحاضرة والمستقبلية بشكل مستدام وفي جميع القطاعات الاقتصادية والتي تتميز بالقبول مع المحافظة على المحيط البيئي. (2) بينما عرفها اخرون بانها التنمية التي تحترم النظم البيئية والموارد الطبيعية وتدعم الحياة على الارض مع ضمان الناحية الاقتصادية دون التخلي عن الهدف الاجتماعي والذي يتمثل بالفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة .(3)

ويرى بعض الباحثين، ان التنمية المستدامة ليست اطارا فكريا فحسب وانما هي عملية حركية ، وهناك من يرى انها متجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديده وشاملة لكافة نواحي الحياة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وهي تنمية طويلة الامد تستخدم الموارد دون الاضرار بالبيئة وتعتمد على المشاركة الجماهيرية في وضع السياسات التنموية وتنفيذها وتقود الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الحاضر والمستقبل ، (4)كما يمثل مصطلح التنمية المستدامة صيانة الموارد الحية وإنتاجيتها لكل من الاجيال الحالية والاجيال القادمة وحسب الظروف والهيكلية ،ويرى أخرون بانها تنمية تعتمد على استجابة التنوع الحيوي بجميع أشكاله ليقابل حاجات السكان كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الشاملة وانجاز مستويات مرتفعة من المعيشة .(5)

المجلس الوطنى للثقافة والقنمية تقرير مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف و على حسين الدجاج، اصدار المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، بدون سنة ، 69.

 $^{^{2}}$ – عبدالله حسون محمد ، واخرون ، التتمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد ، مجلة دجلة ، العراق، العدد 67، 2 – 2017، ص 2 .

 $^{^{3}}$ – ريده ديب ، سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم السياسية ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الأول ، 2009، ص289.

 $^{^{4}}$ عدنان مناتي ، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تقرير التنمية المستدامة ، البعد الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 52، العراق ، 2017، 605.

 $^{^{5}}$ – محمود الاشرم ، التنوع الحيوي والتتمية المستدامة والغذاء (عالميا وعربيا) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 ، 0.7

أما الاقتصادي (وليم رولكزهاوس) فعرفها على انها (العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي بشكل يتلاءم مع قرارات البيئة بصورة متكاملة وليست متناقضة) .(1)

وهناك من يعرفها بأنها العملية التي تسعى الى تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة تلبيةً لحاجات أفراد المجتمع ، فضلاً عن التحول الحضاري لغرض الارتقاء بالمجتمع في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية⁽²⁾

من خلال استعرضنا للمفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة وجد انه على الرغم من اختلافها الا ان هدفها واحد هو الاقتصاد او الترشيد في توظيف الموارد المتاحة مع المحافظة على البيئة بشكل لا يؤدي الى انتهائها او نقص فائدة أجيال المستقبل منها، ويمكن ان نعرف التنمية المستدامة تعريفا شاملاً، بانها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الاجيال القادمة في الموارد المتاحة ، بالإضافة الى التكامل بين استخدامات الموارد والاتجاهات او الاستثمار. (3) فضلا عن انها تنمية ذات ابعاد متعددة اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية متوازنة تابي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها من خلال الاستغلال الامثل الموارد مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم الاضرار بالبيئة ومحيطها الحيوي. (4)

ومن خلال التعاريف التي وردت سابقا يمكن ان نحدد الخصائص التي تتميز بها التنمية المستدامة وكالاتي:

- تداخل الابعاد الكمية والنوعية التي تحتويها ،لذلك لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.
- انها أشد تدخلاً وأكثر تعقيداً من التنمية فهي بذلك تختلف وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية ، اضف الى ذلك بعداً روحياً وثقافياً .

الطبعة الأولى ، عاطف على خرابشة ، عثمان محمد غنيم ، دراسات في التخطيط العمراني والبيئي ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجمع العربي للطبع والتوزيع، 2010، ص201.

²- Reminijus Cieges and others, the concept of sustainable development and its use for sustainability scenarios engineering dconomics (2), 2009 ,P28.

 $^{^{3}}$ – ماهر ابو المعاطي ، الاتجاهات الاجتماعية في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، كلية الخدمة ، جامعة حلوان ، 2008، ص48.

 $^{^{4}}$ – ناظم عبدالله عبد المهدي ، عبدالله احمد نصيف ، تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (200 – 200)، جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المؤتمر العالمي الثاني ، عدد خاص ، 201.

- تهتم بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع افراد المجتمع خاصة النساء والاطفال ، بالإضافة الى فكرة العدالة بين الافراد وبين الاجيال وبين الشعوب .
- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أم بيئية أم مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال انشطتها على التوعية بالحفاظ عليها وعلى استثمارها.

ثانيا: اهمية التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل المستقبلي بحيث تضمن استمرارية الحياة الانسانية من خلال توفير العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد للجيل القادم في الدولة الواحدة. وتكمن اهمية التنمية المستدامة باعتبارها اداة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية ، وكذلك لها دور فعال في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج ، وتحسين مستوى المعيشة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى التعليم و تقليص نسبة الامية ، وتوزيع الانتاج وحماية البيئة ، وتوفير رؤوس الاموال و رفع مستوى الدخل القومي. (1)

ولتحقيق كل هذه الاولويات وتقليص الفجوة بين الدول لابد من وجود رؤية استراتيجية واضحة ووجود تعاون بين الدول والمؤسسات لتحقيق اهدافها ، لأنها تعد حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكاملاً للمصالح بينهما وسداداً لدين الدول المتقدمة التي استنزفت كل موارد الدول النامية خلال فترة الاستعمار .

ثالثا: متطلبات التنمية المستدامة

ان انجاز عملية التنمية المستدامة يتطلب احد الامرين او كلاهما وهما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الارض او زيادة حجم المواد وذلك في سبيل تقليص الفجوة بين العرض والطلب الى حد معقول وذلك لتحقيق التوحيد التدريجي للمطلوب من الموارد والمعروض منها . (2)

وبما ان التنمية عملية مجتمعية تحتاج الى مساهمة كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق دون الاعتماد على فئة واحدة ولقيام حالة من تكافؤ فرص حقيقي وتوفر امكانية الحراك الاجتماعي

 $^{^{1}}$ – مدحت ابو النصر ، ياسمين مدحت محمد ، التنمية المستدامة مفهومها ، ابعادها ، مؤشراتها ، كلية التنمية الاجتماعية ، جامعة حلوان ، المجموعة العربية للنشر ، 2017 ، 9102 ، 9102 .

عبدالرحمن محمد الحسن ، التتمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، جامعة المسيلة - الجزائر ، متاح على الموقع : - http:// www.researchgate.net

والتوزيع العادل للدخل والثروة ،لذلك لابد ان تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- 1- السياسة الاقتصادية وهدر الموارد: يجب وضع سياسات شمولية ومتكاملة بحيث لا تتعارض مع قوانين وتشريعات وزارة معينة أو مع الدوائر والوزرات الاخرى (1)، بحيث يراعى عند وضع هذه السياسات جميع جوانب التنمية المستدامة وذلك لا يمكن فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية. (2)
- 2- تبني سياسات جادة لمحاربة الفقر والبطالة: اذ يعد الفقر من اخطر المشاكل التي تواجه التنمية المستدامة وخاصة في الدول النامية ، لذا استوجب وضع سياسات واستراتيجيات كفيلة لمعالجة هذه المشكلة (3)، وللتخلص من الفقر يجب القضاء على الامية ، من خلال ادخال برامج تطبيقية وعلمية لرفع مستوى التعليم وزيادة خبرات الافراد ومهاراتهم وبما يتلاءم وطبيعة حياة المجتمع. (4)
- 3- فاعلية دور المجتمع المدني: ان المجتمع هو المحرك الاساس والمحوري في عملية التنمية المستدامة ، فوجود مجتمع واع ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته ، سوف يسهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وفي الوقت نفسة يهيئ أجيالاً تحافظ على مستقبل بيئتها ومحيطها كما تحافظ على بيئتها الحالية.

وفي هذا الصدد يلاحظ ان المجتمع يمارس دوراً مهما في تحقيق التنمية المستدامة لكونه اداة قوية لتعزيز قيم ومقاصد هذه التنمية ، ويتم ذلك من خلال لفت انظار السياسيين الى القضايا البيئية الناشئة، وتوعية الجماهير وترويج الافكار والنهج والابتكار والدعوة الى النشاطات غير الفاسدة والعمل بالشفافية في مجال صنع القرارات البيئية . (5)

المركز الوطني ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، منظمة الاغذية والزراعة ، الامم المتحدة ، 2003، ص107.

 $^{^{2}}$ – احمد ابو اليزيد ، السياسات الاقتصادية الزراعية ، رؤى معاصر ، مكتبة البستان المعرفة للطبع والنشر ، مصر ، الطبعة الاولى ، 2004، ص212.

 $^{^{3}}$ -مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ،المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي ، روما ، 2002، ص 2 - عبدالله تركماني ، التنمية في افريقيا : المعوقات وافاق المستقبل ، مجلة العربي ، العدد 2 - 1000، 2 - 2000، 2

 $^{^{5}}$ – ريمان محمد ريحان ، تتمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة في عمليات التتمية الحضرية المستدامة ، الطروحة دكتوراه ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2008، ص45.

- 4- توطيد علاقات التعاون والشراكة على مستوى الدولي: للوصول الى الننمية المستدامة المطلوبة يجب العمل على تحقيق التعاون الدولي للسيطرة على الموارد وحماية البيئة ، وهناك دراسات عديدة اكدت على ضرورة الوقاية والحد من الخسائر ، على الرغم من زيادة الاخطار الناجمة من تغير المناخ ، باعتبار ان الفقراء هم اكثر عرضه للأخطار الطبيعية وذلك بسبب السياسات الخاطئة ، لذا يجب على الحكومات ومن خلال التعاون والشراكة مع الدول الاخرى وقيامها بتوطيد لعلاقات لوضع افضل السياسات وانجحها للحد من الكوارث والوقاية منها . (1)
- 5- وجود تشريعات قانونية :ان وجود قوانين للتنمية الاجتماعية ، وقوانين الاستثمار ، وقوانين العمل تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ويتطلب وجود مؤسسات قانونية وكوادر مؤهلة ومدركة لأهمية التنمية المستدامة ، وتسعى لتطبيق قوانين حماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة . (2)
- 6- اعداد استراتيجية وطنية تهتم بتحقيق اهداف التنمية وتوفير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ الاهتمام برفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية: يعتبر العلم ركيزة اساسية لأي بلد ، وان تجديد النظام التعليمي له دور في ازدهاره ونجاحه مما ينعكس على المجتمع بالخير ، ولذلك يتطلب اقامة نظام تعليمي بعيد عن التلقين والكم المعلوماتي واتباع سياسات صحيحة مع تلبية احتياجات العصر ، والنظر بكل المناهج التعليمية وطرق التدريس(3)

اما فيما يخص الصحة، فإنها غاية اساسية من غايات التتمية ، ان تحقيق التتمية يتوقف على تهيئة البيئة الملائمة ليتمتع الناس بحياة طويلة خالية من الامراض لان الناس هم الثروة الحقيقية لأي بلد ، وان الوضع الصحي يتأثر بعوامل منها اقتصادية واجتماعية وثقافية وعوامل استثنائية لذلك يجب توسيع نطاق الخدمات الصحية سواء بإنشاء مؤسسات جديدة أم بتنفيذ مشاريع بديلة، فضلا عن زيادة الاهتمام لرفع مستوى هذا القطاع بهدف تحسين المستوى الصحي

 $^{^{1}}$ – محمد خضير الشربيني ، لماذا ينصب غضب الطبيعة على رؤوس الفقراء وحدهم ، مجلة العربي ، العدد 20 0. 20 1.

 $^{^2}$ – حنان عبد الخضر ، هاشم ، واقع ومتطلبات النتمية المستدامة العراق : ارث الماضي وضرورات المستقبل ، مركز دراسات الكوفة العدد (21) ، (200)، (21) .

 $^{^{2}}$ – للمزيد من التفاصيل انظر 3

⁻ نعمة العبادي ، الحكم الصالح في ظل حاجات التنمية البشرية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، مصر ، المجلد الاول ، العدد (5)، السنة الثانية ، 2006، ص56.

⁻ برنامج الامم المتحدة الانمائي / تقرير التنمية البشرية ، 2005، ص 28.

⁻ برنامج الامم المتحدة ، تقرير النتمية البشرية ، 2008، ص52.

للأفراد من اجل ادارة دفة التنمية البشرية اذ كلما تحسنت صحة الناس ساهموا في تحقيق انتاجية اكبر.

7- مكافحة الفساد وتحسين الادارة العامة: الفساد من الظواهر القديمة التي ازدادت بشكل كبير واصبحت ظاهرة تهدد المجتمعات كافة وعقبة امام التنمية ، ويودي الفساد الى اضعاف الدولة داخليا وخارجيا ، فيما ذهب بعض الباحثين الى تبرير الفساد بان له آثاراً ايجابية من خلال تسهيل المعاملات وعدم التعطيل لكن يعد هذا المبرر غير اخلاقي ، لتحقيق التنمية يجب ان تكون الادارة كفؤة ومنظمة بحسب راي شومبيتر ، والمنظم هو المحرك الاساس للتنمية الاقتصادية لابتكار الاساليب الانتاجية الجديدة والتي بدورها تعمل على زيادة الانتاج كماً ونوعاً وبأسعار منخفضة ، هذا يؤدي الى خلق اسواق جديدة للسلع وتتصف الدول النامية بعدم وجود المنظم وتتميز الانظمة السياسية بالجمود وعدم الاستقرار . (1)

يرى الباحث ان التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها الا اذا توفرت متطلباتها التي يعد الفرد الأداة الرئيسية فيها والمجتمع والحكومة والقانون والقطاع الخاص جهات مكملة لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثانى: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة

اولا: اهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها وأجهزتها الى تحقيق اهدافها المرسومة وهي بشكل عام الاهداف التي تسعى اليها الامم المتحدة وفقا لأجندة (2030) فهي كما يأتي:

1- القضاء على الفقر: الغاية الاساسية من هذا الهدف هي انهاء جميع انواع الفقر في كل مكان ،اذ ان الفقر لا يمكن قياسه ببساطة من نصيب الفرد من الدخل فقط ، وكذلك لا يمكن حصره في البلدان الفقيرة ، لا سيما وانه يحدد اهدافاً تمكن من القضاء على الفقر المدقع ،(1) وضمان نظم الحماية الاجتماعية، وضمان الحصول على موارد اساسية لكل فرد. ولتحقيق ذلك لابد من العمل على تحسين الاهداف الفرعية في اطار الهدف الاول وهو القضاء على الفقر وعدم المساواة وذلك من خلال خفض نسبة الفقر ، من خلال ضمان حصول جميع الافراد ، لا سيما

الفيل ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2010، 200.

الفقراء على حقوقٍ متساويةٍ في الموارد الاقتصادية ، كذلك تعزيز قدرة الفقراء على الصمود عند مواجهة خطر الفقر (2)

- 2- القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي وتحسين التغذية ، وتعزيز الزراعة المستدامة: يشمل الهدف الثاني القضاء على الجوع وسوء التغذية مع مضاعفة انتاجية ودخول صغار منتجي الاغذية ، وتأمين حصول الناس جميعاً وخاصة الفقراء والفئات الضعيفة ، على اغذية مأمونة ومغذية وكافية على طول السنة ، وايجاد حلول لكل انواع سوء التغذية ، من خلال نظم مستدامة لإنتاج الاغذية ، ومضاعفة الانتاجية الزراعية وزيادة دخول منتجى الاغذية. (3)
- 3- الصحة الجيدة والرفاه: ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية لعموم افراد المجتمع على اختلاف أعمارهم. ، ويتضمن هذا الهدف تحقيق الرفاه والحياة الصحية لكل الافراد من خلال تحقيق الاهداف الاتنة:
 - خفض عدد الوفيات في العالم وتقليل الاصابات بسبب حوادث المرور الى النصف.
- التغطية الصحية الشاملة ، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية الاساسية ذات خدمات جيدة ، وكذلك الحصول على الادوية واللقاحات الاساسية ذات فعالية مأمونة وكلفة منخفضة للحميع. (4)
 - خفض معدل وفيات الامهات العالمي الى اقل من (70) لكل (100000) مولود حي.
 - وضع حد لوفيات المواليد الجدد والاطفال تحت سن الخامسة التي يمكن الوقاية منها.
- ضمان حصول جميع الافراد على خدمات الرعاية الصحية ، وخدمات تنظيم الاسرة والاعلام والتعليم .

¹– Morton, Stephen, puncheon, David, and squires Neil, (2017),sustainable Development Goals (SDGS) and their implementation, British Medical Bulletin, 2017 vol 124, p. 83 – 85.

 $^{^2}$ – Doidge, Mathew and Serena Kelly, (2017), End poverty in all its forms every where, National Center bury , New Zealand, 2017, p 9 –10.

³ – Osborn, Derek, Cutter, Amy and Ullah , Farooq , UNVERASL SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS understanding the Trans formational Challenge for DEVELOPED countries , Report Study By of A stak holder Forum, (2015) P.12–24

 $^{^4}$ – pinter, Laszlo, Measuring progress Towards sustainable Development Goals, The International Institute for Sustainable Development, 2013, p9 –11

4- التعليم الجيد :يضمن الهدف الرابع التعليم الشامل من خلال تعميم التعليم الابتدائي والثانوي، وكذلك تعزيز فرص التعليم المهني والتعليم مدى الحياة ، والغاء الفوارق بين الجنسين في التعليم وتحقيق المساواة في الوصول الى كل مستويات التعليم وتدريب الضعفاء، من ضمنهم المعاقين والاطفال الذين يعيشون اوضاع صحية حرجة.

يلاحظ ان الفتيات لا تأخذ الفرص نفسها التي يتمتع بها الذكور من التعليم والتدريب، مما يحرمهن من القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة في حياتهن من ذلك مواصلة التعليم العالي، لذا فإن تمكين الفتيات وضمان الاستثمارات المنصفة في رأسمالهن البشري أمران اساسيان للتنمية المستدامة. (1)

- 5- المساواة بين الجنسين نيتمثل هذا الهدف بإنهاء كافة اشكال التمييز ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص ، وكذلك القضاء على كل الممارسات المؤذية ، كزواج الاطفال والزواج المبكر ، والاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الاجر التي تقوم بها النساء ، مثل العمل المنزلي وقيمتها من خلال توفير الخدمات العامة والهياكل الاساسية وكذلك سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز المسؤولية المشتركة داخل الاسر ، لاسيما ضمن مشاركة المرأة الكاملة وتكافؤ الفرص امام القيادة على مستويات صنع القرار في الحياة السياسية. (2)
- 6- المياه النظيفة والنظافة الصحية :توفير المياه والصرف الصحي وادارتها المستدامة للجميع ،يوفر هذا الهدف ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع، وتحسين نوعية المياه وزيادة كفاءة استخدام المياه بشكل كبير في القطاعات ، وحماية الجبال والغابات والاراضي الرطبة والانهار والنحيرات. (3)
- 7- طاقة نظيفة واسعار معقولة :الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة وحديثة للجميع، يتضمن هذا الهدف حصول الجميع على الطاقة الحديثة منخفضة الكلفة والمستدامة، ويتم ذلك من خلال زيادة حصة الطاقة المتجددة زيادة كبيرة في مزيج الطاقة العالمي، وكذلك تحسين كفاءة استخدام الطاقة. (4)

¹ Hongbo, wu,The Sustainable Development Goals Report, united Nations New york, 2016, p. 54

² – Hwang, Sunyoung, and Sustainable Development Goals, Report of the UN Secretary General, 2015, p. 5

 $^{^{3}}$ Hwang and kim,ibid, 2015.p.6.

^{4 -} وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، اهداف التنمية المستدامة اصلاحات جوهرية ،2017، ص13.

- 8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد: رفع النمو الاقتصادي الشامل المستدام، والعمالة الكاملة المنتجة، والعمل اللائق لجميع العاملين، يتضمن هذا الهدف الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد بما يلائم ظروف البلد، وتشجيع السياسات التنموية التي تدعم الانشطة الانتاجية ، وكذلك التحسين التدريجي في استهلاك الانتاج ، وخفض نسبة البطالة والوصول الى العمالة الكاملة ، وتشجيع السياحة المستدامة التي توفر عملاً للشباب وتنشر الثقافة (1)
- 9- الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية :بناء بنية تحتية مرنة ، وتعزيز التصنيع الشامل المستدام وتشجيع الابتكار، يمثل هذا الهدف بناء هيكل اساسي مرن ومستدام ومتوفر للجميع عن طريق تشجيع المشاريع الصغيرة في سلاسل القيمة ، وكذلك زيادة نصيب الصناعة من التوظيف واجمالي الناتج المحلي، ورفع مستوى البحث العلمي وزيادة عدد البحوث وتشجيع الابتكارات . (2)
- 10- الحد من أوجه عدم المساواة: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، يتضمن هذا الهدف العمل على زيادة نمو دخل أدنى من (40%) من السكان تدريجياً بنسبة أعلى من المتوسط الوطني ، وتشجيع احتواء جميع الافراد اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وتحقيق تكافؤ الفرص والقضاء على اوجه عدم المساواة في المكاسب (3)
- 11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة ،يحدد هذا الهدف التطلعات الشاملة في المدن والمستوطنات البشرية لجعلها آمنة ومرنة ، ويضمن الحصول على الخدمات الاساسية والسكن اللائق ، وكذلك اعطاء اهتمام خاص للنساء والاطفال والاشخاص المعاقين وكبار السن . (4)
- 12- الاستهلاك والانتاج المسؤولان :ضمان انماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، يهدف الى تنفيذ الخطة العشرية للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامين التي تتخذ جميع البلدان اجراءات بشأنها ، مع أخذ البلدان متقدمة النمو زمام المبادرة ومراعاة تنمية البلدان النامية. (5)
- 13- العمل المناخي :اتخاذ اجراءات عاجلة لمكافحة تغيير المناخ وآثاره، يتمثل هذا الهدف بتعزيز القدرة على التكيف مع الاخطار والكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ في كل البلدان ، وادخال

47

 $^{^{1}}$ - Osborn, etat , op.cit, 2015 , p. 21 - 24.

^{. 16} وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مصدر سابق ، ص 2

 $^{^3}$ – Hongbo., op.cit , 2017 ,p.8.

 $^{^{4}}$ – وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولية في العراق ، يغداد ، 2018 ، 2018

 $^{^{5}}$ – Hongbo, , op.cit , 2017, p. 9.

- اجراءات تغيير المناخ في الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية ، وتحسين التعليم والتوعية ورفع الامكانيات البشرية بشأن الحد من آثار التغيير المناخي والتكيف معه والحد منه. (1)
- 14- الحياة تحت الماء :الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من اجل التنمية المستدامة ،يتضمن هذا الهدف بعض الاهداف الفرعية والتي هي الحد من تلوث البحار ، وانهاء الصيد المفرط وغير المشروع بكل اشكاله، وحظر بعض اشكال اعانات مصائد الاسماك والصيد المفرط، زيادة الفوائد الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة . (2)
- 15- الحياة في البر: حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام للنظم البيئية الارضية ، والادارة المستدامة للغابات ، ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الاراضي وعكس اتجاهه، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، يركز هذا الهدف على تعزيز سبيل العيش المستدام للمجتمعات المحلية حتى تتمكن من تجنب الاعتماد على الصيد غير المشروع ، وضمان حفظ النظم البيئية للمياه العذبة الارضية والداخلية وخدماتها وتشجيع تنفيذ الادارة المستدامة لكل انواع الغابات ومكافحة التصحر. (3)
- 16- السلام والعدل والمؤسسات القوية :تعزيز المجتمعات السلمية الشاملة من اجل التنمية المستدامة وتوفير امكانية الوصول الى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات، يسعى هذا الهدف الى الحد من العنف وسوء معاملة الاطفال، وتوفير الهوية القانونية وشهادات الميلاد للجميع، للحد من التدفقات المالية والاسلحة غير المشروعة، وانشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز وتوسيع مشاركة البلدان النامية مع مؤسسات العولمة العالمية. (4)
- 17 عقد الشركات لتحقيق الاهداف: تعزيز وسائل التنفيذ وتتشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة، يتمثل هذا الهدف في تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال الدعم الدولي المتقدم الى البلدان النامية، وذلك لغرض تحسين القدرة المحلية على تحصيل الضرائب وغيرها من الايرادات، وكذلك يتضمن هذا الهدف التزامات من البلدان المتقدمة تجاه البلدان النامية والبلدان الاقل نمواً . (5) والشكل (2) الاتي يوضح اهداف التنمية المستدامة.

¹⁻ Hongbo, , op.cit ,2017 , p. 36

^{. 21} مصدر سابق ، ص 2 وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مصدر سابق ، ص

 $^{^{-3}}$ مجموعة البنك الدولي ، اطلس اهداف التنمية المستدامة ، 2018 ، ص $^{-3}$

 $^{^{-4}}$ مجموعة البنك الدولي ، مصدر سابق ، ص $^{-4}$

 $^{^{3}}$ - Hongbo , op.cit 2017, P. 54 - 58.

ان هذه الاهداف متكاملة وشاملة وجمعت لجعل العالم يتحول الى اصفار في العديد من جوانب الحياة المتغيرة ، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع والايدز والتمييز ضد النساء والفتيات، بغية وصول الجميع الى هذه الاهداف الطموحة ، وان الابداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية في كل مجتمع امر ضروري لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، لذا يتطلب تحقيق اهداف التنمية المستدامة شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء، للتأكد من اننا تركنا كوكبا افضل للأجيال القادمة .

شكل (2) اهداف التنمية المستدامة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:الصفحات السابقة

ثانيا: ابعاد التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة لا تتحقق الا بوجود الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاث عناصر اساسية هي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،وبالتالي فهي تنمية ذات أبعاد ثلاثية متكاملة ومترابطة ومتداخلة فيما بينها.

- 1- البعد الاجتماعي: يهتم البعد الاجتماعي بتنمية قدرات الافراد والغرض من ذلك هو الحد من الفقر وعدالة التوزيع ، النهوض برفاهية المجتمع وتحسين طرق الحصول على الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم ، واحترام حقوق الانسان (1). مما يجعل الافراد مستعدين للعطاء والعمل الجماعي ويزيد من الاستخدام الافضل للموارد(2)، لان تنمية الافراد يعد استثماراً في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم او الصحة او الرعاية الاجتماعية ، كما إن القضاء على الفقر والبطالة والتوزيع العادل بين طبقات المجتمع يودي الى تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ويتم من خلال ما يأت :-
- أ- تحسين مستوى التعليم والوضع الاجتماعي للأفراد لمساعدتهم في حل مشكلاتهم. ب- حل المشاكل التي تزيد من نسبة البطالة والفقر كالانتقال من المجتمع الريفي الى الحضري. ت- ضبط معدلات النمو السكاني لان النمو المتزايد للإسكان سوف يؤدي الى خلق ضغوط كبيره على الموارد لتلبية احتياجاتهم ، والضغط على قدرة الدولة في توفير الخدمات العامة .
- ج محاولة تغير المجتمع من التقليدي الى مجتمع متقدم من الناحية الاجتماعية والمالية ، وذلك من خلال خلق رغبة التغير لدى افراد المجتمع⁽³⁾.

اما في ما يخص مؤشرات البعد الاجتماعي فمن اهمها ما يأتي: (4)

- القضاء على الفقر المطلق بحلول مو عد يحدده كل بلد
- دعم العمالة الكاملة باعتبار ها احد الاهداف الاساسية للسياسة العامة
- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الانسان وحمايتها
 - تحقيق المساواة والانصاف بين الرجل والمرأه
 - كفالة ادراج اهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي

¹ –Danille, Nierenberg,therole pf women sustainable development, women deliver organization, 2012, P2.

 $^{^{2}}$ راشد مبارك قران المنصوري ، تقييم دور التخطيط البيئي والاجتماعي في حماية البيئة ، تحقيق التنمية المستدامة في الامارات العربية ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2005، ص25-26.

 $^{^{-3}}$ مدحت ابو النصر ، یاسمین مدحت محمد ، مصدر سابق ، ص $^{-3}$

 $^{^{-4}}$ عدنان مناتي صالح ، التنمية المستدامة في لنامي بين التحديات والمتطلبات ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2014.

- تعزيز التعاون من اجل التنمية الاجتماعية عن طريق الامم المتحدة
- 2- البعد الاقتصادي: تضمن هذا البعد ضرورة اعادة الاصلاح الاقتصادي في المجتمع بشكل صحيح لتحقيق مستوى معاشي جيد للأفراد ، بالإضافة الى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي ويتم ذلك من خلال الاتى:
- ان النمو الاقتصادي لا يعد هدفاً بحد ذاته إنما هو وسيلة لتحقيق أهداف التنمية ، بالإضافة الى اعتباره احد السبل لتحسين معيشة افراد المجتمع.
- العمل على تقليص تبعية البلدان النامية اقتصاديا للبلدان المتقدمة ،وذلك من خلال تحرير موارد المجتمعات الفقيرة لأغراض تحسين مستويات المعيشة للحد من التفاوت والتخفيف من عبء الفقر (1).
- التعرف على أنواع رأس المال سواء كان طبيعياً أم بشرياً أم اجتماعياً ، والعمل على تزويد الاجيال القادمة بقدر من رأس المال ما يعادل على الاقل ما هو متاح للجيل الحالى.
- ايقاف تبديد الموارد الطبيعية من خلال اجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة ومن خلال تحسين مستوى الكفاءة واحداث تغيير جذري في اسلوب الحياة وانماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي ، بالإضافة الى توطين المعارف والتقنيات وتشجيع الصادرات من خلال صياغة سياسة مناسبة. (2)
- 3- البعد البيئي: ويهدف هذا البعد الى تحقيق التوازن بين جهود الانسان والبيئة ،بالإضافة الى ان هذا البعد يهتم بحماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية الضرورية لإنتاج الوقود والمواد الغذائية ،وعليه فإن البعد البيئي يهتم بإدارة الموارد ومصادرها والعمل على المحافظة عليها والتقليل من هدرها، ويتضمن هذا البعد الامور الاتية: (3)
 - حماية المناخ من الاحتباس الحراري وعدم اجراء تغيرات في البيئة العالمية.
 - تحقيق وزيادة الوعي البيئي.
 - اتخاذ اجراءات تضمن عدم إتلاف التربة او تدمير الغطاء النباتي.
 - حماية الاراضي الزراعية والمحافظة عليها وزيادتها.

مدحت ابو النصر ، ياسمين مدحت محمد ، مصدر سابق ، ص $^{-1}$

 $^{^2}$ علي عبدالقادر علي ، ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية ، مجلة عمران ،العدد 2 ، 2 . 2

 $^{^{2}}$ - ناظم عبدالله عبد المهدي ، عبدالله احمد نصيف ، مصدر سابق ، ص 2

- حماية مصادر المياه.

ثالثا: مؤشرات التنمية المستدامة

لكي يتمكن اصحاب القرار وواضعي السياسات لتحقيق التنمية المستدامة لابد من وجود معلومات واضحة لمعرفة رصد التقدم باتجاه تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، لذلك لابد من وجود مؤشرات تعمل على تقييم مدى تقدم الدول والهيات من تحقيق تلك الاهداف بشكل فعلي .

يمكن تحديد مؤشرات التنمية المستدامة على شكل اربع مجاميع تتمثل بالاتى:

1- المؤشرات الاقتصادية: (1)

من خلال هذه المؤشرات يمكن معرفة تأثير السياسات الاقتصادية في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والكامنة ، وابرز هذه المؤشرات هي :

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: يستخدم هذا المؤشر لتحديد وقياس مستوى معيشة الافراد.
 - نسبة الاستثمار في راس المال الثابت الى الناتج المحلى الاجمالي .
- المساعدات الانمائية باعتبارها نسبة من الناتج المحلي الاجمالي : يوضح هذا المؤشر حجم المساعدات الانمائية (القروض ،و منح)التي تمنحها الحكومة لبعض البلدان بهدف النهوض بواقع التنمية .
 - انماط الاستهلاك والانتاج: ويتم تحديد المؤشرات المستخدمة لتحديده ماياتي:
 - استهلاك الموارد الخام واستهلاك الطاقة.
 - النقل والمواصلات.
- صادرات وواردات السلع والخدمات: ويبين هذا المؤشر قدرة البلد على الاستمرار بالاستيراد وتبرز اهميته الحيوية في معرفة درجة الارتفاع الاقتصادي المحلي على الاقتصاد العالمي.

- جهاز الاحصاء ، اللجنة الدائمة للاستثمار ، مؤشرات التنمية المستدامة في قطر ، الاصدار الثاني ، 2020، ص45.

^{: –} للمزيد من التفاصيل انظر -1

⁻ سعد حمدي ماهر ، البيئة الاستثمارية والتنمية المستدامة في اقليم كوردستان العراق ، مجلة التنمية البشرية ، المجلد 4 ، العدد 3، 2017، ص18 - 19.

⁻ عدنان مناتي صالح ، مصدر سابق ، ص122.

- متوسط نصيب الفرد.
- نسبة المديونية الخارجية الى الناتج القومي.

2- المؤشرات الاجتماعية:

وتشمل جملة من المؤشرات اهمها:

أ- مكافحة الفقر ويمكن قياسه من خلال:

- معدل البطالة: يستخدم هذا المؤشر لقياس كفاءة استخدام الموارد البشرية ،يمكن حساب هذا المؤشر من خلال تحديد نسبة العاطلين عن العمل الى اجمالي القوة العاملة، واستخدامه لتحديد عدد الافراد الذين يعملون بصورة مستقلة او غير مستقلة باعتبارها نسبة من اجمالي القوى العاملة. (1)
 - عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب- الدينامية الديمغرافية والاستدامة: (2)

- معدل النمو السكاني: توجد علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة وذلك عندما تكون هناك زيادة في معدل النمو السكاني في بلد ما سوف يؤدي الى ارتفاع معدل استهلاك الموارد وعمليات التصنيع وتحقيق النمو الاقتصادي غير المستدام.

ت تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:

- معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
 - معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية.
- مستوى التعليم: يقيس هذا المؤشر نسبة الاطفال الذين يصلون الى الصف الخامس في التعليم الابتدائي.

ث- حماية صحة الانسان وتقاس من خلال: (3)

- عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب.
 - عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.
 - عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.
 - متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

^{. 121} معنان مناتي صالح ، مصدر سابق ، ص $^{-1}$

^{. 221} مصدر سابق ، عبدالله عبد المهدي ، عبدالله عبدال

 $^{^{3}}$ – عدنان فرحان الجوارين ، مصدر سابق ، ص 4 – 5.

- معدل الوفيات عند الاطفال الذين لم يكملوا السنة الخامسة.
- الرعاية الصحية والتي تتحدد بنسبة السكان الذين يتمكنون من التطعيم ضد الامراض والرعاية الصحية.

3- المؤشرات البيئية: (1)

يتضمن مجموعة من المؤشرات هي:

- أ- مكافحة ازالة الغابات والتصحر.
- التغير في مساحة الغابات والاراضي المرجية .
 - نسبة الاراضي المصابة بالتصحر.
 - ب- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها: (2)
 - الموارد المائية المتجددة / السكان.
 - المياه المستخدمة / المياه المتجددة.

ت- دعم الزراعة والتنمية الريفية المستدامة:

- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والاراضي المزروعة بصورة مستمرة.
- نصيب الفرد من الاراضى الزراعية بشكل عام (الصالحة، والمزروعة، وغير الصالحة).
 - كمية الاسمدة المستخدمة سنوياً.

4- المؤشرات المؤسسية وتتضمن مجموعة من المؤشرات اهمها:

- عدد الباحثين والعلماء في مجال البحوث العلمية.
 - معدل الانفاق على البحث والتطوير.
 - عدد اجهزة الراديو لكل 1000 نسمة.
- امكانية حصول الافراد على المعلومات والبيانات.
- عدد المشتركين بخدمات الانترنت لكل 1000 نسمة.

 $^{^{1}}$ على عبود نعمة الجبوري ، النتمية الصحية المستدامة : التحديات والاتجاهات المستقبلية مدخل بيئي اقتصاد اجتماعي ، مجلة نتمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا – برلين ، العدد 6 ، 2019، 2019.

 $^{^{2}}$ – مهدي سهر غيلان ، واخرون ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمنقدمة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات المستقبلية والادارية والمالية ، جامعة بابل ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2009 ، ص 224

- الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة.
 - اجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة.

رايعا: معوقات التنمية المستدامة

على الرغم من الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع دول العالم، إلا انه مازالت تلك المحاولات قاصرة الى حد كبير ومازالت التنمية المستدامة تواجه العديد من العقبات التي تعوقها عن تحقيق اهدافها و ادوارها بالشكل الكامل والمطلوب ، بالإضافة الى ذلك تكون هذه العقبات متنوعة منها الاداري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي. (1)

أ- العقبات الادارية: وتتمثل بالاتي

- نقص الوعي بأهداف التنمية المستدامة من قبل صانعي القرار والافراد.
- نقص الخبرات وعدم وجود مهارات كافية لوضع خطط التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها.
- عدم التنسيق بين الانشطة التنموية ، وذلك بسبب تضارب اهداف ومصالح ممثلي الحكومة التي تتأثر بقرار عمليات التنمية.
 - نقص التمويل لمشروعات التنمية المستدامة التي تضمن نجاح هذه المشروعات واستمراريتها.
- عدم فاعلية التسيق بين الاجهزة الحكومية المختلفة سواء المركزية منها أم المحلية وبين منظمات المجتمع المدنى مما يؤدي الى تضارب القرارات.

ب- العقبات الاقتصادية : وتتمثل بالاتي (²⁾

- عدم وجود برامج للإصلاح الاقتصادي مخططة بطريقة علمية.
- انتشار الفقر وعدم وجود برامج وسياسات للقضاء عليه او التخفيف منه.
- ارتفاع تكاليف الانتاج والاسعار مما يؤدي الى الحد من المنافسة والتصدير، وبالتالي حصول عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض مستوى معيشة الافراد.
 - التبعية الاقتصادية في بعض الدول الفقيرة الاقتصاديات الدول الغنية.
- زيادة تكلفة استخدام التكنولوجيا الحديثة سوف يؤدي الى ارتفاع تكلفة المشروع والبرامج التتموية.

 $^{^{1}}$ – ماهر ابو المعاطي ، الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، جامعة حلوان ، 2008، ص بلا.

[.] 2 عبدالرحمن محمد الحسن ، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، جامعة المسيلة ، 2011 ، ص بلا

ت- العقبات السياسية: وتشتمل على (1)

- عدم إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المجتمعية وعدم اهتمام الجهاز السياسي بتعبئة المواطنين للمشاركة او تبني سياسات وتتفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.
 - عدم الاهتمام بتطوير ودعم التشريعات المنظمة للعمل في القطاع المدنى وعلاقته بالدولة.

ث- المعوقات البيئية: وتتضمن ما يأتي

- عدم وضع تقدير واهتمام للآثار البيئية في المشروعات التنموية ، بالإضافة الى غياب الوعي البيئي لدى افراد المجتمع.
- اغلب الدول لا تمتلك القدرة على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية البيئة وصيانة الموارد وايقاف استنزاف الانسان للموارد بطريقة جائرة.

ج- العقبات البشرية (الاجتماعية):(2)

- انتشار مشكلة البطالة والفقر في المجتمعات.
- · هناك فوارق مادية بين الافراد خاصة الفئات المعدومة او المهمشة.
 - انعدام او انخفاض الخدمات المقدمة للأفراد.
- النمو السكاني المتزايد وعدم توفير سياسات جادة لتثبيت المعدلات المتزايدة للنمو السكاني.
 - عدم الاهتمام بتنمية رأس المال البشري من خلال التزود بالمعارف والمهارات.

[.] مدحت ابو النصر ، ياسمين مدحت محمد ، مصدر سابق ، ص $^{-1}$

[.] 2 ماهر ابو المعاطى ، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2012 ، ص بلا.

المبحث الثالث

العلاقة بين الانفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة

المطلب الاول: الانفاق على التعليم وبعض متطلبات التنمية المستدامة

ان قطاع التعليم يمتاز بأهمية بالغة مقارنة بالقطاعات الاخرى لكونه يعد جزءاً من متطلبات التنمية المستدامة ، فهو يهتم بالاستثمار في الجانب البشري وتطويره المستمر طوال حياة الفرد العملية ، غالبا ما يضمن تدفق العوامل الإيجابية التي تساهم في ترقية المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، بما ان الانسان هو المصدر الرئيسي في كل من العمل والانتاج ، لذلك فان هذه الخدمات سوف تعمل على تحسين قدراته ومهاراته وبالتالي تسهم في تنمية راس المال البشري . (1)

لذا فان الانفاق على التعليم يتصدر قائمة اولويات الانفاق العام و الانفاق الاجتماعي بشكل خاص في الكثير من الدول ، باعتباره انفاقاً استثمارياً يهدف الى تكوين راس المال البشري إذ يعد سر نهضة الامم و الرافعة الحضارية التي تعمل على نقل الامم الى المعرفة والتطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي ، وإن التزايد المستمر في الانفاق على التعليم ما هو الا نتيجة للتطور العلمي الحاصل ودرجة التقدم في الدول، (2)وعليه فان الانفاق الاجتماعي على التعليم يعد من المؤشرات المهمة والحيوية لقياس الدور الاجتماعي للدولة ، لاسيما الانفاق على التعليم الابتدائي ، وذلك للحد من امية الاجيال ، كما انه يسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ، لأنه يعد من اهم انواع الاستثمار و ينتج عنه عائد يفوق الحسابات الاقتصادية. (3)

وفي هذا الصدد يلاحظ وجود علاقة طردية بين الانفاق على التعليم والتطور التكنولوجي ، اذ ان اي مجتمع تشكل فيه نسبة الانفاق الاجتماعي على التعليم من اجمالي الانفاق العام نسبة ضئيلة فان

المعاصر دراسه مقارنه ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007 ص 278 .

العراق البشرية دراسة تحليليه 2 - ازهار حسن علي ابو تايله، هيثم عبد الحسين كاظم ،العلاقة بين السياسة المالية والتنمية البشرية دراسة تحليليه 3 - Al-Hiti , Ahmed Hussein and others , the Relationstionslip between Expendit are on Health , Education and Economic Growth , An Analytical study in Both Sordamian and Saudi Economic for the period 1981-2006, iraq sournal of Economic Scienes , issue 20 , seventy ,year , 2009 , p4 .

النتيجة نكون تناقصاً في اداء هذا القطاع الامر الذي يؤدي الى انعكاسات سلبية على التنمية المستدامة ، لان المجتمع الذي لا يعطي اهمية للعلم والمعرفة و لا يوفر له الموارد المالية اللازمة فان هذا سينعكس سلباً على كافة مؤشرات التنمية المستدامة ، لذلك فان الانفاق على التعليم يعد من المؤشرات الأساسية لمعرفة الجهود المبذولة من الدول لتطوير هذا القطاع ، باعتباره يساهم بدور كبير ينعكس بشكل ايجابي على تحسين نوعية العنصر البشري وهو اساس عمليه التنمية والغاية منها (1)من خلال تركيزه على التنشئة الاجتماعية للأفراد وبناء شخصياتهم ، وجعلهم قادرين على مواجهة التحديات و كذلك تنمية الوعي والحس لديهم هذا فيما يخص الجانب الاجتماعي، اما فيما يخص الجانب الاقتصادي فإنه يسهم في تكوين ايدي عاملة مؤهلة ومبدعة ، باعتبارها من العوامل المهمة وبالتالي سيؤدي الى زيادة المخرجات من السلع والخدمات و المساهمة في زيادة الدخل القومي . (2)

ويعد الانفاق على التعليم من المسائل الحساسة والمعقدة التي تستوجب التخطيط لها ، بشكل مسبق يتم من خلاله تحديد الحاجات والاهداف المطلوب تحقيقها . وهذه الخطط يجب ان تتوافق مع اهداف التنمية المستدامة⁽³⁾ ، لان توفر مستويات تعليمية نوعية يمكن ان تسهم في استمرار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال القيام بتوسيع وتحسين التعليم الذي يعد من اولويات التنمية المستدامة، لا سيما ان المخرجات التعليمية تسهم في تطوير المعرفة وفي تحقيق الاثار الإيجابية.⁽⁴⁾

وفي السياق ذاته يمكن للتعليم ان يكون وسيلة مناسبة لمكافحة الفقر ، من خلال قيام الفقراء بكسر حلقة الفقر و مشاركتهم الفاعلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي فان التعليم بمثابة المصنع الذي يعد راس المال البشري (5)، ويسهم في تحقيق التقدم الفني والتقني ومن ثم زيادة الانتاج

 $^{^1}$ -Shawarah , Akram Muslim , God's income govern ment and private spending and their impact on human , develop ment in sordan .An economic study for the period $1970\,$ -phD thesis , college of Administration and Economic university of Mosul , $2005\,$,p30 .

 $^{^2}$ – عبد الستار جبار ، خريجو الجامعات العراقية بين الأهمية الاقتصادية للتعليم وتفاقم مشكله البطالة، مركز الدراسات والبحوث في الوطن العربي، العدد 20-21 ، 20 ، بدون سنه .

 $^{^{3}}$ – فلاح خلف الربيعي وعلي الزبيدي، تحليل العلاقة بين تقنيات الموازنة العامة و القطاع التربوي في العراق للمده (2010–2013)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد 50 ، لسنه 2016.

^{4 -} وزاره التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، بدون سنه .ش

 $^{^{5}}$ – طيب سليمان مليكا ، اشكاليه التنمية المحلية المستدامة في ظل حمايه البيئة ، مجله علوم انسانيه السنه السادسة ، العدد 639 ، لسنه 2008 ، ص 5 .

والإنتاجية ، فهو يؤدي الى رفع الاستثمار والادخار ويحسن من تكافؤ الفرص فضلا عن مساهمته في التأثير على المهارات الإدراكية والتتافس والابداع، (1) وبالتالي رفع مستويات الانتاجية والتشغيل على المدى الطويل، ولم يعد النظر الى الانفاق على التعليم مجرد انه انفاق استهلاكي بل اصبح انفاقا استثمارياً و يكون عائده للفرد والمجتمع (2) ، ويسهم بإتاحة فرص متساوية في التعليم للجميع والنهوض بسبل التعليم والبحث العلمي الحديث من اجل تشجيع الابتكار والاستجابة لمتطلبات سوق العمل، (3) وفي اطار المنظور الفكري الاقتصادي (4) ، نجد ان العلاقة بين الانفاق على التعليم والتنمية لم تكن حديثة العهد ، بل لها علاقة قوية بمفهوم ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، وقد تناولها ادم سميث في كتابه ثروه الامم وذلك ان اكتساب الفرد للمواهب تمثل تكلفة حقيقية فضلاً انها راس مال ثابت وبدورها جزء من ثروة المجتمع. (5)

لذلك فان الانفاق على التعليم هو مفتاح الحصول على الخبرات والمهارات الضرورية اللازمة لتحقيق الاهداف والغايات التي يسعى الجميع للوصول اليها ، وهو ايضا يمثل افضل انواع الاستثمار الذي ترغب به كل الدول من اجل التمتع بالازدهار والصحة الجيدة ، لاسيما الانصاف وتحسين مستوى معيشة الاجيال الحالية والاجيال المستقبلية كما اكد الاقتصادي (يتودور شولتز) على اهميه الموارد البشرية وتنميتها من خلال التعليم والتدريب (6) ، لا سيما الاهتمام بالتعليم ذو الجودة العالية و و القاعدة العريضة التي تعد من اهم الادوات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، وتعزيز الإنتاجية المحلية والابتكار ومحو الفقر والحد من التفاوت في الدخل.

مجله جامعه دمشق للعلوم الهندسية، المجلد التنمية المستدامة ، مجله جامعه دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون – العدد الاول، 2009 ، 0.19

 $^{^{3}}$ – الايسكو ، اطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية اداءة لدعم الميزانية واصلاح السياسة المالية في الامم المتحدة ، بيروت ، 2019 ، ص 4.

 $^{^{-2}}$ حمال عايشه ، سليم بوهيدل ، الانفاق الحكومي كاداه لتوسيع افاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة $^{-2}$ (2010) الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعه المسلة، $^{-2}$ $^{-2}$.

 $^{^{5}}$ – غربي صباح ، الاستثمار في التعليم ونظرياته ، مجله كليه الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعه محمد خيضر بسكره ، العددين الثاني والثالث، 2008 ، -5 .

م عبد الله زاهر رشدان ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل ، الطبعة الثالثة ، الاردن ، 2008 ، ص93 - 009 .

ومن المؤشرات المهمة لقياس التطور في هذا القطاع هي:

- عدد الابنية الدراسية واعداد التدريسين
 - معدل الامية بين البالغين
 - معدل الالتحاق بالمدارس

ويلاحظ ان هذه المؤشرات مترابطة ومتشابكة في ما بينها ، ففي حالة زيادة الانفاق على بناء المدارس هذا سوف يؤدي الى زيادة اعداد الكوادر التدريسية ، ويسهم في خفض نسبة البطالة وزيادة فرص العمل وكذلك الحد من الفقر ، اضف الى ذلك زيادة اعداد الملتحقين بالمدارس الامر الذي يؤدى الى القضاء على الامية .

يتضح من ذلك كله ، ان التنمية المستدامة في جوهرها تعد الانسان المتعلم والمتدرب كراس مال اجتماعي وبالتالي فان تطوير القدرات وتوسيع الخيارات وتأهيلها للمشاركة في التطوير والتأهيل المطلوب واستثمار البشر للنهوض بالعطاء البشري ، فضلا عن اهميته في حلقات التنمية اللاحقة كمدخلات جديدة ، وعلية يمكن القول ان راس المال الاجتماعي سيساهم في تطوير راس المال المادي، وان الانفاق على التعليم هو انفاق استثماري هدفه تنمية راس المال البشري ويسهم في توفير المتطلبات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة ، باعتباره احد مؤشرتها وبالتالي فان زيادة الانفاق على العملية هذا القطاع سيؤدي الى زيادة مهارات الافراد واكسابهم الخبرات اللازمة والضرورية في العملية الانتاجية وبالتالي توسيع الخيرات المتاحة امامهم ، الامر الذي يعني وجود علاقة قوية وفعالة بين الانفاق على التعليم والتنمية المستدامة ، او كلما ازداد الانفاق على التعليم كلما حقق البلد دخلاً قومياً مرتفعاً وادى الى الحد من انتشار الجهل والفقر .

المطلب الثاني: الانفاق على الصحة ويعض متطلبات التنمية المستدامة

يعد الانفاق على الصحة من اولويات الانفاق التتموي والذي يؤدي بصورة مباشرة الى تطوير المجتمع والنهوض به الى المستويات المطلوبة لذا اصبح قطاع الصحة من اكثر القطاعات المهمة في التتمية المستدامة ، في مختلف الدول وتسهم في زيادة الانتاج ورفع مستوى الإنتاجية، وبما ان الصحة حق اساس لكل شعوب العالم وضرورة للحصول على رفاه الفرد ومن اهم الشروط لتحقيق النمو الاقتصادي والتتمية فقد ، عرفتها منظمة الصحة العالمية على انها (حاله الرفاهية الاجتماعية

والبدنية والذهنية وليست مجرد غياب حاله العجز او المرض)،(1)وتهدف كل دوله للحصول على الصحة الجيدة لأفراد مجتمعها ، وذلك يحسب امكانيتها على تطوير قدرات الفرد الممكنة في جميع المجالات ، وهذا مهم لعملية التتمية المستدامة وإن توفير الخدمات الصحية لجميع افراد المجتمع سوف يجعلهم في المستقبل يتمتعون بصحة افضل بالإضافة الى انها تعد استثماراً كما هو الحال في التعليم لان تطور الخدمات الصحية سوف يؤدي الى تطور نوعية الموارد البشرية في الحاضر والمستقبل ويمكن افراد المجتمع من زيادة قدرتهم وقوتهم على التحمل والتركيز في العمل ، اضف الي ذلك فان الانفاق على الصحة يزيد من كمية الموارد البشرية في المستقبل من خلال اسهامها في زيادة معدلات العمر المتوقع للفرد. (2) وفي اطار توفير الخدمات الصحية لأفراد المجتمع يلاحظ ان بعض البلدان تمتلك نظاماً عاماً للتامين الصحى ذات تغطية واسعة ، يتم تمويلها من الايرادات العامة للدولة ، يسمح هذا النظام بتقديم الخدمات الصحية اما بالمجان او لقاء مبلغ رمزي ، من حيث يوجد في البلدان الأخرى نظام مختلط ، يسهم فيه القطاع الخاص من خلال صناديق للتامين الصحى تمول من اشتراكات المواطنين واصحاب العمل ، و من الايرادات العامة، (3) ويقاس التطور في القطاع الصحى بمؤشرات عددية اهما:

- اعداد المستشفيات والكادر الطبي
 - معدل وفيات الاطفال
- العمر المتوقع عند الولادة واعداد الاسرة

ويشمل الانفاق على الرعاية الصحية جميع المستويات الأساسية للرعاية الصحية التي تقدم بالتساوي لكل افراد المجتمع ، مثل رعاية الطوارئ والرعاية العلاجية الأساسية والخدمات الوقائية التي لها اثار مهمة على الصحة العامة للسكان. (4) مما يحسن فرص الحصول على هذا النوع من الرعاية للأسر ذات الدخل المنخفض او المتوسط ، فضلا عن تلك الاسر المتواجدة في المناطق المحرومة ،

61

 $^{^{1}}$ - Akram Mohammed khan faheen . (2007) $^{"}$ Health cars services and Government Spending in Pakistani working papers 32 akistan instate of development economics

² – jabalaz, malcometal development economics of Taha Abdullah Mansour and abed – azam Muhammad Mustafa al-meraki puplishing house .riyadh . 1995 . p402-403 3 – الاسكوا ، الحماية الاجتماعية ، اداه للعدالة ، نشره التنمية الاجتماعية ، المجلد (5) ، العدد (2) ، لجنة الامم المتحدة ، 2014 ، ص11 .

⁴ - Ortiz Isabwl " social policy " undwsa united nations .

وان احكام تقديم هذه البرامج بفاعلية، يساعد على الحد من التفاوت في الدخل (1) اما الانفاق على الرعاية الصحية الثانوية فتشمل الخدمات الطبية المتنقلة والمستشفيات العادية.

وفي صدد معرفة الدور الذي يقوم به الانفاق على الصحة ، ان زياده انتاجية عنصر العمل تحتاج الى سلامة نفسية وعقلية وبدنية، وكذلك تطوير قدراته وامكاناته والاهتمام بوضعه الصحي حتى يقوم بذلك بما يعزز التنمية وكل ذلك يتحقق من خلال مستوى الانفاق على الصحة وكل ذلك يتحقق من خلال الانفاق على الصحة وفي حال انخفاض هذا الانفاق فانه سوف يوصلنا الى الحلقة المفرغة التي يكون المستوى الصحي المنخفض للأفراد ، والتي تنص على ان تدهور الحالة الصحية وزيادة الامراض والعلل تقود الى طاقة انتاجية منخفضة مما يؤدي الى انخفاض عام في انتاج السلع والخدمات، الامر الذي يؤدي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي والدخل والذي ينعكس سلبا على سوء التغذية ونقص في الحصول على السكن والتعليم والصحة ولكن هذه الحلقة تحقق نتائج ايجابية من جانب الاستثمارات الكبيرة في الطب العلاجي على اعتباره نسبة من الانفاق العام وبالمقابل الحصول على استثمارات منخفضة في الطب الوقائي والصحة العامة ، (1) واستنادا الى ذلك، فان هناك علاقة وثيقة بين قطاع الصحة ومتطلبات التنمية المستدامة اذ ان تطور الخدمات الصحية يؤثر في نجاح او فشل خطط التنمية ، من خلال دوره في المساهمة في اطالة عمر الاشخاص ورفع مستوى انتاجيتهم الى استدامة العمالة وزيادة انتاجيتهم الى استدامة العمالة وزيادة انتاجيتها.

ويمكن للباحث ان يستنتج من خلال ذلك، ان الانفاق على الصحة يحقق مجموعة من الاهداف التنموية من خلال توفير وايصال الخدمات الصحية للجميع وتحقيق التغطية الشاملة لكافة المناطق وخاصة الريفية منها من خلال البرامج الوقائية ومعالجة الامراض المستوطنة وغيرها من البرامج الصحية ، ويعد استثماراً في الجانب البشري ويسهم في تطويره المستمر الذي غالبا ما يضمن تدفق العوامل الإيجابية التي تعمل على رقى المؤسسات الإنتاجية والخدمية .

المطلب الثالث: الانفاق على الحماية الاجتماعية وبعض متطلبات التنمية المستدامة

تعد الحماية الاجتماعية الية مرحلية للتخفيف من البؤس ومكافحة الفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة وحالات المرض والعجز والشيخوخة وتمكين بعض شرائح المجتمع التي تضررت

 $^{^1\,}$ – Woife BARBARA" poverty and poor health : care reform narrow the rich – poor gap ? http://www.irp.wisc.edu/publivations/focus/prs/foc282pdf .

نتيجة الحروب والتدخلات الخارجية ، وما رافقتها من ضغوطات وشروط على الحكومات بضرورة تقليص الانفاق الحكومي الموجه نحو برامج الحماية الاجتماعية وما الى ذلك لتحول الحكومات تدريجيا عن مبدا دولة الرعاية الاجتماعية مما زاد مشكلة البطالة والفقر . (2)

وبالتالي فان الهدف من برامج الحماية الاجتماعية هو مساعدة الاشخاص الذين عجزوا عن اشباع حاجاتهم الضرورية للنمو والتفاعل الايجابي في نطاق النظام الاجتماعي القائمة على تحقيق اكبر قدر ممكن من التكيف مع البيئة الاجتماعية . (3)

وقد تطورت اشكال الحماية الاجتماعية مع تطور المجتمعات البشرية ، فقد ظهر نظام الضمان الاجتماعي نتيجة التطورات الاقتصادية وظهور الدولة الحديثة ، واول من استخدم مصطلح الضمان الاجتماعي هم الامريكان عام 1935 على اثر ازمه الكساد الاقتصادي الكبير 1929 ، اذ صدر القانون الامريكي للضمان الاجتماعي لمساعدة كبار السن والعاطلين عن العمل ، وبعد ذلك تم تداوله في العديد من دول العالم ، كما ظهر الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي يؤكد على اهمية توفير العيش اللائق لكل انسان وذلك لتامين صحته وسعادته واحتياجاته من الغذاء والكساء والخدمات الطبية في الحالات التي يتعرض لها الانسان كالبطالة والعجز والشيخوخة. (4)

لذلك فإنها تعد احد الدعامات الأساسية للفئات الضعيفة، من خلال قيامها بتقديم المساعدات العاجلة للفئات شديدة الاحتياج للحد من الفقر ، ومجابهة الازمات والصدمات والعثور على فرص العمل، وتحسين الانتاجية والاستثمار في صحة اطفالهم وتعليمهم وحماية كبار السن، ويرجع اصل ظهور الحماية الاجتماعية الى القرن التاسع عشر على خلفية الثورة الصناعية ، إذ واجه العمال صعوبات كبيرة ،وذلك كان واضحا في دراسة فريدريك ايدن عن الاسر العمالية الفقيرة كما يلاحظ ان الروح الإنسانية في التعامل مع الفقراء كانت تجد دورها في الدين وفي قيمه التكافل (5)، فقد نصت

مصدر سابق ، ص 1 - ازهار حسن علي ابو تايله، هيثم عبد الحسين كاظم ، ،مصدر سابق ، ص 1 .

 $^{^{2}}$ – فلاح خلف الربيعي ، دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة ،الحوار المتمدن ، العدد 2088 ، ص 11 .

 $^{^{3}}$ – احمد كمال احمد ، مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمع الاسلامي ، الطبعة الاولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 3 1998 ، ص 3 ، ص

 $^{^{-4}}$ علي عيسى ، الضمان الاجتماعي : مقارنة بين نظم الضمان في الاردن والدول العربية ، عمان ، 1989 .

 $^{^{5}}$ – كريم محمد حمزه ، شبكه الحماية الاجتماعية في العراق (مزايا ومعلومات) ،مجله دراسات اقتصاديه ، العدد 19 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2007 ، 0.07 ، 0.07 ،

الكتب السماوية على مبدا العدالة الاجتماعية وحق افراد المجتمع في العيش الكريم و دعت الى ضرورة القيام بأعمال الخير الهادفة لتحسين اوضاع الفقراء الذين يحتاجون الى المساعدة . (1)

وبعد ذلك ظهرت شبكات الحماية الاجتماعية التي تعتبر مكملة لأنظمة الضمان الاجتماعي وليست بديلة عنها وقد تضمنت مجموعة من السياسات والبرامج منها سياسات دعم اسعار المواد الغذائية وبرامج الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة وبرامج التتمية الريفية والبرامج المتعلقة بالعمالة ودعم الخدمات الصحية والتعليمية و برامج رعاية الايتام والاحداث ونظام المدرسة الإصلاحية ، وهذه البرامج تسعى الى التخفيف او مكافحة الفقر الذي يعد من اهم الاهداف التي تسعى لتحقيقها التنمية المستدامة وتحظى بمكانة بارزة من بينها، وخاصة الهدف الفرعي (1-3) من هذه الاهداف الذي يدعو الى استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني ووضع حدود دفعاً لها وتحقيق تغطية صحية للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030 .

وقد يكون لنظم الحماية الاجتماعية اذا ما احسن تصميمها وتنفيذها تأثير قوي على اوضاع البلدان ، وتؤدي الى تعزيز رأس المال البشري والانتاجية ، والحد من التفاوت وبناء القدرة على مواجهة الصدمات وانهاء حلقة الفقر ومنع توارثها بين الاجيال ، وهي لا تكلف البلدان المعنية سوى (1-5) % من اجمالي الناتج المحلى (2)

يرى الباحث من ذلك أنَ هناك علاقة وثيقة بين الانفاق الاجتماعي على الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة ، باعتبارها من اهم اهداف متطلبات التنمية المستدامة ، فكلما زاد الانفاق على هذا القطاع سوف يؤدي الى النقليل من الفقر والحد من التفاوت ورفع مستوى الانتاجية وتحسين مستوى رأس المال البشري .

 $^{^{1}}$ – سليمان شعبان القدسي ، الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي ، سلسله اوراق العمل ، المعهد العربي ، الكويت ، 2002 .

https://www.albankaldawli.org عرض عام للحماية الاجتماعية ، متاح على الموقع -2

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات الانفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة

في العراق للمدة (2004-2009)

السمبحث الاول : تحليل مؤشرات الانفاق الاجتماعي في العراق

للمدة (2019-2004).

المبحث الثاني : تحليل التطورات في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

للمدة (2019-2004).

تمهيد:

يعد الانفاق الاجتماعي واحداً من المكونات الرئيسة للإنفاق العام بوصفه يتعلق بالإنفاق على القطاعات الاجتماعية المختلفة والتي تعد مطلبا اساسيا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة سواء الاقتصادية ام الاجتماعية، والعراق يسعى من خلال الموازنات العامة للدولة تحقيق التوازن في هذا المجال بالنظر لتنامي دور تلك القطاعات (الاجتماعية) للإسهام في تخفيض معدلات البطالة والفقر ورفع مستوى الاهتمام بقطاعي التربية والتعليم والصحة واتاحتها للأفراد والمجتمع بما يسهم ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية، فضلا عن اهمية الانفاق الاجتماعي في تعزيز رأس المال البشري من خلال برامج الحماية الاجتماعية ، ولأجل ذلك كله سيتناول الباحثة في هذا الفصل المباحث الاتية: المبحث الاول: تحليل مؤشرات الانفاق الاجتماعي في العراق للمدة (2004–2019) .

المبحث الاول

تحليل مؤشرات الانفاق الاجتماعي في العراق للمدة (2004–2019) . المطلب الاول: تحليل تطور الانفاق العام المخطط والفعلي في العراق للمدة (2019–2004) .

اولا: تحليل الانفاق العام المخطط.

لقد اتسم الانفاق العام المخطط (التخصصات المالية) خلال المدة (2004 – 2019) بالمسار المتصاعد، اذ يتضح من خلال الجدول (1) ان اجمالي التخصيصات المالية بعد ان كانت نحو (33661) مليار دينار عام 2004 ازدادت لتصل الى نحو (133108) مليار دينار عام 2019 وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو (0.7%) للمدة كلها، وكانت نسبة التخصيصات الجارية تشكل النسبة الاكبر من الانفاق المخطط، اذ بلغت اعلى نسبة لها في عام 2004وكانت حوالي (84.4%) في حين كانت اقل نسبة هي (60.2%) في عام 2013، اما نسبة التخصيصات الاستثمارية فقد تراوحت بين الانخفاض والارتفاع وبلغت اعلى نسبة لها (39.8%) في عام 2013.

ويلاحظ من خلال ما ورد في الجدول المذكور الاتجاه المتزايد للسياسة الإنفاقية لاسيما التخصيصات الحارية على حساب التخصيصات الاستثمارية لا يتلاءم وطبيعة السياسة الإنفاقية التوسعية من جهة، وحاجة البلد الى اعادة الاعمار وتطوير البنى التحتية من جهة اخرى⁽¹⁾ ،ويمكن ايعاز الارتفاع الحاصل في التخصيصات الجارية وزيادة نسبتها من اجمالي الانفاق إلى التغيير في الوضع الاقتصادي والسياسي الناتج عن الزيادات المتتالية في حجم الرواتب، فضلا عن زيادة العوائد النفطية نظرا لارتفاع أسعار النفط العالمية لاسيما بعد عام 2010 (2) اما التراجع في نسبة التخصيصات الجارية في عام 2014 يمكن إيعازه إلى التراجع في تخصيصات الموجودات غير المالية من المنح والسلع والخدمات، ناهيك عن عدم إقرار الموازنة عام 2014 (3)، ونظرا الى تراجع أسعار النفط الخام بحسب سلة أوبك من (96.3) دولار للبرميل الواحد عام 2014 وصولاً إلى (64.04) دولار للبرميل

^{1.} سارة اكرم خطاب، احمد عبد الكريم احمد، محمد فوزي محمد، تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق (2013-2017)، مجلة تتمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 122، المجلد 38، 2019، ص 126.

^{2.} البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015، ص 68

^{3.} البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014، ص 70.

الواحد عام 2019 تركت تداعيات كبيرة وضغوطاً إضافية على الموازنة العامة للدولة العراقية كان لها الأثر السلبي في تراجع حجم التخصيصات لاسيما الاستثمارية منها (1)

جدول (1) هيكل الانفاق العام المخطط في العراق للمدة (2004–2019) مليار دينار

| المخطط | الانفاق العام المخطط الاستثماري | | الانفاق العام | لعام العام | | |
|-------------|------------------------------------|-------------|---------------|------------|--------|---------|
| ار <i>ي</i> | الاستثما | ري | الانفاق العام | _ | | |
| الاسهام الى | | الاسهام الى | | النمو | | |
| الاجمالي% | القيمة | الاجمالي % | القيمة | السنوي % | القيمة | السنة |
| 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | |
| 15.2 | 5114 | 84.8 | 28547 | | 33661 | 2004 |
| 21.4 | 7550 | 78.6 | 27681 | 4.7 | 35231 | 2005 |
| 18.2 | 9272 | 81.8 | 41691 | 44.7 | 50963 | 2006 |
| 24.5 | 12665 | 75.5 | 39062 | 1.5 | 51727 | 2007 |
| 26.2 | 15671 | 73.8 | 44191 | 15.7 | 59862 | 2008 |
| 21.7 | 15017 | 78.3 | 54148 | 15.5 | 69165 | 2009 |
| 28 | 23677 | 72 | 60981 | 22.4 | 84658 | 2010 |
| 31.1 | 30067 | 68.9 | 66596 | 14.2 | 96663 | 2011 |
| 31.7 | 37178 | 68.3 | 79945 | 21.2 | 117123 | 2012 |
| 39.8 | 55109 | 60.2 | 83316 | 18.2 | 138425 | 2013 |
| 31.3 | 35487 | 68.7 | 77986 | -18 | 113473 | *2014 |
| 34.5 | 41214 | 65.5 | 78248 | 5.3 | 119462 | 2015 |
| 24.3 | 25746 | 75.7 | 80149 | -11.4 | 105895 | 2016 |
| 26.6 | 28532 | 73.4 | 78558 | 1.1 | 107090 | 2017 |
| 23.7 | 24650 | 76.3 | 79508 | -2.7 | 104158 | 2018 |
| 24.8 | 33049 | 75.2 | 100059 | 27.8 | 133108 | 2019 |
| 26.4 | | 73.6 | | 10.7 | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- استنادا الى وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية، للسنوات (2019-2004)

• تم اعتماد القيمة الفعلية لسنة 2014 نظرا لعدم افرار الموازنة العامة .

^{1 .} وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنلوجيا، التقرير الاقتصادي السنوي، بغداد ، 2020، ص 22-24 .

ومن الجدير بالذكر، ان الزيادة الواضحة في حجم التخصيصات المالية بين عامي (2012،2013) من (117123) مليار دينار في عام 2012 إلى (138425) مليار دينار في عام 2013 يمكن إيعازه إلى إضافة وزارة السياحة إلى الموازنة العامة للدولة العراقية (1)،

ثانيا: الإنفاق العام و التنفيذ الفعلى خلال المدة (2019-2004)

يلحظ من الجدول (2) ان مسار الانفاق العام خلال مدة البحث (2004 – 2019)، جاء متوافقاً والزيادات الحاصلة في حجم التخصيصات المالية نظرا لتأثر الانفاق العام الفعلي بالإنفاق العام المخطط في ضوء الموازنات العامة للدولة العراقية، اذ ظل يسيطر عليه الانفاق العام الجاري الذي بلغ في متوسط المدة كلها نحو (77.8%) ، في حين بلغ متوسط اسهام الانفاق العام الاستثماري الفعلي وللمدة ذاتها قيد البحث نحو (22.2%) مما يدل على أن هناك اتجاها توسعياً للسياسة الإنفاقية، لاسيما ما بعد عام 2004 وما رافقها من تحولات سياسية جديدة أسهمت في سيطرة الانفاق العام الجاري الفعلي على حساب الإنفاق العام الاستثماري الفعلي، بناءاً عن التوسع في فقرة تعويضات الموظفين والمنح والإعانات وفقرة الحماية الاجتماعية و حجم الدين العام المفروض على العراق يضاف إليه التوسع بمساهمة المستلزمات الصناعية والخدمية . (2)

ان ارتفاع أسعار النفط إلى (75.6) دولار للبرميل الواحد عام 2010 كان له الاثر الواضح في زيادة نمو الإيرادات النفطية والإنفاق العام الفعلي الذي ازداد نموه السنوي نحو (26.2%)، بعد ان كان نحو (6.4-%) في عام 2009 نتيجة لتعرض الاقتصاد العراقي لآثار الأزمة المالية العالمية عام 2008⁽³⁾، كما أثر التراجع في أسعار النفط ما بعد عام 2015 سلبيا على النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام إذ بلغ (37.3-%) عام 2015 و (4.7-%) عام 2016 مما انعكس بالتراجع في اسهام الانفاق الاستثماري الفعلي دون الجاري منه وصولاً إلى انخفاض اسهام الانفاق الاستثماري

^{1 .} وزارة المالية، قانون الموازية العامة، للسنوات (2005-2019)

^{2.} للمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك:

أ- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2017، ص 47

ب- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018، ص 43

ت - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013، ص 59.

 ^{3 .} تغريد داود سلمان، اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية،
 المجلد 24، العدد 4، 2016، ص 148 .

الفعلي إلى (17.1%) عام 2018 و (21.9%) عام 2019، نظرا للتقلبات في أسعار النفط الخام و انعكاسها سلبا على حجم الإيرادات النفطية الممول الرئيس للإنفاق العام الفعلي .

جدول (2)

هيكل الانفاق العام الفعلى في العراق للمدة (2004-2019)

مليار دينار

| ق العام | نفيذ الفعلي للانفا | الت | - | الانفاق العام | عام الفعلي اري | الانفاق الع | ق العام | | |
|----------|--------------------|--------|----------------------------|---------------|----------------------------|-------------|-----------------|--------|---------|
| الاجمالي | | الجاري | الاسهام الى الاجمالي | | الاسهام الى الاجمالي | | النمو السنوي | | السنة |
| % | الاستثماري% | % | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | |
| 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | |
| 95.4 | 59.7 | 101.8 | 9.5 | 3051 | 90.5 | 29066 | | 32117 | 2004 |
| 74.9 | 51.7 | 81.2 | 14.8 | 3904 | 85.2 | 22471 | -17.9 | 26375 | 2005 |
| 76.1 | 67 | 78.2 | 16 | 6209 | 84 | 32598 | 47.1 | 38807 | 2006 |
| 75.5 | 72.7 | 76.3 | 23.6 | 9211 | 76.4 | 29820 | 0.6 | 39031 | 2007 |
| 99.2 | 129.6 | 88.5 | 34.2 | 20316 | 65.8 | 39087 | 52.2 | 59403 | 2008 |
| 80.4 | 64.3 | 84.8 | 17.4 | 9649 | 82.6 | 45941 | -6.4 | 55590 | 2009 |
| 82.8 | 65.7 | 89.5 | 22.2 | 15553 | 77.8 | 54581 | 26.2 | 70134 | 2010 |
| 81.5 | 59.3 | 91.5 | 22.6 | 17832 | 77.4 | 60926 | 12.3 | 78758 | 2011 |
| 89.8 | 78.9 | 94.8 | 27.9 | 29350 | 72.1 | 75788 | 33.5 | 105138 | 2012 |
| 86.1 | 73.3 | 94.5 | 33.9 | 40381 | 66.1 | 78747 | 13.3 | 119128 | 2013 |
| 98.9 | 99.9 | 98.4 | 31.6 | 35450 | 68.4 | 76742 | -5.8 | 112192 | 2014 |
| 58.9 | 45 | 66.2 | 26.4 | 18565 | 73.6 | 51833 | -37.3 | 70398 | 2015 |
| 63.3 | 61.7 | 63.8 | 23.7 | 15894 | 76.3 | 51173 | -4.7 | 67067 | 2016 |
| 70.5 | 57.7 | 75.1 | 21.8 | 16465 | 78.2 | 59026 | 12.6 | 75491 | 2017 |
| 77.6 | 56.1 | 84.3 | 17.1 | 13820 | 82.9 | 67051 | 7.1 | 80871 | 2018 |
| 83.9 | 73.9 | 87.2 | 21.9 | 24423 | 78.1 | 87301 | 38.2 | 111724 | 2019 |
| 80.9 | 69.8 | 84.8 | 22.8 | | 77.2 | | 11.4 | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية للسنوات (2009 2018).
 - $y_1 = \frac{y^2 y^1}{y^1} \times 100$: النسب اعلاه من عمل الباحثة بالاعتماد على الصيغة الاتية -

وعلى أية حال وبهدف التعرف على نسب التنفيذ للإنفاق العام فإنه يلحظ من الجدول نفسه التقلب الواضح في نسبة اسهام التنفيذ الفعلي للإنفاق العام الفعلي مقارنة وبما هو مخطط لهذا الإنفاق في الموازنات العامة العراقية، فبعد ان بلغت نسبة التنفيذ الفعلي للإنفاق العام الفعلي مقارنة وبما مخطط له نحو (75.5%) في عام 2007، نجد انها قد تراجعت الى نحو (75.5%) في عام 2004، وارتفعت في عام 2012 إلى نحو (89.8%) وبلغت اعلى نسبى تنفيذ في عامي 2008 و 2014، اذ بلغت نحو (98.9%، 98.9%) على التوالي لكل منها، وكان متوسط التنفيذ (98.9%) للمدة كلها، في حين كانت ادنى نسبة تنفيذ في عام 2015 وكانت نحو (58.9%)، وهذا يمكن إيعازه الى ضعف كفاءة الانفاق الاستثماري في تحقيق متطلبات التنمية .

المطلب الثاني: تحليل تطور الانفاق العام على قطاع التربية خلال المدة (2004-2019) . اولاً: مؤشر الانفاق العام المخطط على قطاع التربية.

يعد الانفاق العام على التربية من المؤشرات الحيوية لقياس الدور الاجتماعي للدولة لاسيما الانفاق العام على التعليم الابتدائي نظرا لأهميته للحد من مستوى الامية للأجيال اللاحقة، فضلا عن اسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء براس المال البشري⁽¹⁾ وبما ان الانفاق العام يمثل احد ادوات السياسة المالية التي يعتمدها العراق في التأثير على مؤشرات التنمية المستدامة لاسيما في قطاع التربية بكونه يمثل ابرز اركانها، لانها تعكس الاهداف المرسومة من قبل الحكومة للنهوض باقتصادها، ولذلك يجري توجيه الانفاق العام في الغالب للإسهام في دعم قطاع التربية من خلال تخصيص الاموال اللازمة له في الموازنة العامة للدولة، ويعكس هذا المؤشر مدى الاثر الذي يتركه الانفاق العام على الاستثمار في رأس المال البشري ومدى اهتمام الحكومة في النهوض بواقع قطاع التعليم.

وفيما يخص العراق ومن خلال متابعة الجدول (3) يلاحظ ان التخصيصات المالية لقطاع التربية في الموازنة العامة قد ازدادت ما بعد عام 2004، الا ان هذه الزيادة لم ترتق الى المستوى المطلوب،

^{1–} Al– Hiti, Ahmed Hussein and others. The Relationship between Expenditure on Health, Education and Economic, An Analytical Study In Both Jordanian and Saudi Economies for the Period 1981 2006, Iraq Journal of Economic Sciences, Issue20, Seventh year, 2009, p4.

اذ لم تكن تتناسب مع اهمية هذا القطاع الحيوي، اضف الى ذلك ان نسبة كبيرة منه تذهب نحو الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري (1)

وعليه ، يتضح من خلال الجدول نفسه قيد التحليل ان اجمالي الانفاق العام المخطط قد شهد ارتفاعا خلال مدة البحث ماعدا بعض السنوات التي شهدت انخفاضا، اذ ارتفع من (33661) مليار دينار في عام 2004 الى حوالي (133108) مليار دينار في عام 2019 وبمتوسط نمو سنوي للمدة المذكورة بلغ نحو (10.7%)، في حين تراوحت معدلات النمو السنوي له بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى نظراً للتغيرات التي شهدتها الموازنات العامة الاتحادية سواء في الجانب الاستثماري منه ام الجاري، وهو امر انعكس على الانفاق العام المخطط لقطاع التربية الذي ازداد هو الآخر من (816) مليار دينار في عام 2004 ليصبح نحو (10336) مليار دينار في عام 2019، وشكلت التخصيصات الجارية النسبة الاكبر من التخصيصات الاجمالية لهذا القطاع، في حين تراوحت معدلات النمو السنوي لهذه التخصيصات بين الارتفاع والانخفاض وبلغ أعلى معدل نمو سنوي لها (99.3%) في عام 2004، في حين كان اقل معدل نمو سنوي لها في عام 2014 وكان نحو (-7.1%) بسبب عدم اقرار الموازنة من جهة، وانخفاض اسعار النفط التي اسهمت بتراجع العائدات من النفط الخام ومن ثم تراجع حجم الانفاق العام الاجمالي، من جهة اخرى، وقد بلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي الانفاق المخطط على التربية للمدة كلها نحو (21. 2%) وهو اكبر من متوسط النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام وبفارق (10.5%) نقطة مئوية، ويعود ذلك الى التقلبات في نسبة التخصيصات المالية لقطاع التربية من اجمالي الانفاق العام، وبشكل عام فإنها ارتفعت خلال المدة المدروسة من (2. 4%)عام 2004 الى (7.8%) عام 2019 وبمتوسط اسهام للمدة كلها بلغ نحو (6%)، وهذا الارتفاع والانخفاض في التخصيصات المالية لقطاع التربية يعود الى التقلبات في الايرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع وانخفاض اسعار النفط الخام في السوق الدولية بوصفها الممول الاساس للإنفاق العام، اضف الى ذلك تخصيص الجزء الاكبر من الايرادات نحو القطاعات الاخرى لاسيما العسكرية، وذلك لمواجهة الهجمات الارهابية التي تعرض اليها البلد ، وتحقيق الامن والاستقرار خاصة خلال المدة المحصورة بين عام 2014 وعام 2018 .

ومن الجدير بالذكر، انه على الرغم من زيادة التخصيصات الاجمالية الاستثمارية والجارية في عام 2010 بالمقارنة مع عام 2009 الا ان نسبة تخصيصاته الى اجمالي الإنفاق العام قد انخفضت من

^{1 -} كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل، دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، بغداد، 2013، ص 32.

(7%) في عام 2009 الى (6.5%) في عام 2010 ويعود ذلك بالأساس الى زيادة نمو الايرادات النفطية في عام 2010 التي انعكست ايجابا على تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية وزيادة اجمالي التخصيصات المالية دون الاهتمام برفع نسبة قطاع التربية من اجمالي الانفاق العام، ناهيك عن دور السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة في هذا المجال.

جدول (3) المخطط وموقع الانفاق العام منه على التربية في العراق للمدة (2004-2019) مليار دينار

| استهام | النمو السنوي | | ط | ق العام المخط | نتربية الانفا | على اا | النمو السنوي | | | | |
|-----------|-----------------|---------------|----------------|-----------------|---------------|-------------|-----------------|----------|------------|-------------|---------|
| 3:6 11 | % 10 | الاجمالي 9 | 5: 2 % 8 | الإستثماري 7 | 1:4 % 6 | الجاري 5 | % 4 | الاجمالي | الاستثماري | الجاري 1 | السنة |
| 2.4 | | 816 | 0.2 | 10 | 2.8 | 806 | | 33661 | 5114 | 28547 | 2004 |
| 3.6 | 55.4 | 1268 | 1.3 | 100 | 4.2 | 1168 | 4.7 | 35231 | 7550 | 27681 | 2005 |
| 2.9 | 18.5 | 1502 | 0.2 | 22 | 3.5 | 1480 | 44.7 | 50963 | 9272 | 41691 | 2006 |
| 4.4 | 52.7 | 2294 | 2.9 | 366 | 4.9 | 1928 | 1.5 | 51727 | 12665 | 39062 | 2007 |
| 4 | 5.5 | 2420 | 1.0 | 150 | 5.1 | 2270 | 15.7 | 59861 | 15671 | 44191 | 2008 |
| 7 | 99.3 | 4822 | 1.4 | 213 | 8.5 | 4609 | 15.5 | 69165 | 15017 | 54148 | 2009 |
| 6.5 | 15 | 5544 | 2.1 | 500 | 8.3 | 5044 | 22.4 | 84657 | 23677 | 60981 | 2010 |
| 7.8 | 36.8 | 7583 | 1.5 | 450 | 10.7 | 7133 | 14.2 | 96663 | 30067 | 66596 | 2011 |
| 6.9 | 6.3 | 8058 | 1.2 | 455 | 9.5 | 7603 | 21.2 | 117123 | 37178 | 79945 | 2012 |
| 6.3 | 8.1 | 8711 | 1.5 | 831 | 9.5 | 7880 | 18.2 | 138425 | 55109 | 83316 | 2013 |
| 7.1 | -7.1 | 8091 | 2.1 | 750 | 9.4 | 7341 | -18 | 113473 | 35487 | 77986 | 2014 |
| 6.5 | -5 | 7685 | 1.0 | 412 | 9.3 | 7273 | 5.3 | 119462 | 41214 | 78248 | 2015 |
| 7.5 | 3.7 | 7970 | 1.0 | 257 | 9.6 | 7713 | -11.4 | 105895 | 25746 | 80149 | 2016 |
| 7.2 | -2.7 | 7751 | 0.8 | 229 | 9.6 | 7522 | 1.1 | 107090 | 28532 | 78558 | 2017 |
| 8.3 | 11.1 | 8608 | 1.0 | 252 | 10.5 | 8356 | -2.7 | 104158 | 24650 | 79508 | 2018 |
| 7.8 | 20.1 | 10336 | 1.0 | 330 | 10 | 10006 | 27.8 | 133108 | 33049 | 100059 | 2019 |
| 6 | 21.2 | | 1.3 | | 7.7 | | 10.7 | | | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (2019-2004) ، صفحات متفرقة.

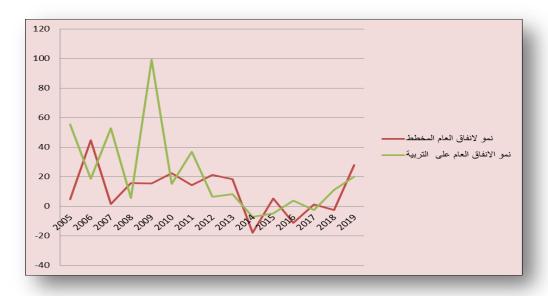
⁻ وزارة التخطيط، والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنلوجيا المعلومات، التقرير الاقتصادي العراقي لعام 2020، ص24.

وعليه ان نسب الانفاق العام المخططة لقطاع التربية لا يمكنها ان تعكس اهداف الدولة الاجتماعية في هذا المجال، لاسيما في مجال الموازنة الاستثمارية التربوية التي لا تدعو للاستقرار في التخطيط للاستثمار التربوي، فضلا عن تأثيرها على البرامج الاستثمارية التربوية لاسيما البنية التحتية وتحسين البيئة الدراسية.

اما فيما يخص مؤشر التخصيصات الاستثمارية المخططة الموجهة الى قطاع التربية ، فانه يوضح مدى قدرة الحكومة على توفير البنى التحتية في مجال الاستثمار الحكومي لقطاع التربية ، اذ يوضح الجدول (3) ان هناك زيادة في حجم ما مخصص للاستثمار في مجال التربية بالأرقام المطلقة حتى عام 2010 نظرا لزيادة نمو التخصيصات الاستثمارية الاجمالية بمعدل بلغ نحو (2.1%) في العام المذكور ، ومن ثم تراجع ذلك الاسهام وصولا الى نسبة اسهام قدرها (11%) عام 2019، مما يشير ذلك كله الى ضعف الاهتمام الحكومي في مجال توجيه الدعم المالي والارتقاء بهذا القطاع، وانعكاس ذلك سلباً في تطوير البنى التحتية في مجال التربية وبالتالي اخفاق السياسة المالية من خلال التخصيصات المالية الموجهة نحو التربية في الارتقاء بتامين متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق اهدافها العامة وخاصة ما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية المختلفة.

والشكل (3) يبين تطور النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام المخطط والانفاق العام على التربية في العراق للمدة (2004–2019) .

شكل (3) تطور النمو السنوي لاجمالي الانفاق العام المخطط والانفاق العام على التربية في العراق للمدة (2004-2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (3)

ثانياً: مؤشر الانفاق العام الفعلى على قطاع التربية

انسجاما مع ما جاء في الفقرة السابقة وللوصول الى فاعلية السياسة الانفاقية في مجال التربية ومن خلال معاينة الجدول (4) الاتي، يلحظ منه ان متوسط النمو لإجمالي الانفاق العام الفعلي للمدة قيد البحث والتحليل كان بحدود (7. 10%) وهو اقل من متوسط النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام الفعلي البالغ نحو (4. 11%) للمدة نفسها وبفارق نحو (7.0%) نقطة مئوية يتخلله تقلبات في ذلك النمو انسجاما والتقلبات الحاصلة في نمو اجمالي الإنفاق العام الفعلي الذي يعد أمراً طبيعياً في اقتصاد ربعي كالعراق يعتمد على العائدات النفطية بشكل رئيس في تمويل الموازنة العامة على الرائقابات في اسعار النفط، وفي الوقت ذاته يلحظ ايضا أنَ هنالك اختلالاً واضحاً في اسهام مكونات الانفاق العام الفعلي على التربية سواء الجاري منه ام الاستثماري.

جدول (4) النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على التربية للمدة (2004-2019) مليار دينار

| استهام | الذوو | الفعلي | الانفاق العام ا | اجمالي | النمو | بية الفعلي | العام على التر | الانفاق | |
|--------|------------------|----------|-----------------|---------|------------------|------------|----------------|---------|---------|
| 2: 1 | النمو السنوي% | الاجمالي | الانفاق | الإنفاق | ،ـــو السنوي% | الاجمالي | الانفاق | الانفاق | السنة |
| % | | 2 | الاستثماري | الجاري | | 1 | الاستثماري | الجاري | |
| 3.6 | | 32117 | 3051 | 29066 | | 1143 | 14 | 1129 | 2004 |
| 5.4 | -17.9 | 26375 | 3904 | 22471 | 24.8 | 1426.5 | 13.5 | 1413 | 2005 |
| 3.9 | 47.1 | 38807 | 6209 | 32598 | 5.3 | 1502 | 22 | 1480 | 2006 |
| 5.9 | 0.6 | 39031 | 9211 | 29820 | 52.7 | 2294 | 366 | 1928 | 2007 |
| 4.6 | 52.2 | 59403 | 20316 | 39087 | 18.8 | 2726 | 336 | 2390 | 2008 |
| 8.7 | -6.4 | 55590 | 9649 | 45941 | 76.9 | 4822 | 213 | 4609 | 2009 |
| 7.7 | 26.2 | 70134 | 15553 | 54581 | 11.9 | 5394 | 350 | 5044 | 2010 |
| 7.5 | 12.3 | 78758 | 17832 | 60926 | 8.9 | 5873 | 42.5 | 5830 | 2011 |
| 6.7 | 33.5 | 105138 | 29350 | 75788 | 19.3 | 7008 | 145 | 6863 | 2012 |
| 6.8 | 13.3 | 119128 | 40381 | 78747 | 15.4 | 8087 | 269 | 7818 | 2013 |
| 7.2 | -5.8 | 112192 | 35450 | 76742 | 0.0 | 8091 | 750 | 7341 | 2014 |
| 10.0 | -37.3 | 70398 | 18565 | 51833 | -13.1 | 7035 | 31 | 7004 | 2015 |
| 11.2 | -4.7 | 67067 | 15894 | 51173 | 6.8 | 7513.9 | 4.9 | 7509 | 2016 |
| 2.4 | 12.6 | 75491 | 16465 | 59026 | -76.0 | 1805.5 | 19.5 | 1786 | 2017 |
| 2.3 | 7.1 | 80871 | 13820 | 67051 | 1.0 | 1823 | 39 | 1784 | 2018 |
| 1.8 | 38.2 | 111724 | 24423 | 87301 | 8.1 | 1971.5 | 23.5 | 1948 | 2019 |
| 6 | 11.4 | | | | 10.7 | | | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية للسنوات (2009 2018).

والشكل (4) يبين تطور النمو السنوي لاجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على التربية في العراق للمدة (2019-2004)

شكل (4) تطور النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام على التربية في العراق للمدة (2004-2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (4)

المطلب الثالث: تحليل تطور الانفاق العام على التعليم العالي اولاً: مؤشر الإنفاق العام المخطط على التعليم العالي

يعد الإنفاق العام على التعليم العالي واحد من المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى الاهتمام بهذا القطاع من قبل الحكومة المركزية بوصفه يسهم في عملية التنمية، وبهدف عرض السياسة الإنفاقية ودورها في التعليم العالي، فان مؤشر الانفاق العام المخطط واحد من مؤشرات السياسة المالية في العراق، والجدول (5) يبين حجم الانفاق المخطط للتعليم العالي في العراق خلال الموازنة العامة المدة (2004 – 2004)، وهذا المؤشر يمكن من خلاله قياس دور الحكومة من خلال الموازنة العامة بوصفها واحدة من ادوات السياسة المالية لبيان مدى اهتمامها بالتخصيصات المالية الموجهة نحو هذا القطاع ، اذ يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول المذكور ان هناك تزايداً واضحاً في حجم التخصيصات المالية الخاصة بالتعليم العالي، فبعد ان كانت بقيمة (183) مليار دينار عام 2004 الصبحت نحو (2865) مليار دينار عام 2019 وبمتوسط نمو سنوي بلغ للمدة كلها (2004 – الصبحت نحو (25.2%)، في حين كان معدل النمو السنوي لهذا المؤشر قد تزاوح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، وقد بلغ معدلات نمو سالبة كانت نحو (-1.81%)، و 14.5%، و 14.5%،

-0.1%) للسنوات (2014، 2015، 2017، و 2018) لكل منها على التوالي، ولما كانت تلك النسب مؤشرا غير كافٍ لمعرفة اداء المالية الحكومية فان التخصيصات المالية بالقيم المطلقة تعد متقلبة فبعد ان بلغت قيمتها الاجمالية نحو (2549) مليار دينار عام 2010 ازدادت لتصل الى (3606) مليار دينار عام 2019 ومن ثم الى (2865) مليار دينار عام 2019 وان هذا التقلب في القيم يشير الى التلكؤ في تحديد احتياجات هذا القطاع سواء في التخصيصات الجارية ام التخصيصات الاستثمارية ، هذا من جهة ومن جهة اخرى يعكس مدى اهتمام الحكومة للنهوض بواقع هذا القطاع .

اما فيما يخص مؤشر التخصيصات الاستثمارية المخططة الموجهة الى التعليم العالي ، يعكس مدى الاثر الذي يتركه الانفاق العام على الاستثمار في راس المال البشري ومدى اهتمام الحكومة بالنهوض في واقع التعليم العالي، اذ يتضح من الجدول (5) نسبة اسهام التخصيصات الاستثمارية من الجمالي التخصيصات الاستثمارية العامة التي جاءت هي الاخرى متواضعة كانت نسبها (0.1%) عام 2017 بعد ان كانت (2%) في عام 2007 لتعكس ضعف الاهتمام الحكومي في هذا القطاع وتراجعه مقارنة مع حجم التخصيصات الاستثمارية الاستثمارية الاستثمارية في بعض السنوات المبحوثة .

جدول (5) اجمالي الانفاق العام المخطط وموقع الانفاق العام منه على التعليم العالي في العراق للمدة (2004) مليار دينار

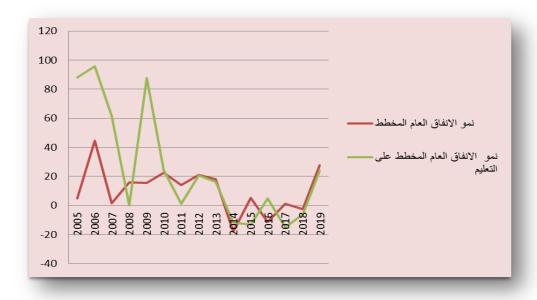
| | | | تعلي | مخطط على الن عالي | | الانفاق | | اجمالي الانفاق العالم المخطط | | | |
|---------------|-------------------|---------------|------|----------------------|-----------|-------------|-------------------|------------------------------|-----------------|-------------|---------|
| اسىھام 6:3 | النمو السنوي % | الاجمالي 6 | 2:5 | الاستثماري 5 | 4: 1 % | الجاري 4 | النمو السنوي % | الإجمالي | الاستثماري 2 | الجاري 1 | السنة |
| 0.5 | | 183 | 0.2 | 12 | 0.6 | 171 | | 33661 | 5114 | 28547 | 2004 |
| 1.0 | 88.0 | 344 | 0.7 | 50 | 1.1 | 294 | 4.7 | 35231 | 7550 | 27681 | 2005 |
| 1.3 | 95.9 | 674 | 0.6 | 60 | 1.5 | 614 | 44.7 | 50963 | 9272 | 41691 | 2006 |
| 2.1 | 61.7 | 1090 | 2 | 259 | 2.1 | 831 | 1.5 | 51727 | 12665 | 39062 | 2007 |
| 1.8 | 0.2 | 1092 | 1.3 | 200 | 2 | 892 | 15.7 | 59861 | 15671 | 44191 | 2008 |
| 3.0 | 87.8 | 2051 | 1.4 | 213 | 3.4 | 1838 | 15.5 | 69165 | 15017 | 54148 | 2009 |
| 3.0 | 24.3 | 2549 | 1.5 | 350 | 3.6 | 2199 | 22.4 | 84658 | 23677 | 60981 | 2010 |
| 2.7 | 1.0 | 2574 | 1.3 | 400 | 3.3 | 2174 | 14.2 | 96663 | 30067 | 66596 | 2011 |
| 2.6 | 20.5 | 3102 | 1.3 | 490 | 3.3 | 2612 | 21.2 | 117123 | 37178 | 79945 | 2012 |
| 2.6 | 16.2 | 3606 | 1.5 | 800 | 3.4 | 2806 | 18.2 | 138425 | 55109 | 83316 | 2013 |
| 2.8 | -11.8 | 3181 | 1.8 | 650 | 3.2 | 2531 | -18 | 113473 | 35487 | 77986 | 2014 |
| 2.3 | -13.3 | 2758 | 0.4 | 168 | 3.3 | 2590 | 5.3 | 119462 | 41214 | 78248 | 2015 |
| 2.7 | 4.8 | 2891 | 0.4 | 99 | 3.5 | 2792 | -11.4 | 105895 | 25746 | 80149 | 2016 |
| 2.3 | -14.9 | 2460 | 0.1 | 30 | 3.1 | 2430 | 1.1 | 107090 | 28532 | 78558 | 2017 |
| 2.2 | -6.1 | 2311 | 0.2 | 39 | 2.9 | 2272 | -2.7 | 104158 | 24650 | 79508 | 2018 |
| 2.2 | 24.0 | 2865 | 0.4 | 135 | 2.7 | 2730 | 27.8 | 133108 | 33049 | 100059 | 2019 |
| 2.2 | 25.2 | | 0.9 | | 2.7 | | 10.7 | | | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (2004-2019)
- وزارة التخطيط، والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنلوجيا، التقرير الاقتصادي العراقي،2020، ص24.

والشكل (5) يبين تطور النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام المخطط والانفاق العام على التعليم العالي في العراق للمدة (2004-2019)

شكل (5)
تطور النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام المخطط والانفاق العام على التعليم العالي
في العراق للمدة (2004-2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (5)

ثانياً: مؤشر الإنفاق العام الفعلي على قطاع التعليم العالي

انسجاما مع الفقرة السابقة الخاصة بتخصيص الاتفاق العام لصالح قطاع التربية فإن الضرورة تتطلب التعرف على فاعلية السياسة الإنفاقية في مجال التعليم العالي وذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول (6)، اذ يلحظ منه، أن متوسط النمو لإجمالي الإنفاق العام الفعلي في العراق للمدة قيد التحليل كان بحدود (11.4%)، في حين ان متوسط نمو الإنفاق العام على التعليم العالي حوالي التحليل كان بحدود (11.4%)، في حين ان متوسط نمو الإنفاق العام وبفارق نحو (6.3 ما يحصل في جانب الإنفاق العام وبفارق نحو (6.3 أنقطة مئوية يتضمنها تقلبات واضحة في ذلك النمو بين السالب تارة والايجاب تارة أخرى وبانخفاض واضح ومستمر لاسيما بعد عام 2013 في نسبة الإنفاق الفعلي على التعليم العالي، ويعزى السبب الرئيس في ذلك الانخفاض في اسهام الانفاق على التعليم لاسيما خلال السنوات (2011–2014) الرئيس للانفاق العام بفعل انخفاض نتيجة لتراجع ايرادات الموازنة العامة الاتحادية بوصفها الممول الرئيس للانفاق العام بفعل انخفاض المعار النفط الخام والانعكاس سلبا على تمويل قطاع التعليم العالي، (1) الأمر الذي يمكن من خلاله السعار النفط الخام والانعكاس سلبا على تمويل قطاع التعليم العالي، (1) الأمر الذي يمكن من خلاله الاستنتاج أن هناك اختلالاً واضحاً في تطور ذلك النمو ويرجع ذلك الى انخفاض نسبة إسهام الانفاق

¹ علي عدنان داود، اثر الانفاق على التعليم في تحقيق التنمية البشرية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، الجامعة العراقية، العدد2/42، ص 344.

العام الفعلي على التعليم العالي إلى إجمالي الإنفاق العام الفعلي الذي حقق نسب متواضعة بلغ اعلى معدل لها حوالي(3.7%) في عام 2010 ، وبلغ متوسط نسبة الانفاق على التعليم العالي من الانفاق العام العام الفعلي خلال مدة الدراسة حوالي (2.6%) الامر الذي يدل على تراجع حجم الانفاق العام المخطط من جهة واجمالي الانفاق العام الفعلي من جهة اخرى ناهيك عن تراجع تنفيذ المشاريع الاستثمارية لا سيما ما بعد عام 2013 التي بلغت (514) مليار دينار وصولا الى نحو (19.5) مليار دينار عام 2019 ، التي تعد من العوامل التي اسهمت في انخفاض اسهام الانفاق العام الفعلي طلال التعليم العالي .

النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على التعليم العالي للمدة (2004-2019)

| الاستهام | | لفعلي | ي الانفاق العام ا | اجمالي | | ي الفعلي | ام على التعليم العال | الانفاق الع | |
|----------|------------------|----------|-------------------|---------|---------|----------|----------------------|-------------|---------|
| 1:2 | النمو السنوي% | الاجمالي | الانفاق | الانفاق | النمو | الاجمالي | الانفاق | الانفاق | السنة |
| % | السنوي 6/ | 2 | الاستثماري | الجاري | السنوي% | 1 | الاستثماري | الجاري | |
| 1.0 | | 32117 | 3051 | 29066 | | 313 | 12 | 301 | 2004 |
| 1.5 | -17.9 | 26375 | 3904 | 22471 | 24.6 | 390 | 32 | 358 | 2005 |
| 1.7 | 47.1 | 38807 | 6209 | 32598 | 72.8 | 674 | 60 | 614 | 2006 |
| 2.8 | 0.6 | 39031 | 9211 | 29820 | 61.7 | 1090 | 259 | 831 | 2007 |
| 2.1 | 52.2 | 59403 | 20316 | 39087 | 12.1 | 1222 | 300 | 922 | 2008 |
| 3.7 | -6.4 | 55590 | 9649 | 45941 | 67.8 | 2051 | 213 | 1838 | 2009 |
| 3.6 | 26.2 | 70134 | 15553 | 54581 | 24.2 | 2548 | 350 | 2198 | 2010 |
| 2.8 | 12.3 | 78758 | 17832 | 60926 | -14.4 | 2181 | 245 | 1936 | 2011 |
| 2.5 | 33.5 | 105138 | 29350 | 75788 | 21.6 | 2653 | 402 | 2251 | 2012 |
| 2.5 | 13.3 | 119128 | 40381 | 78747 | 10.4 | 2930 | 514 | 2416 | 2013 |
| 2.8 | -5.8 | 112192 | 35450 | 76742 | 8.6 | 3181 | 650 | 2531 | 2014 |
| 3.2 | -37.3 | 70398 | 18565 | 51833 | -28.4 | 2278 | 65 | 2213 | 2015 |
| 3.3 | -4.7 | 67067 | 15894 | 51173 | -2.6 | 2218.2 | 10.2 | 2208 | 2016 |
| 3.0 | 12.6 | 75491 | 16465 | 59026 | 0.9 | 2238.6 | 4.6 | 2234 | 2017 |
| 2.8 | 7.1 | 80871 | 13820 | 67051 | 1.9 | 2282 | 21 | 2261 | 2018 |
| 2.1 | 38.2 | 111724 | 24423 | 87301 | 4.2 | 2378.5 | 19.5 | 2359 | 2019 |
| 2.6 | 11.4 | | | | 17.7 | | | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

⁻ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية للسنوات (2009 - 2018).

والشكل (6) يبين تطور النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على التعليم العالي في العراق للمدة (2004–2019)

شكل (6) تطور النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على التعليم العالي في العراق للمدة (2004–2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (6)

المطلب الرابع: تحليل تطور الانفاق العام على قطاع الصحة

يعد قطاع الصحة من القطاعات الحيوية و الأساس في الرفاهية الاجتماعية فضلا عن كون الصحة شكل من رأس المال البشري، ويعد الانفاق العام على الصحة مؤشرا مهما وجزءا لا يتجزأ من الانفاق الاجتماعي ، فضلا عن وصفه بالأداة المهمة للتعرف على مدى اهتمام الحكومة بالجانب الصحي وتطويره بما يتناسب وحجم إجمالي الإنفاق العام، وبالإمكان التعرف على ذلك من خلال المؤشرات الآتية :

اولا: مؤشر الانفاق العام المخطط على قطاع الصحة

يمثل التمويل الصحي واحداً من الركائز الاساس للنظام الصحي في العراق وجزءا مهما لتحقيق التنمية المستدامة، ومن معاينة البيانات الواردة في الجدول (7) الذي يوضح حجم التخصيصات المالية في الموازنة العامة الاتحادية للمدة (2004–2019) ونموها فضلا عن حصة الانفاق العام المخصص (المخطط) منه على قطاع الصحة للمدة (2004–2019)، اذ يتضح من خلال الجدول ان اجمالي تخصيصات الانفاق العام في الموازنة العامة الاتحادية لعام 2004 قد بلغ

نحو (33661) مليار دينار عام 2004 في حين بلغت حجم تلك التخصيصات نحو (133108) مليار دينار في عام 2019 ومتوسط نمو سنوي (10.7%) ، اما بالنسبة لحجم التخصيصات المالية لقطاع الصحة فقد بلغت نحو (1420) مليار دينار في عام 2004 لترتفع الى نحو (3292) مليار دينار عام 2019 ومتوسط نمو سنوي بلغ نحو (13.5%) وهو اكبر من متوسط النمو السنوي لاجمالي التخصيصات المالية بفارق (2.8) نقطة مئوية، جاء ذلك بتقلبات نمو سنوية بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى بسبب التغيرات في الموازنات العامة العراقية على اثر تقلبات اسعار النفط الخام العالمية ومن ثم الايرادات النفطية التي تعد الممول الرئيس للموازنة العامة الاتحادية في العراق، وهذا ما انعكس على حجم التخصيصات الموجهة لصالح قطاع الصحة الذي تقوقت فيه التخصيصات الجارية على حساب التخصيصات الاستثمارية، وطول مدة البحث توافقا مع السياسة المالية التي هي في صالح الانفاق العام الجاري، كما ويتضح من الجدول قيد التحليل أن نسبة اسهام التخصيصات المالية لقطاع الصحة كانت متواضعة هي الأخرى وإن كانت أفضل مما هو عليه الحال في قطاعي التربية والتعليم العالى فقد كان ما مخصص لقطاع الصحة سواء من التخصيصات الجارية ام الاستثمارية وبشكلها الإجمالي الي اجمالي التخصيصات المالية في المتوسط للمدة كلها نحو (4.4%)، فبعد ان كانت نحو (4.2%) في عام 2004 بلغ نحو (6%) في عام 2009 وقد بلغ ادنى مستوى له في عام 2017 إذ بلغ نحو (1.5%) وارتفعت في عام 2019 لتصل الي (2.5%)، ان هذا التراجع في حجم التخصيصات المالية لقطاع الصحة يشير إلى تراجع دور الدولة في تتمية هذا القطاع لاسيما للسنوات (2017 - 2019) وبالتالي الإخفاق في تلبية الاحتياجات المطلوبة للصحة ولاسيما التراجع الكبير الحاصل في حجم التخصيصات الاستثمارية منذ عام 2014 ولغاية نهاية مدة البحث عام 2019، من جهة، وتوجه الدولة نحو زيادة الانفاق العسكري لمواجهة الاضطرابات الامنية من جهة اخرى.

وعلى الرغم من زيادة تلك التخصيصات الموجهة الى القطاع الصحي في غالبية سنوات الدراسة إلا انها لا تزال الأدنى مقارنة مع ما يخصص لهذا القطاع في موازنات غالبية بلدان العالم، فضلا عن انها لم تعد كافية وتوجهات منظمة الصحة العالمية، مما انعكس الامر سلبا في اداء القطاع الصحي، اذ ان الاهتمام به يعد من الامور الرئيسة التي تتبناها اهداف التنمية المستدامة نظرا لدوره الاساس في عملية بناء الانسان والارتقاء به وتهيئته بدنيا وعقليا، وهو على العكس مما سعت اليه وزارة الصحة العراقية في النصف الثاني من عام 2004 باعتمادها رؤية مستقبلية لتنفيذ استراتيجية شاملة لاعادة وتأهيل وبناء القطاع بما يضمن زيادة نسبة الانفاق على الصحة بنسبة (55%) على مدى السنوات

لغاية عام 2020 ⁽¹⁾، من جهة، فضلا عن تأثر التمويل في الغالب بتقلبات أسعار النفط العالمية من جهة اخرى، الأمر الذي انعكس سلبا على واقع الخدمات الصحية التي سيتم الإشارة إليها في مبحث لاحق عند البحث في واقع قطاع الصحة في العراق.

اما فيما يخص مؤشر التخصيصات الاستثمارية المخططة الموجهة الى قطاع الصحة، فهو يعكس مدى الاثر الذي يتركه الانفاق العام على الاستثمار في الجانب الصحي ومدى اهتمام الحكومة بالنهوض في واقع هذا القطاع، اذ يتضح من الجدول (7) ان نسبة التخصيصات الاستثمارية الموجهة الى قطاع الصحة من اجمالي التخصيصات الاستثمارية العامة جاءت هي الاخرى متواضعة ولا تتجاوز في افضل السنوات من مدة البحث (2019–2004) نحو (4.8%) عام 2010 في حين بلغ ادنى نسبة لها في عام 2017 تقدر بنحو (0.3%) مما يعكس ضعف الاهتمام الحكومي في تطوير وتأهيل البنى التحتية الصحية، على الرغم من اتباع سياسة انفاقية توسعية عامة من قبل الدولة، ناهيك عن تراجعها مقارنة وحجم التخصيصات الاستثمارية الاتحادية.

¹⁻ Alaa Din Alwan, Health-sector funding: options for funding health care in Iraq Eastern Mediterranean Health Journal, Volume 14, 2008 | Volume 14, issue 6, World Health Organization, Geneva, Switzerland, 2008, p 1373.

جدول (7)
اجمالي الانفاق العام المخطط وموقع الانفاق العام منه على الصحة في العراق للمدة (2004)
مليار دينار

| | | | حة | خطط على الص | ن العام الم | الانفاز | | لمخطط | | | |
|------------------|----------------------|---------------|-----------|-----------------|-------------|-------------|----------------------|----------|-----------------|-------------|---------|
| الاسهام 6:3 % | النمو السنوي % | الاجمالي 6 | 2: 5 % | الاستثماري 5 | 4: 1 % | الجاري 4 | النمو السنوي % | الاجمالي | الاستثماري 2 | الجاري 1 | السنة |
| 4.2 | | 1420 | 1.5 | 75 | 4.7 | 1345 | | 33661 | 5114 | 28547 | 2004 |
| 4.4 | 8.2 | 1537 | 0.8 | 60 | 5.3 | 1477 | 4.7 | 35231 | 7550 | 27681 | 2005 |
| 3.1 | 3.3 | 1588 | 0.5 | 50 | 3.7 | 1538 | 44.7 | 50963 | 9272 | 41691 | 2006 |
| 4.4 | 43.2 | 2274 | 3.3 | 413 | 4.8 | 1861 | 1.5 | 51727 | 12665 | 39062 | 2007 |
| 3.9 | 3.2 | 2347 | 0.6 | 100 | 5.1 | 2247 | 15.7 | 59861 | 15671 | 44191 | 2008 |
| 6.0 | 76.1 | 4134 | 3.2 | 482 | 6.7 | 3652 | 15.5 | 69165 | 15017 | 54148 | 2009 |
| 6.8 | 39.3 | 5759 | 4.8 | 1127 | 7.6 | 4632 | 22.4 | 84657 | 23677 | 60981 | 2010 |
| 5.9 | -0.6 | 5722 | 3.5 | 1050 | 7.0 | 4672 | 14.2 | 96663 | 30067 | 66596 | 2011 |
| 4.8 | -0.8 | 5677 | 2.0 | 735 | 6.2 | 4942 | 21.2 | 117123 | 37178 | 79945 | 2012 |
| 4.9 | 18.9 | 6750 | 2.0 | 1119 | 6.8 | 5631 | 18.2 | 138425 | 55109 | 83316 | 2013 |
| 4.4 | -26.0 | 4998 | 1.3 | 465 | 5.8 | 4533 | -18 | 113473 | 35487 | 77986 | 2014 |
| 6.2 | 48.4 | 7417 | 0.8 | 340 | 9.0 | 7077 | 5.3 | 119462 | 41214 | 78248 | 2015 |
| 4.8 | -30.8 | 5129 | 0.6 | 148 | 6.2 | 4981 | -11.4 | 105895 | 25746 | 80149 | 2016 |
| 1.5 | -67.7 | 1659 | 0.3 | 75 | 2.0 | 1584 | 1.1 | 107090 | 28532 | 78558 | 2017 |
| 1.8 | 15.7 | 1919 | 0.4 | 98 | 2.3 | 1821 | -2.7 | 104158 | 24650 | 79508 | 2018 |
| 2.5 | 71.5 | 3292 | 1.1 | 351 | 2.9 | 2941 | 27.8 | 133108 | 33049 | 100059 | 2019 |
| 4.4 | 13.5 | | 1.7 | | 5.4 | | 10.7 | | | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

⁻ وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (2004-2019)

⁻ وزارة التخطيط، والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنلوجيا، التقرير الاقتصادي العراقي، 2020

والشكل (7) يبين تطور النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام المخطط والانفاق العام على الصحة في العراق للمدة (2004-2019)

شكل (7)
تطور النمو السنوي لاجمالي الانفاق العام المخطط والانفاق العام على الصحة
في العراق للمدة (2004-2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (7)

ثانياً: مؤشر الإنفاق العام الفعلى على قطاع الصحة

يعد الإنفاق العام على قطاع الصحة جزءاً لا يتجزأ من العوامل المؤثرة في هذا القطاع ، وواحداً من المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على فاعلية السياسة الانفاقية للحكومة العراقية، والجدول (8) يبين حجم الإنفاق العام الفعلي في هذا القطاع في المدة (2004 – 2019) ويتضح من خلاله ان متوسط معدل نمو الإنفاق العام على الصحة للمدة قيد التحليل قد بلغ نحو (8.8%) وهو أقل من متوسط معدل النمو لإجمالي الإنفاق العام الفعلي خلال المدة نفسها والذي بلغ نحو (11.4%) أي اقل ب (4.4) نقطة مئوية تتضمنها تقلبات في معدلات النمو السنوي لكلا الجانبين، في حين شهد إجمالي الإنفاق العام الفعلي لقطاع الصحة ارتفاعا خلال مدة الدراسة، اذ ارتفع من 1386 مليار دينار عام 2010 ليصل إلى (5750) مليار دينار عام 2010 محققا اعلى معدل نمو سنوي بلغ بنسبة (39.8%) واكبر نسبة اسهام من اجمالي الانفاق العام والتي بلغت نحو (6173) مليار دينار دينار وكانت اعلى قيمة له خلال مدة الدراسة في عام 2013 وقد بلغت نحو (6173) مليار دينار دينار

خلال مدة الدراسة يلاحظ ان الانفاق العام الجاري يشكل النسبة الاكبر لما يخصص لهذا القطاع توافقا مع توجه الحكومة لاعتماد سياسة إنفاقية توسعية لاسيما للعام 2010، في حين اتسمت معدلات النمو السنوي للإنفاق العام على قطاع الصحة بين السلب تارة والايجاب تارة أخرى وصولاً إلى معدل نمو سنوي بلغ نحو (26.4%) في عام 2019 وبالتالي تراجع الدور الحكومي في جانب الانفاق العام الفعلي من خلال انخفاض نسبة الانفاق على هذا القطاع إلى اجمالي الانفاق العام الى نحو (1.5%) في نهاية المدة عام 2019، والذي كان له الأثر الواضح في تراجع حجم الإنفاق الاستثماري له إلى ما يقارب نحو (1666.3) مليار دينار عام 2019 بعد أن كانت نحو (6173) مليار دينار عام 2019 بعد أن كانت نحو (6173) مليار دينار عام 2018 وبالتالي تراجع الاهتمام بهذا القطاع، ومع ذلك كله لم تكن النسب المصروفة على قطاع الصحة بالمستوى الذي يعد متخلفا على وفق المعايير الصحية التي سنراها في مباحث لاحقة . (1) ويكشف تقرير الصحة الذي يعد متخلفا على وفق المعايير الصحية التي سنراها في مباحث لاحقة . (1) ويكشف تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية مؤخراً بشأن النفقات الصحية العالمية عن تصاعد سريع في مسار الإنفاق العالمي على قطاع الصحة، وهو ما يتضح بشكل خاص في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط حيث يتنامى الإنفاق على قطاع الصحة بنسبة (6%) في المتوسط سنوياً مقارنة بنسبة والمثوسط حيث يتنامى الإنفاق على قطاع الصحة بنسبة (6%) في البلدان المرتفعة الدخل عن نمو مستقر .

¹⁻ يسرى مهدي حسن، اثر الانفاق العام والايراد العام على بعض المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة 1985-2008، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد المجلد 18، العدد 68، ص 244.

on health-but people countries are spending more على الموقع: متاح على الموقع: are still https://www.who.int/ar/news/item/20-02-2019paying too much out of their own pockets

الجدول (8) النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على الصحة للمدة (2004-2019) مليار دينار

| الاسبهام | | لفعلي | ي الانفاق العام ا | اجمالم | | الفعلي | الانفاق | | |
|----------|---------|----------|-------------------|---------|---------|----------|------------|---------|---------|
| 2:1 | النمو | الاجمالي | الانفاق | الانفاق | النمو | الاجمالي | الانفاق | الانفاق | السنة |
| % | السنوي% | 2 | الاستثماري | الجاري | السنوي% | 1 | الاستثماري | الجاري | |
| 4.3 | | 32117 | 3051 | 29066 | | 1386 | 73 | 1313 | 2004 |
| 5.0 | -17.9 | 26375 | 3904 | 22471 | -4.0 | 1330 | 322 | 1008 | 2005 |
| 3.6 | 47.1 | 38807 | 6209 | 32598 | 4.6 | 1391 | 44 | 1347 | 2006 |
| 4.5 | 0.6 | 39031 | 9211 | 29820 | 24.9 | 1737 | 326 | 1411 | 2007 |
| 5.1 | 52.2 | 59403 | 20316 | 39087 | 73.4 | 3012 | 20 | 2992 | 2008 |
| 7.4 | -6.4 | 55590 | 9649 | 45941 | 37.2 | 4132 | 482 | 3650 | 2009 |
| 8.2 | 26.2 | 70134 | 15553 | 54581 | 39.2 | 5750 | 1125 | 4625 | 2010 |
| 6.9 | 12.3 | 78758 | 17832 | 60926 | -4.9 | 5470 | 382 | 5088 | 2011 |
| 4.7 | 33.5 | 105138 | 29350 | 75788 | -10.0 | 4921 | 312 | 4609 | 2012 |
| 5.2 | 13.3 | 119128 | 40381 | 78747 | 25.4 | 6173 | 669 | 5504 | 2013 |
| 4.5 | -5.8 | 112192 | 35450 | 76742 | -19.0 | 4998 | 465 | 4533 | 2014 |
| 7.7 | -37.3 | 70398 | 18565 | 51833 | 8.1 | 5404 | 150 | 5254 | 2015 |
| 7.5 | -4.7 | 67067 | 15894 | 51173 | -6.6 | 5045 | 228 | 4817 | 2016 |
| 1.5 | 12.6 | 75491 | 16465 | 59026 | -77.3 | 1143.9 | 10.9 | 1133 | 2017 |
| 1.6 | 7.1 | 80871 | 13820 | 67051 | 15.2 | 1318 | 70 | 1248 | 2018 |
| 1.5 | 38.2 | 111724 | 24423 | 87301 | 26.4 | 1666.3 | 16.3 | 1650 | 2019 |
| 4.9 | 11.4 | | | | 8.8 | | | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنلوجيا، التقرير الاقتصادي العراقي،2020، ص24.
 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
 - برنامج الامم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، سنوات مختلفة.
 - مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 17، العدد 54،2021، ص 335.

والشكل (8) تطور النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام على الصحة في العراق للمدة (2004-2019)

شكل (8) تطور النمو السنوي لإجمالي الانفاق العام الفعلي والانفاق العام الفعلي على الصحة في العراق للمدة (2004–2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (8)

المطلب الخامس: تحليل مؤشر الانفاق على الحماية الاجتماعية

تعد الموازنة العامة الاتحادية في العراق مصدراً رئيسياً للإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، وهي بمثابة دعم لشبكات الحماية الاجتماعية و مساعدة فئاتها المختلفة و المستهدفة التي هي بحاجة ماسة إلى الحماية الاجتماعية لتحقيق جزء من الرفاهية الاجتماعية ، ولو نظرنا إلى الموازنة العامة الاتحادية العراقية من خلال البيانات الواردة في الجدول (9) التي تشير إلى حجم المبالغ المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية من الموازنة العامة الاتحادية للمدة (2004 –2019) ويتضح منه تزايد تلك التخصيصات من (71.8) مليار دينار عام 2004 إلى نحو 19696 مليار دينار عام 2019 و بمعدلات نمو متذبذبة على طول المدة بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى على الرغم من تزايد المبالغ المخصصة بين سنة واخرى وفقا لعدد المستفيدين من الحماية الاجتماعية، وعلى أية حال إن

السبب الرئيس هو تزايد حجم التخصيصات المالية الاجمالية للموازنة الاتحادية في طول مدة البحث قيد التحليل .

ولفهم اسباب تلك التغيرات في التخصيصات المالية الموجهة الى الحماية الاجتماعية لاسيما بعد احداث عام 2003 وشمول العاطلين عن العمل بشبكة الحماية الاجتماعية التي تم تأسيسها في دائرة الحماية الاجتماعية وانشطارها كدائرة تهتم بمشروع هذه الشبكة (أ)، فانه يتضح ان هناك تطوراً في عدد المستفيدين من الحماية الاجتماعية، اذ شكلت زيادة كبيرة من (100400) شخص عام 2004 الى (1336506) شخص عام 2019، بينما يعود السبب في تراجع تلك الاعداد لاسيما في السنوات (2009، 2013) وبشكل رئيس إلى استبعاد المتجاوزين على رواتب الحماية الاجتماعية، فضلا عن التغيرات التي طرأت في دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة مع الرجال سنة 2009 وانفصالها للسنوات (2010، 2012، 2011) لترتبط بمجلس الوزارة والحاقها في ما بعد بوزارة العمل بموجب القانون رقم (77) لسنة 2012 لينتهي ذلك إلى إصدار قانون الحماية رقم (11) لسنة 2014 والذي وعلى أساسه جرى دمج دوائر الحماية الاجتماعية في تشكيل تحت مسمى (هيأة الحماية الاجتماعية) الذي ادى بدوره إلى مضاعفة المبالغ المخصصة لتصبح في عام 2017 نحو (14822.6) مليار دينار ونمو (1813) مليار دينار ونمو (1866.8) مليار دينار عام 2018 واصبح (19696.0) مليار دينار عام 2019.

ومن الجدير بالذكر ، ان برنامج الحماية الاجتماعية يعتمد في تمويله الاساس من موازنة الدولة، وينفق نحو 01% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي على برامج شبكات الحماية الاجتماعية ، يذهب منها نحو 7.7% نحو دعم اسعار المواد الغذائية والوقود، ولم يعد ذلك المصدر الوحيد لتمويل صندوق الحماية الاجتماعية، بل يرفد ايضاً بمساهمة الموظفين والشركات الاهلية والعامة الى جانب الهبات والتبرعات وجانب من مساهمة الموظفين 2 ، فضلا عن اعتمادها بشكل اساس ايضا على قانون توزيع ارباح الشركات والمشاريع الصناعية والشركات المحدودة المساهمة رقم 101 لسنة 1964 ، وهو مصدر مهم من مصادر التمويل 3 ، ومنه يستتنج ، ان تمويل شبكات الامان الاجتماعي لازال يعتمد بشكل رئيس على الموازنة العامة للدولة ، اما بالنسبة للضرائب فأنها تشكل نسبة ضئيلة جدا. 4

 ^{1 -} حسناء ناصر، و وصال عبد الله، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق واثرها في حماية المستهلك، مركز
 بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، المجلة العراقية، مجلد 1، العدد 2، 2009، ص 9.

²⁻ د. عايدة فوزي ، منظومة الحماية الاجتماعية ، رابطة المرأة العراقية ، بلا سنة، ص، 77 .

³⁻ المصدر نفسة ، ص 178.

⁴ المصدر نفسه ، ص 182.

وعلى اية حال، يذكر ان عدد دور الحضانة المستفيدة ضمن الحماية الاجتماعية بلغ بحدود (518) دار ازدادت لتصل الى (628) دار عام 2016، وكان عدد الاطفال الموجودين في تلك الدور بلغ نحو (26955) طفل عام 2015 ، وازدادت ليصل الى (31285) طفل عام 2016 ، هذا من جانب دور الحضانة ، اما من جانب الاسر المستفيدة من الحماية الاجتماعية فقد بلغت وفق البيانات المتاحة نحو (754224) اسره عام 2009 وازدادت لتصل الى نحو (381345) اسره عام 2012 ، من ضمنها الايتام القصر بحدود (1665) يتيم و (1821) طالب متزوج و (36387) عاجز ضمن الشيخوخة و (126031) عاجز مريض و (154869) عاطل عن العمل. (1)

¹⁻ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، 2016.

جدول (9)

اجمالي المبالغ المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية من الموازنة العامة الاتحادية في العراق للمداقي المداقية المداقية العراقي المداقية العراقية العراقية المداقية العراقية العراق

مليار دينار

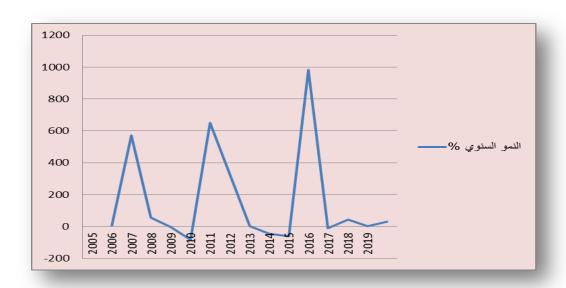
| تخصيصات الحماية الاجتماعية / اجمالي التخصيصات 1:3 | المبلغ المخصص لكل مستفيد 2:3 | النمو السنوي % | المبالغ المخصصة للحماية الاجتماعية 3 | النمو السنوي % | عدد المستفيدين من الحماية 2 | - | السنة |
|--|---------------------------------------|----------------------|---|----------------------|--------------------------------------|--------|---------|
| 0.2 | 0.715 | | 71.8 | | 100400 | 33661 | 2004 |
| 0.2 | 0.572 | 4.9 | 75.3 | 31.2 | 131734 | 35231 | 2005 |
| 1.0 | 0.514 | 571.4 | 505.5 | 645.9 | 982595 | 50963 | 2006 |
| 1.5 | 1.032 | 57.6 | 796.8 | -21.4 | 772216 | 51727 | 2007 |
| 1.3 | 1.117 | -3.1 | 772.3 | -10.4 | 691707 | 59861 | 2008 |
| 0.2 | 0.189 | -81.5 | 142.5 | 9.0 | 754224 | 69165 | 2009 |
| 1.3 | 2.912 | 650.7 | 1069.9 | -51.3 | 367401 | 84657 | 2010 |
| 4.8 | 11.672 | 331.1 | 4611.8 | 7.5 | 395131 | 96663 | 2011 |
| 4.0 | 1.243 | 2.8 | 4740.7 | -3.5 | 381345 | 117123 | 2012 |
| 1.9 | 3.042 | -43.6 | 2672.8 | 130.4 | 878507 | 138425 | 2013 |
| 0.9 | 1.195 | -60.5 | 1056.5 | 0.7 | 884297 | 113473 | 2014 |
| 9.6 | 13.975 | 983.6 | 11447.9 | -7.4 | 819176 | 119462 | 2015 |
| 9.8 | 11.427 | -9.6 | 10350.6 | 10.6 | 905773 | 105895 | 2016 |
| 13.8 | 23.516 | 43.2 | 14822.6 | -30.4 | 630326 | 107090 | 2017 |
| 14.6 | 13.288 | 2.3 | 15166.8 | 81.1 | 1141383 | 104158 | 2018 |
| 14.8 | 14.737 | 29.9 | 19696.0 | 17.1 | 1336506 | 133108 | 2019 |
| 5.0 | | 165.3 | | 53.9 | | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- الحسابات الختامية لدوائر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، عدد وحدات شبكة الحماية الاجتماعية والمستفيدين والتخصيصات المالية لسنوات مختارة.
- وزارة التخطيط، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، احصاءات وحدات الحماية الاجتماعية في العراق، 2011
 - وزارة التخطيط، الامن الغذائي ظروف المعيشة والتحولات الاجتماعية في العراق، 2012

والشكل (9) يبين تطور النمو السنوي لإجمالي المبالغ المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية من الموازنة العامة الاتحادية للمده (2004-2019)

شكل (9) تطور النمو السنوي لإجمالي المبالغ المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية من الموازنة العامة الاتحادية للمده (2004–2019)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (9)

المبحث الثاني

تحليل التطورات في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2019)

المطلب الاول: تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه. اولا: تحليل نمو الناتج المحلى الاجمالي.

يعد نمو الناتج المحلي الإجمالي واحداً من المقاييس المهمة والشاملة لقياس أداء الاقتصاد الوطني سواء في البلدان المنقدمة أم في البلدان النامية ، وواحدا من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد حظي باهتمام كبير في الادب الاقتصادي وفي مختلف المذاهب والمدارس الاقتصادية، وكان نتيجة ذلك ظهور العديد من النظريات والنماذج المفسرة له، ووفقا ما جاء به الاقتصادي آدم سمث (Adam) في اطار النظرية الكلاسيكية الذي بين ان النمو في الناتج المحلي الاجمالي يحصل بشكل متزاكم من خلال عنصري العمل ورأس المال الذين يسهمان برفع الإنتاج والإنتاجية ومن ثم يحصل النمو الاقتصادي، في حين ركزت المدرسة النيوكلاسيكية من خلال اراء الاقتصادي(شومبيتر) على المنظم بوصفه واحدا من عناصر النمو وان الإنتاج دالة للعمل ورأس المال والتنظيم (أ)، وانبثقت في هذه المدرسة نماذج مختلفة من ابرزها نموذج (سولو) النيوكلاسيكي ومن بعده (لوكاس) الذي عمل على توسيع نموذج سولو (2)، بعد اضافة رأس المال البشري بوصفه مدخلا انتاجيا جديدا، (3)، اذ ركز على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري بهدف إدامة عملية النمو الاقتصادي، ووفقا للمدرسة على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري بهدف إدامة عملية النمو الاقتصادي، ووفقا للمدرسة جرى بموجب ذلك انباع واستخدام نموذج (كالدور) ونموذج (هارود و دومار) للتوصل الى ما يسمى بمعدل النمو الفعلي ومحدل النمو الطبيعي

¹⁻ CROITORU, Alin. Schumpeter, JA, 1934 (2008), The Theory of Economic Development: An Inquiry into profits, capital, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Ople, New Brunswick (USA) and London (UK): Transaction Publishers. Journal of Comparative research in Anthropology and Sociology, P142.

²⁻ Robert Lucas, on the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary. Economies. No22, 1988, 31.

³⁻ Thomas Bassetti. Education and Poverty in a Solow Growth Model Department Science, University Pisa. P2.

وعلى اية حال، غالبا ما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي بشكل واسع من قبل الاقتصاديين لقياس التباطؤ الاقتصادي ومقياساً مترياً لمستوى المعيشة الاسمي بوصفه يمثل مجموع قيم السلع والخدمات النهائية باختلاف أنواعها التي تتتج في دولة ما محلياً خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة

ولأجل تحليل النمو الاقتصادي في العراق يتطلب ذلك قياسه بالأسعار الجارية والثابتة وذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول (10)، الذي يتضح منه أن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية أو الثابتة كانت متقلبة نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسة والأمنية التي تعرض لها العراق خلال مدة البحث (2019–2004) فقد أرتفع من (53235353) مليون دينار عام 2004 الى (277884869) مليون دينار عام 2019 مقيم بالأسعار الجارية ويمعدلات نمو سنوية متذبنبة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، وقد كان ادنى معدل نمو سجله عام 2015 بلغ نحو (26.9-%) وأعلاها كان نحو (40.9%) في عام 2008، وباستبعاد أثر التضخم الذي صاحب الاقتصاد خلال مدة البحث يتضح ان الناتج المحلي الاجمالي قد ازداد بالأسعار الثابتة على وفق سنة الاساس (2007) من (201845262) مليون دينار عام 2004 الى (20175021) مليون دينار عام 2004 بنحو (5.5%) وهو أقل مما هو بالأسعار الجارية ب (7.9) نقطة مئوية.

جدول (10) تطور الناتج المحلي الاجمالي ونموه السنوي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2004–2019)

مليون دينار

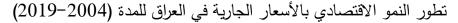
| النمو السنوي % | GDP بالاسعار الثابتة 2007=100 | النمو السنوي % | GDP بالاسعار الجارية | السنة |
|----------------|-------------------------------------|----------------|-------------------------|---------|
| | 101845262 | | 53235359 | 2004 |
| 1.7 | 103551403 | 38.1 | 73533599 | 2005 |
| 5.6 | 109389941 | 30.0 | 95587955 | 2006 |
| 1.9 | 111455813 | 16.6 | 111455813 | 2007 |
| 8.2 | 120626517 | 40.9 | 157026062 | 2008 |
| 3.4 | 124702075 | -16.8 | 130643200 | 2009 |
| 6.4 | 132687029 | 24.1 | 162064566 | 2010 |
| 7.5 | 142700217 | 34.1 | 217327107 | 2011 |
| 13.9 | 162587533 | 17.0 | 254225491 | 2012 |
| 7.6 | 174990175 | 7.6 | 273587529 | 2013 |
| 2.3 | 178951407 | -2.7 | 266332655 | 2014 |
| 2.6 | 183616252 | -26.9 | 194680972 | 2015 |
| 13.8 | 208932110 | 1.2 | 196924142 | 2016 |
| -1.8 | 205130067 | 12.6 | 221665710 | 2017 |
| 2.6 | 210532887 | 21.3 | 268918874 | 2018 |
| 6.0 | 223075021 | 3.3 | 277884869 | 2019 |
| 5.5 | | 13.4 | • | المتوسط |

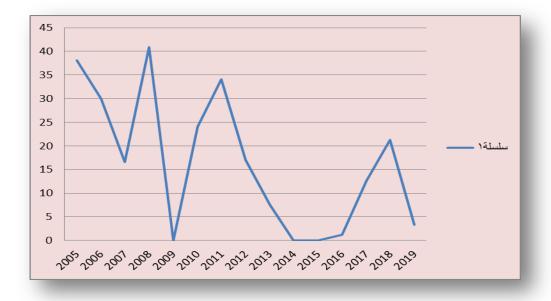
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي (https://cbiraq.org/)

- تم اعتماد سنة 2007 كسنة اساس وتمثيله المدة ما بعد 2003 نتيجة لما تعرضت فيه من تغيرات في المستويات المعيشية للأسر العراقية وهيكل الانفاق العام الاستهلاكي العائلي ووضع اقتصاد البلد في تلك السنة، وتم استخراج الناتج بالأسعار الثابتة بالشعار الثابتة بالشعار الثابتة بالشعار الثابتة بالمعادلة (الناتج بالأسعار الثابتة على الناتج الناتج بالأسعار الثابتة على المعادلة (الناتج بالأسعار الثابتة على المعادلة (الناتج بالأسعار الثابتة على المعادلة (الناتج بالأسعار الثابتة على الناتج الناتج الناتج الناتج بالأسعار الثابتة بالمعادلة (الناتج بالأسعار الثابتة على الناتج بالأسعار الثابتة بالمعادلة (الناتج بالأسعار الثابتة على الناتج بالأسعار الثابتة الناتج بالأسعار الثابتة بالمعادلة (الناتج بالأسعار الثابتة الناتج بالأسعار الثابتة بالمعادلة (الناتج بالأسعار الثابتة بالمعادلة (الناتج بالأسعار الثابتة بالأسعار الثابتة بالأسعار الثابتة بالمعادلة (الناتج بالأسعار الثابتة بالمعادلة (الناتج بالأسعار الثابتة بالأسعار الثابة بالأسعار الثابتة بالأسعار الأسعار الثابتة بالأسعار الثابتة بالأسعار الثابتة بالأسعار الثابتة بالأسعار الأسعار الثابتة بالأسعار الثا

والشكل (10) يبين تطور النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2019) شكل (10)





المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (10)

واستناداً الى ما ورد اعلاه فان نمو الناتج المحلي الإجمالي قد شهد تذبذبا بالأسعار الجارية والثابتة، ومع ارتفاع اسعار النفط يلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي يرتفع مع ارتفاع اسعار النفط وزيادة الانتاج منه، وكذلك تبعا لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي مر بها البلد فقد تميزت هذه المدة بالتغير في السياسة الاقتصادية المتبعة لاسيما بعد عام 2003 إذ تم تصدير النفط الخام بعد ان كان يتم تصديره بكميات محدودة نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق قبل هذه السنة ، وزيادة انتاجيته وتحسن أسعاره لاسيما بعد عام 2008، حيث ازداد معدل النمو بالأسعار الثابتة إلى (8.2%) مقارنة ب(1.9%) عام 2007، بينما شهد النمو بعد عام 2009 تراجعاً واضحا وصولا الى معدل سلبي بلغ نحو (-1.8%)عام 2017 وصولا الى معدل سلبي بلغ نحو (-1.8%)عام 2017 وصولا الى الهمها ما يأتي:

1. يعزى السبب في زيادة النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة من 1.9 % الى8.2 % عام 2008 الى زيادة العائدات من النفط الخام على اثر ارتفاع أسعار النفط وزياد الصادرات منه، اضافة الى التحسن النسبي في الوضع الأمنى والاقتصادي عام 2008. (1)

^{1 -} البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009 ، ص7.

- 2. بينما يعزى السبب في تراجع النمو بعد عام 2008 وصولا الى (7.5%) عام 2011 الى الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية التي تسببت في انخفاض اسعار النفط ومن ثم انخفاض العوائد النفطية. (1)
- 3. في حين يعزى ارتفاعه عام 2012 وبمعدل نمو (13.9%) الى التعافي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة على اثر ارتفاع اسعار النفط العالمية وتراجع معدلات التضخم. (2)
- 4. اما سبب تراجع النمو خلال السنوات (2014–2015) يعود الى تراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام 2014، ناهيك عن زيادة النفقات العسكرية على اثر الحرب على العصابات الارهابية (داعش) وتفاقم أزمة النازحين من المحافظات التي يسيطر عليها التنظيم المذكور وما ألحقه من ضرر في الاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والأصول وتعطيل الحركة التجارية وتدهور ثقة المستثمرين. (3)
- 5. ونظرا لتعافي اسعار النفط عاود النمو ارتفاعه وصولا الى (6 %) عام 2019، بعد تراجع في معدل التضخم وزيادة كميات النفط المصدرة الى (3.3) مليون برميل يومياً عام 2016 بعدما كان (3) مليون برميل يومياً عام 2015، وصولا الى اكثر من (3.5) مليون برميل يوميا عام 2019.

ثانيا: تحليل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.

يعد هذا المؤشر واحدا من المؤشرات المهمة التي تشير إلى نوع من مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ، أي انه عنصر مهم من عناصر الحياة ويمثل حصة الفرد من السلع والخدمات خلال سنة معينة ، فضلا عن أنه شرط فردي وغير كاف لتعزيز اهداف التنمية المستدامة و مقياسا لها⁽⁴⁾، اذ ان نجاح التنمية المستدامة يتوقف على زيادة مستويات الإشباع من السلع والخدمات، ويرتبط بزيادة الاستهلاك من تلك السلع ومن ثم الارتفاع في رفاهية الفرد، ولذلك جاء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ليطرح فكرة أهمية تحسين القدرات الإنسانية و استعمالها في الإنتاج، نظرا لان

²⁰¹¹ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام 1001 و 2012، ص9-01 .

^{2 -} البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام 2010 ، 2011 . 2013 كالمديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام 2010 ، 2010 ، صفحات متعددة .

^{3 -} البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015، ص 17.

^{4 -} ايوب أنور حمد، البيئة والتنمية المستدامة، مكتب التفسير للنشر والاعلان ،الطبعة الاولى، بغداد، 2006، ص 148.

تطوير هذه القدرات يتطلب الاستثمار في الأفراد بما يسهم في رفع مستوى الانتاجية ونمو الناتج المحلى الإجمالي. (1)

ولأجل الوقوف على هذا المؤشر يتضح من الجدول (11) ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق خلال المدة (2004–2004) قد بلغ نحو (1.961654) مليون دينار عام 2004 وهو أدنى مستوى له خلال مدة الدراسة كلها أخذ بعدها بالتزايد ليبلغ نحو (5.134759) مليون دينار عام 2008 ليصل إلى أعلى مستوى له عام 2013 وبلغ (7.975383) ومن ثم بالانخفاض وصولا إلى (7.101944) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ(5.8%) ومن ثم بالانخفاض وصولا إلى (7.101944) مليون دينار في نهاية المدة عام 2019 ومعدل نمو سنوي (0.7%).

^{1 -} مخيف جاسم حمد وعامر بدر الفراجي، تحليل ومقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عن دليل النتمية البشرية في العراق للمدة (2004-2019)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 55، 2021، ص 215-216 .

جدول (11) متوسط نصيب الفرد من GDP بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة في العراق للمدة (2004–2019)

مليون دينار

| النمو السنوي % | متوسط نصيب الفرد من GDP بالاسعار الثابتة* | GDP بالاسعار الثابتة 2007=100 | النمو السنوي % | متوسط نصيب الفرد من GDP بالاسعار الجارية* | GDP بالاسعار الجارية | السكان نسمة | السنة |
|----------------------|--|-------------------------------------|----------------------|---|-------------------------|----------------|---------|
| | 3.752865 | 101845262 | | 1.961654 | 53235359 | 27138000 | 2004 |
| -1.3 | 3.703555 | 103551403 | 34.1 | 2.629957 | 73533599 | 27960000 | 2005 |
| 2.5 | 3.797207 | 109389941 | 26.2 | 3.318105 | 95587955 | 28808000 | 2006 |
| -1.1 | 3.755123 | 111455813 | 13.2 | 3.755123 | 111455813 | 29681000 | 2007 |
| 5.0 | 3.944492 | 120626517 | 36.7 | 5.134759 | 157026062 | 30581000 | 2008 |
| -0.2 | 3.938292 | 124702075 | -19.6 | 4.125922 | 130643200 | 31664000 | 2009 |
| 3.7 | 4.083934 | 132687029 | 20.9 | 4.988137 | 162064566 | 32490000 | 2010 |
| 5.6 | 4.312748 | 142700217 | 31.7 | 6.568155 | 217327107 | 33088000 | 2011 |
| 11.8 | 4.820979 | 162587533 | 14.8 | 7.538191 | 254225491 | 33725000 | 2012 |
| 5.8 | 5.101159 | 174990175 | 5.8 | 7.975383 | 273587529 | 34304000 | 2013 |
| 0.8 | 5.139476 | 178951407 | -4.1 | 7.649061 | 266332655 | 34819000 | 2014 |
| 1.5 | 5.214593 | 183616252 | -27.7 | 5.528825 | 194680972 | 35212000 | 2015 |
| 10.8 | 5.776552 | 208932110 | -1.5 | 5.444556 | 196924142 | 36169000 | 2016 |
| -4.4 | 5.523306 | 205130067 | 9.6 | 5.968543 | 221665710 | 37139000 | 2017 |
| 0.01 | 5.522319 | 210532887 | 18.2 | 7.053795 | 268918874 | 38124000 | 2018 |
| 3.2 | 5.701161 | 223075021 | 0.7 | 7.101944 | 277884869 | 39128000 | 2019 |
| 2.9 | | | 10.6 | | | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي: /https://cbiraq.org.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة.
 - *. متوسط نصيب الفرد من GDP = GDP/ عدد السكان

وكان اعلى معدل نمو سنوي في عام 2008 بلغ نحو (7.36%) ويعزى اسبابه إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الإنتاج المحلي من النفط الخام العراقي على أثر جولات التراخيص النفطية وزيادة الإنتاج من النفط الذي ازداد ل ليسهم بنسبة بلغت نحو (5.5.5%) عام 2008 بعد أن كانت نحو (55.5%) عام 2007 (1) ، بينما جاء التراجع في المتوسط خلال السنوات (2009 – كانت نحو (53.9%) على أثر الازمة العالمية (أزمة الرهن العقاري العالمية) في عام 2008 التي أسهمت بتراجع حجم الصادرات النفطية و تراجع أسعار النفط إلى ما يقارب نحو (40) دولاراً للبرميل الواحد عام 2009 بعد ان كان نحو (47) دولاراً عام 2008 (2)، ناهيك عن التقلبات في النمو السنوي لهذا المتوسط في الأسعار الثابتة لعام 2007 بين السلب والإيجاب لا سيما النمو السلبي الحاصل في عام 2009 والبالغ نحو (-0.2 %) على أثر الأزمة المشار إليها سابقا، وعلى أثر التغيرات في أسعار النفط بعد عام 2014 و انعكاسات تداعيات الحرب مع العصابات الارهابية تراجع مستوى نصيب الفرد من الناتج إلى معدلات سلبية في عام 2015 وبلغ نحو (-2.77 %) بالأسعار الجارية، وفي الكثير في تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي مع تراجع اسعار النفط الخام التي كان لها الأثر الكبير في تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي مع تراجع اسعار النفط سواء بالأسعار الجارية أم الكبير الثابتة.

اما ما نتج من تغيرات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بعد عام 2017 و نظرا للزيادة في قيمة الناتج سواء بالأسعار الجارية أم الأسعار الثابتة والذي انعكس إيجابا بزيادة متوسط نصيب الفرد بمعدلات نمو إيجابية إلى نحو (18.2%و 0.7%) للسنوات (2018 و 2019) بالأسعار الجارية على التوالي لكل منها والى (0.01 و 3.2) بالأسعار الثابتة للسنوات المذكورة على التوالي لكل منها ايضا، ناهيك عن التغيرات في النمو السكاني هي الاخرى اسهمت في التأثير على نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي في الاعوام المذكورة .

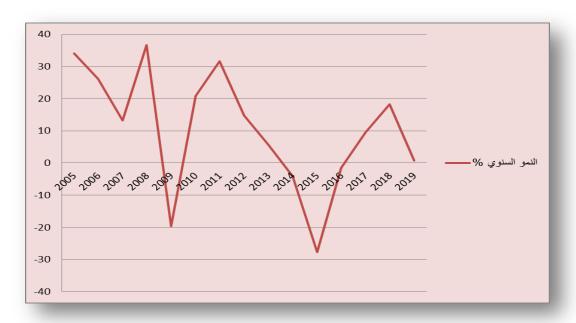
 $^{1 - \}frac{1}{6}$ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2008,2007,2008) ، صفحات متفرقة .

^{2 -} للمزيد من التفاصيل ، انظر في ذلك :

أ- اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين، دار المواهب ، النجف الاشرف، 2011 ، ص 181 . ب- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016 ، ابوظبي، 2017 ، ص 277 .

والشكل (11) يبين تطور النمو السنوي بالأسعار الجارية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2019)

الشكل (11) الشكل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تطور النمو السنوي بالأسعار الجارية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004–2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (11)

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات البطالة ونسب الفقر في العراق للمدة (2004-2004).

اولا: تحليل اتجاهات البطالة.

تعد البطالة بأشكالها المختلفة من اهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من الدول النامية والعراق احد هذه الدول، اذ لا يمكن لأي بلد في العالم ان يحقق التوظيف الكامل لجميع ابنائه، ويقف وراء ذلك العديد من الاسباب منها ارتفاع نسب الامية وتدني المستوى التعليمي والصحي وتخلف برامج التدريب والتأهيل وضعف النشاط الاقتصادي وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب اكبر قدر ممكن من الايدي العاملة، اضف الى ذلك عدم الاستقرار السياسي وتناقض برامج التنمية الاقتصادية المتبناة وارتفاع معدل النمو السكاني، وقد ادى ذلك كله الى بروز وتفاقم مشكلة البطالة، لاسيما في فئة الشباب وما يصاحبها ذلك من نتائج سلبية في بناء

المجتمع، فهي تسهم في ضياع الفرص الاساسية للحصول على الدخل ومن ثم التأثير في مستوى معبشة الفرد العراقي. (1)

ومن خلال رصد أوضاع سوق العمل في العراق خلال المدة (2019-2004) كما يعرضه الجدول (12) يتضح ان معدل البطالة كان قد بلغ (26.8%) في بداية المدة عام 2004 وهي نسبة عالية تعكس محدودية توفر فرص العمل في السوق العراقية، ويرجع السبب في ذلك الي توقف الكثير من المنشآت لاسيما العائدة الى التصنيع العسكري وحل الجيش العراقي وبعض الوزارات ، فضلا عن ما لحق بالعديد من المصانع والمعامل من تدمير خلال العمليات العسكرية عام 2003 ناهيك عن استمرار زيادة مخرجات التعليم، اما بعد هذا العام فقد استمرت معدلات البطالة بالانخفاض وصولا الي (11.70%) عام 2007، ويرجع ذلك بشكل رئيس الى المرحلة الانتقالية للسلطة والتوجه الحكومي لزيادة التوظيف في المؤسسات الحكومية وذلك لمعالجة مشكلة البطالة فضِّلا عن إعادة المفصولين السياسيين والتوجه نحو زيادة الانفاق للإسهام بتخفيض معدلات البطالة. (2) إلا انها عاودت بالارتفاع خلال السنوات (2008، 2009، 2010) بمعدلات بلغت نحو (15.34%، 14.3%) خلال السنوات (2008، 14.3%) على التوالي لكل منها، لأسباب كان من اهمها الزيادة في عدد السكان من (27.139) مليون نسمة عام 2004 الى نحو (30.577) مليون نسمة عام 2008 (3)، من جهة، والى تراجع اسعار النفط الخام العالمية من (94.45) دولار/ برميل عام 2008 الى (77.45) دولار/برميل عام $^{(4)}$ من جهة اخرى.

4- OPEC, Annual statistical bulletin (2008, 2011). https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

^{1 -} للتفاصيل انظر في ذلك:

أ- رجاء خضير عبود الربيعي، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة من (2007-2012) مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية والادارية، جامعة بابل، المجلد7، العدد4، 2015، ص .114

مي حمودي عبد الله الشمري، واقع البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد27، 2013، ص133-134.

²⁻ مصطفى حميد كزار ، الموازنة العامة العراقية في ظل تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدلات البطالة بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد26، العدد 121، 2020، ص 390.

^{3 -} وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010/2009، صفحات متفرقة.

ونظرا لانتعاش الاسواق النفطية وتحسن اسعار النفط بعد عام 2011 انخفض معدل البطالة وصولا الى (11.92%) عام 2012 ، ومن ثم معاودتها بالارتفاع عام 2013 والتقلب بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى خلال السنوات (2014–2019) ليصل اعلى معدل لها في عام 2018 ليبلغ نحو (12.8%) ويعزى هذا التقلب في معدلات البطالة الى اسباب عديدة منها ضعف اداء السياسات الاقتصادية المتبعة .

جدول (12) معدلات البطالة في العراق للمدة (2004–2019)

| 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | • |
|------|------|------|-------|------|-------|-------|-------|------|-------|------|-------|-------|------|-------|------|---|
| 12.8 | 12.8 | 13.6 | 10.82 | 10.4 | 10.95 | 11.28 | 11.92 | 11.0 | 12.43 | 14.3 | 15.34 | 11.70 | 17.5 | 17.97 | 26.8 | |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة، صفحات متفرقة.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الخطة الاستراتيجية الوطنية (2010–2014)، وثيقة الخطة، بغداد، 2010، ص25.

وتعرض الاقتصاد الوطني الى مجموعة من الصدمات كالصدمة الداخلية المتمثلة باحتلال مناطق من الاراضي العراقية من قبل العصابات الارهابية وما خلفه من اعمال تخريب ونهب وسلب ، وصدمة انخفاض أسعار النفط العالمية، على الرغم من تبني العراق سياسة التوظيف في القطاع العام والتوجه نحو رفع معدلات التشغيل لاستيعاب العاطلين عن العمل في الدوائر الحكومية المختلفة لاسيما وزارتي الدفاع والداخلية، الا ان تغير الظروف الأمنية وتزايد اعداد الخريجين وعجز القطاع الخاص لاستيعابهم السهمت بشكل مباشر في ارتفاع معدلات البطالة، وعدم تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية (2018–2022) في خفض معدل البطالة، ورفع نسبة العاملين في القطاع الخاص الى (58

^{1.} باسم خميس عبيد، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) ، مصدر سابق ، م 290.

%) من إجمالي عدد العاملين عام 2014، إذ بلغت هذه النسبة نحو (42٪) لعام 2015 على المستوى الوطني وهي بذلك لم تتغير كثيرا عن سنة 2011 البالغ 42٪(1)، من جملة الاسباب والتحديات الاخرى التي اسهمت في عدم استقرار نسب البطالة في العراق هي:

- 1. تذبذب إيرادات العراق من النفط الخام وما ولدته من عجز ظاهري في الموازنة انعكس على طبيعة سياسة الانفاق التي كانت انكماشية بشكل ملحوظ وخاصة النفقات الاستثمارية، الامر الذي عزز من حدة الركود الاقتصادي وعدم القدرة على توليد فرص عمل جديدة.
- 2. محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وضعف مرونته متأثرا بغياب بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار
 - 3. اتساع حدود نطاق قطاع الأعمال غير المنظم في الاقتصاد العراقي.
- 4. الفساد السبب الاكبر وعدم الاستقرار السياسي ادت الى عدم توفر فرص الاستثمار وضعف عناصر جذب الاستثمار ، وكذلك الزيادة الكبيرة جدا في اعداد الخريجين .

ثانيا: تحليل اتجاهات نسب الفقر في العراق للمدة (2004-2019).

يعد الفقر واحداً من القضايا التي حظيت باهتمام الباحثين على اختلاف تخصصاتهم وهو ظاهرة معقدة من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الأبعاد النفسية والإنسانية التي تتمثل بفقدان تقدير الذات والشعور بالفشل وسيطرة الملل عليهم، وانخفاض اليقظة الجسمية والعقلية⁽²⁾، وهي ظاهرة لا يخلو منها اي مجتمع مع الاخذ بنظر الاعتبار التفاوت في حجمها وطبيعتها والفئات المتغيرة منها، وتشترك جميع المفاهيم المطروحة في هذا الخصوص حول اتخاذ الحرمان المادي الذي تتجلى اهم مظاهرة في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني المستوى الصحي والتعليمي والوضع السكني، وكذلك فقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والازمات ، وبذلك يتجلى الفقر في عدم القدرة على تحقيق مستوى معيناً من المعيشة المادية يمثل الحد الادنى المعقول والمقبول في مجتمع ما ، ويمكن اعتبار الدخل مؤشراً واضحاً يفسر الفقر بانه نقص القدرة على ايفاء الحاجات. (3)

^{1 -} وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، حزيران 2018، ص30

 ^{2 -} رجاء خضير عبود الربيعي، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة من (2007-2012) مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية والادارية ، مصدر سابق، ص109.

 ^{3 -} حلا زيدان المعاضيدي، احمد ابراهيم عبد منصور ، الفقر: المفهوم والاسباب العراق انموذجاً ، مجلة تتمية الرافدين،، المجلد35، العدد114، 2013، ص102.

ولمعرفة التطورات في نسب الفقر في العراق يمكن متابعة البيانات الواردة في الجدول (13) الذي يبين ان نسب الفقر في العراق قد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة وكان اعلى نسبة للفقر في العراق سجلت في عام 2011، وقد بلغت نحو (29.6%) في حين ان ادني نسبة كانت في عام 2005 وقد بلغت نحو (11.02%)، اما خلال المدة ما بين (2007-2011) فان نسب الفقر قد شهدت ارتفاعاً مستمراً بلغت على المعدلات الاتية (22.4 % 25.2،%، 27.4%، 28.02%، و 29.65%) خلال سنوات المدة المذكورة على التوالي لكل منها، وسبب ذلك تعرض البلد الى حالة من عدم الاستقرار السياسي الذي شهده ما بعد الاحتلال العسكري الاجنبي وانتشار ظاهرة الارهاب ، فضلا عن انتشار ظاهرة الفساد التي ألقت بظلالها على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي، وخاصة خلال أعوام إطلاق استراتيجية التخفيف من الفقر الأولى (2010-2014)، والتي تركت آثارها السلبية على مسيرتها، والنتائج المرجوة منها، وفرضت تحديات جديدة أضيفت إلى تلك التحديات التي تعاملت معها تلك الاستراتيجية، واصبح تنفيذها ومراجعتها هاجسا أمام اللجنة الفنية الدائمة لسياسات التخفيف من الفقر وادارة تنفيذها، وعلى الرغم من نقص التمويل وتبدل الظروف الأمنية، استمر التنفيذ وحققت بعض النتائج وإن كانت اقل بكثير مما مخطط له⁽¹⁾، وقد بدأ تنفيذ خطة تخفيف الفقر فعليا في عام 2012 على اثر تخصيص مبلغ نحو 445 مليار دينار من الموازنة الاستثمارية الاتحادية لعام 2012 لتنفيذ 24 نشاطاً وتم رفع التخصيص الى 606 مليار دينار عام 2013 لشمول انشطة جديدة ، وكان لتنفيذ تلك الانشطة الخاصة بتخفيف الفقر اثرٌ في خفض نسبة الفقر من 29.6% عام 2011 الي 19.8% عام $2013^{(2)}$ ، وفي عام 2014 ونتيجة لتعرض البلد الى ازمة مزدوجة تمثلت بالأزمة المالية عام 2014 وازمة الارهاب معا واستمرارها (3)، فان التقديرات قيد التحليل وما تشير اليه من ارتفاع في نسب الفقر في النصف الثاني من عام 2014 الى نحو 22.5%، الامر الذي يعنى ان التدهور الامنى الذي حصل في عام 2014 لثلاث محافظات (نينوى والانبار وصلاح الدين) قد ترك آثاراً سلبية في مستوى الرفاه وارتفاع نسبة الفقر في العراق بزيادة حوالي 3.6 نقاط، فضلا عن أن ذلك أفضى إلى أن ينحدر الفقراء بعيدا عن

¹ – وزارة التخطيط، والبنك الدولي، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018–2022)، بغداد، ك 2018، ص 1 .

^{2 –} وزارة التخطيط، الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر، تقرير متابعة تنفيذ انشطة استراتيجية التخفيف من الفقر، بغداد، 2014، ص6.

^{3 -} وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022) مصدر سابق، ص131.

خط الفقر، بمعنى فقدان المكاسب المتحققة بين عامي 2007 و 2012 ، ناهيك عن ازدياد نسبة الفقر في إقليم كردستان كنتيجة لموجة النزوح الكبيرة من المحافظات الواقعة تحت احتلال العصابات الارهابية وفقدان فرص العمل وزيادة التنافس عليها، والضغط أيضا على السلع والخدمات وتضاعف نسبة الفقر لتصل فيها إلى 41.2%. (1)

جدول (13) تقديرات نسب الفقر في العراق للمدة (2004–2019)

| 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | السنة |
|-------|-------|------|-------|-------|------|------|------|------|-------|------|------|------|------|-------|------|-------------|
| 20.01 | 20.05 | 20.1 | 20.06 | 20.04 | 22.5 | 19.3 | 18.9 | 29.6 | 28.02 | 27.4 | 25.2 | 22.4 | 16.9 | 11.02 | 28.7 | نسب الفقر % |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة والعودة الى المسار التنموي، 2021، بغداد، تموز 2021، ص 38.
 - البرنامج الانمائي للامم المتحدة (UNDP) تقرير التنمية البشرية لعام 2014 ، ص 200.

وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في اطار هدف القضاء على الفقر عام 2018 والاقتراب من تحقيقه وصولا الى ما نسبته 20.05%، الا ان الازمات المتتالية قادت الى تآكل المكاسب المتوقعة ولم يؤد الجهد المتبع للتصدي للفقر الى معالجة الفقر واشكال الحرمان المتعددة⁽²⁾، اذ يلحظ من خلال الجدول قيد التحليل تقويض محاولة خفض نسبة الفقر ومراوحتها على حالها تقريبا وصولا الى نسبة 10.00% عام 2019 نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية والامنية، اما على المستوى المناطقي تشير التقارير الى ان هناك تباينا مكانيا واضحا في معدلات الفقر بين اقل المحافظات فقرا

^{1 -} وزارة التخطيط، والبنك الدولي، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)، مصدر سابق ، ص 40

 ^{2 -} وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة والعودة الى المسار التنموي 2021، مصدر سابق، ص 38.

(السيلمانية 4.5%) واكثرها فقرا (المثنى 52.1%) وما يزال الفقر اكبر في جنوب العراق بسبب المشكلات التاريخية المتوارثة الناتجة اساسا عن التباين المكاني في التنمية وتركيزها خلال الحقب الماضية على المحافظات الاكبر (بغداد والبصرة والموصل)وطبيعة اقتصاد المحافظات الجنوبية المعتمد على الزراعة والصعوبات التي يواجها هذا القطاع بسبب التغير المناخي الذي اثر سلبا عليه في تلك المحافظات، وان كانت تلك المعدلات مرتفعة في المحافظات المحررة (نينوى وكركوك وديالى والانبار وصلاح الدين) بسبب ما عانته اثناء الحرب ضد التنظيمات الارهابية ، لذا فان نينوى وحدها تضم حوالي خمس عدد الفقراء في العراق بينما تضم بغداد حوالي 11% منهم. (1)

وعلى اية حال فان هناك عوامل اساسية هامة قد اسهمت في زيادة معدلات الفقر كان من اهمها ما يأتى:

- 1. ضعف دراسات الجدوى للمشاريع الموجهة للتقليل من نسب الفقر، مما انعكس سلباً على مواصفات وكلف تلك المشاريع.
- 2. الازمة الاقتصادية والمالية التي نتجت اصلا عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن ثم انخفاض عوائد البلد من النفط الخام.
 - 3. عدم تكامل مشاريع الاستراتيجية مع اهداف خطط التنمية مما ولد حالة من الانفصام بينهما.
- 4. تم الاعتماد على مؤشرات الاداء بينما تم اهمال مؤشرات الاثر مما ادى الى عدم توفر معلومات دقيقة عن احوال الفقراء وضعف نقاط الاستهداف وتسرب مزايا تنفيذ بعض المشاريع لغير الفقراء.
- 5. افتقار بعض المشاريع الى التخطيط على وفق رؤى واقعية تخدم حال الفقر في المحافظات وتلبى احتياجات الفقراء وعليه اختلفت الانشطة في نسب تنفيذها .
 - 6. سوء الادارة والفساد المالي والاداري وسبقتها الحروب وعدم الاستقرار الامني والسياسي .

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات قطاع التربية والتعليم

يعد التعليم من اهم جوانب التنمية، لما له من اثر كبير في رفد عملياتها بالعقول النيرة ودورها في زيادة الانتاج، فالعامل المتعلم اكثر انتاجية من العامل غير المتعلم، لذا فالاهتمام بطرق ووسائل التعليم من المراحل الابتدائية والى مراحل التعليم العالي له اثره الواضح في رفع مستوى التنمية البشرية، خاصة وان غالبية مدخلات المشاريع الانتاجية والمؤسسات الاقتصادية والادارية هي من مخرجات المؤسسات التعليمية ، فالارتقاء بالتعليم هو السبيل لتطور وازدهار البلد في شتى

^{1 -} وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التتمية المستدامة، بغداد، 2019، ص35-40.

المجالات، وهذا ما اكده الفريد مارشال من خلال تعريفه للتعليم على انه (استثمار قومي يهدف الى تحقيق نوعين من المنافع، الاول يتمثل بزيادة الدخل والثاني يمتثل بمنافع غير مباشرة)⁽¹⁾ ،اذ اهتمت أدبيات التتمية البشرية بالجانب التعليمي بوصفه أداة لتحقيق الثقافة وربط احتياجات سوق العمل بالتعليم فضلا عن ان التعليم حق انساني للجميع.

اولا: تحليل مؤشرات قطاع التربية

1. التطور الكمى والنوعى لرياض الاطفال في العراق

إن مرحلة رياض الأطفال (التعليم قبل الابتدائي) تعد مرحلة تربوية هامة لا تقل أهميته عن المراحل التعليمية الأخرى وهي المرحلة الأساس لجميع المراحل التربوية القادمة⁽²⁾ ، لأنها تمثل المرحلة الاولى من مراحل التعليمية المختلفة ، وكونها أساس في نمو شخصية الإنسان وتشكيل سماته وتطوريها وتنميته ، من أجل تنشئة مواطن صالح نافع.⁽³⁾

وفي صدد الحديث عن هذه المرحلة يلاحظ ان رياض الاطفال في العراق في عام 1926 لم تكن محددة المعالم ولا الأهداف التي اسست من اجلها، ولم يتم وضع برامج تربوية لتحقيقها، ولم تتبلور تلك الاهداف الا في عام 1944 وكانت عامة وتضمنت الاتي: (4)

- 1. العناية بصحة الطفل وتكوين العادات الصحية وتعويده على النظافة.
 - 2. تحريك فعاليات الطفل والعناية بتربيته العقلية.
 - 3. توجيه الطفل توجيها روحيا.

اما الاهداف التربوية التي تم وضعها في عام 1964 تمثلت بالآتي:

1. مساعدة الاطفال على اكتساب المهارات والمعلومات.

1 - سعيد على محمد العبيدي، عبد القادر فخري هندي، واقع مؤشرات النتمية البشرية في العراق للمدة (2003- 1 - سعيد على محمد العبيدي، عبد القادر فخري هندي، والادارية، 2018، الملد20، العدد 23، ص 79.

- 2 شيماء احمد محمد، تقييم واقع كفاءه توزيع الخدمات المكانية والوظيفية لرياض الاطفال الحكومية في مدينه دهوك دراسة استطلاعية على رياض الاطفال في مدينة دهوك، المؤتمر الدولي الشامل للقضايا النظرية وسبل معالجتها العملية جامعه دهوك ، المجلد الأول، يناير 2021 ، دار الرافد للنشر، دهوك، ص62
- 3 امل اسمر زبون، و فاضل عباس كاظم، الاستثمار في التعليم مدخل عام للتتمية البشرية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 1، ص154.
- 4 زينب خنجر مزيد، نشأة رياض الاطفال في العراق ، بحث منشور ، 2021 ،ص 12، متاح على الموقع : https://www.researchgate.net/publication/354849687_nshat_ryad_atfal_fy_alraq.

- 2. مساعدة الاطفال في ان يتقدموا باستمرار في امكانية التعبير عن انفسهم عن طريق اللغة والفن، وان يوسعوا من فهمهم ومعلوماتهم عن المحيط المادي.
 - 3. مساعدة الاطفال في ان يزيدوا من فهمهم وتقديرهم بطبيعة الحياة في البيت والمجتمع.

ولغرض متابعة التطور في اعداد الإطفال الملتحقين في رياض الاطفال خلال مدة البحث، يمكن ملاحظة بيانات الجدول (14) التي تشير الى ان عدد الاطفال الملتحقين برياض الاطفال واعضاء الهيأة التعليمية قد شهد ارتفاعاً خلال مدة الدراسة اذ ازداد من (72208) تلاميذ بينما بلغ عدد أعضاء الهيئة التعليمية نحو (4607)، ليصل الى نحو أعضاء الهيئة التعليمية نحو (6005) معلمين خلال العام الدراسي (17910) تلاميذ وعدد أعضاء الهيئة التعليمية نحو (6005) معلمين خلال العام الدراسي (2018–2019) وكان متوسط النمو السنوي لعدد التلاميذ خلال مدة البحث قد بلغ نحو (7%) اما المتوسط السنوي لعدد رياض الاطفال خلال مدة البحث قد بلغ نحو 2% ، في حين متوسط النمو السنوي لعدد المعلمين قد بلغ نحو (2.1%) ، مما يعني نزايد عدد الاطفال وارتفاع معدل نموهم مقارنة بعدد الرياض والمعلمين، الامر الذي يشير الى التلكؤ الواضح في الاهتمام بالبنى التحتية لرياض الاطفال وعدم السعي الى زيادة عدد المعلمين مقارنة بتزايد عدد الملتحقين برياض الاطفال، ناهيك عن تزايد عدد الاطفال لكل روضة عام 2004 الى (242) طفل لكل روضة من جهة، وتزايد مؤشر طفل لكل معلم من 15 عام 2004 الى 30 تلميذ لكل معلم عام 2019.

جدول (14) تطور مؤشرات مرحلة تعليم رياض الاطفال الحكومي في العراق للمدة (2004-2019)

| طفل لكل | طفل لكل | النمو | عدد | النمو | <i>316</i> | النمو | عدد رياض | السنة |
|---------|---------|---------|----------|---------|------------|---------|----------|---------|
| معلم | روضة | السنوي% | المعلمين | السنوي% | الإطفال | السنوي% | الإطفال | |
| 16 | 130 | | 4607 | | 72208 | | 557 | 2004 |
| 15 | 138 | 10.2 | 5079 | 7.6 | 77700 | 1.3 | 564 | 2005 |
| 16 | 146 | 8.3 | 5502 | 10.3 | 85666 | 4.1 | 587 | 2006 |
| 16 | 138 | -4.5 | 5256 | -4.8 | 81536 | 0.3 | 589 | 2007 |
| 17 | 146 | -4.8 | 5006 | 5.0 | 85592 | -0.5 | 586 | 2008 |
| 21 | 175 | 2.8 | 5148 | 24.0 | 106147 | 3.6 | 607 | 2009 |
| 23 | 199 | 4.0 | 5353 | 18.1 | 125391 | 4.0 | 631 | 2010 |
| 26 | 218 | 2.3 | 5475 | 12.6 | 141158 | 2.7 | 648 | 2011 |
| 27 | 233 | 2.9 | 5633 | 9.3 | 154252 | 2.0 | 661 | 2012 |
| 29 | 247 | 4.9 | 5909 | 10.3 | 170138 | 4.4 | 690 | 2013 |
| 29 | 248 | 2.9 | 6083 | 3.9 | 176730 | 3.3 | 713 | 2014 |
| 27 | 176 | -21.7 | 4765 | -27.4 | 128326 | 2.1 | 728 | 2015 |
| 28 | 239 | 15.6 | 5509 | 20.8 | 155057 | -10.9 | 649 | 2016 |
| 28 | 236 | 2.7 | 5660 | 1.9 | 158032 | 3.1 | 669 | 2017 |
| 29 | 240 | 5.2 | 5952 | 9.1 | 172376 | 7.5 | 719 | 2018 |
| 30 | 242 | 0.9 | 6005 | 3.9 | 179101 | 2.8 | 739 | 2019 |
| 23 | 197 | 2.1 | | 7.0 | | 2.0 | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2013-2017) ، بغداد ،2013 ، ص 204 .
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مجموعات احصائية لسنوات مختلفة ، صفحات متفرقة .

ويعود السبب في ازدياد عدد الاطفال ونموهم السنوي خلال السنوات (2009–2014) إلى التحسن النسبي في دخول الأفراد إلى جانب الزيادة الحاصلة في معدلات الولادة مما كان له الاثر الايجابي عَلَى زيادة أعضاء الهيئة التعليميّة لمواكبة الزيادة في عدد الاطفال الملتحقين، فضلا عن زيادة او ارتفاع رواتب المعلمين، بينما يمكن ايعاز الانخفاض الحاصل في اعداد رياض الاطفال عام 2016 وبمعدل نمو سلبي بلغ نحو (10.9%) الى ما شهده البلد من عمليات ارهابية في بعض المحافظات و منها محافظة نينوى وصلاح الدين واجزاء كبيرة من الانبار اسهمت بعزوف العائلات

العراقية عن الحاق أبنائها نتيجة لذلك، مع انخفاض دخلهم خلال هَذِهِ المدة ، بالإضافة إلى انخفاض التخصيصات المالية لافتتاح رياض أطفال حكومي ، ومع استقرار الوضع الأمني ازداد عدد المعلمين ومن ثم عدد رياض عام 2019 لتبلغ نحو (739) روضة .

والشكل (12) يبين تطور النمو السنوي لعدد الاطفال في رياض الاطفال في العراق للمده (2004-2009) (2019)

شكل (12) تطور النمو السنوي لعدد الاطفال في رياض الاطفال في العراق للمده (2004-2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (14)

2. التطور الكمي والنوعي للتعليم الابتدائي في العراق

تعد مرحلة التعليم الابتدائي واحدة من أهم مراحل التعليم بوصفها تهتم بتربية الطفل وتهيئته ليصبح فرداً ناجحاً في حاضره ومستقبله ، فضلا عن كونها الأساس الذي تبنى عليه المراحل اللاحقة من التعليم ، والتي هي الأساس بعد رياض الاطفال في توفير الحد الادنى من التعليم (1)، ومدتها التعليمية في العراق (6) سنوات ومن الفئة العمرية (6) سنة، وتعمل الدولة على توفيرها لجميع الاطفال ممن هم في سن المدرسة، وغالبا ما يتم توفير المستلزمات والاحتياجات المادية والمالية والبشرية كافة لها نظرا لأن اعداد الطلبة المسجلين فيها يفوق في الغالب اعداد الطلبة المسجلين في المراحل التي تليها فضلا عن انها وحدة تعليمية متكاملة يعتمد عليها في انجاح السياسة التعليمية

¹ ضياء صالح مهدي العطار، مرحلة التَّعليم الابتدائي في العراق: الواقع والاتجاهات (دراسة تحليلية)، جامعة كربلاء ، مجلة الباحث، العدد الثامن، 2013، ص2.

كخطوة اساس للمراحل اللاحقة (1) ، والجدول (15) يبين التطور الكمي في مرحلة التعليم الابتدائي في العراق للمدة (2004-2019) .

جدول (15) التطور الكمي في مرحلة التعليم الابتدائي في العراق للمدة (2004-2019)

| عدد التلاميذ لكل مدرسة | عدد التلاميذ لكل معلم | النمو السنوي% | عدد الهيئة التعليمية | النمو السنوي% | عدد المدارس | النمو السنوي % | عدد التلاميذ | السنوات |
|---------------------------------|--------------------------|------------------|-------------------------|------------------|----------------|----------------------|--------------|---------|
| 312 | 21 | | 211136 | | 13914 | | 4334609 | 2004 |
| 339 | 20 | -9.1 | 191852 | -20.0 | 11129 | -13.1 | 3767369 | 2005 |
| 333 | 17 | 22.0 | 234139 | 6.3 | 11828 | 4.6 | 3941190 | 2006 |
| 342 | 18 | 1.2 | 236968 | 2.6 | 12141 | 5.3 | 4150940 | 2007 |
| 346 | 18 | 0.1 | 237130 | 3.0 | 12507 | 4.4 | 4333154 | 2008 |
| 342 | 18 | 8.3 | 256832 | 4.9 | 13124 | 3.7 | 4494955 | 2009 |
| 341 | 18 | 3.0 | 264604 | 4.3 | 13687 | 3.9 | 4672453 | 2010 |
| 342 | 18 | -0.5 | 263412 | 2.6 | 14048 | 4.1 | 4864096 | 2011 |
| 349 | 19 | 3.2 | 271734 | 4.5 | 14674 | 5.3 | 5124257 | 2012 |
| 353 | 19 | 2.2 | 277792 | 3.3 | 15156 | 4.4 | 5351319 | 2013 |
| 352 | 19 | 3.5 | 287502 | 4.3 | 15807 | 3.9 | 5558674 | 2014 |
| 397 | 19 | -22.3 | 223310 | -31.8 | 10779 | -22.9 | 4283044 | 2015 |
| 362 | 20 | 11.0 | 247919 | 20.4 | 12973 | 16.7 | 4997052 | 2016 |
| 585 | 21 | 4.8 | 259836 | 8.1 | 14024 | 9.5 | 5473997 | 2017 |
| 388 | 22 | 10.1 | 286097 | 13.8 | 15965 | 13.2 | 6197870 | 2018 |
| 377 | 22 | 1.6 | 290664 | 8.0 | 17235 | 4.9 | 6501053 | 2019 |
| | | 2.6 | | 2.3 | | 3.2 | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مجموعات احصائية لسنوات مختلفة ، صفحات متعددة .

¹ احمد جودة ، تاريخ التربية والتَّعليم في العراق واثره على الجانب السياسي، الجزئين الاول والثاني، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان ، 2016، ص212 .

حققت ارتفاعاً ملحوظاً اذ تشير البيانات الواردة في هذا الجدول الي إن المدة (2004-2019) في كل من عدد الملتحقين وأعضاء الهيئة التعليمية ما عدا سنة 2015 التي شهدت انخفاضاً في المؤشرات المذكورة التي سياتي ذكر اسبابها لاحقاً، فبينما كان عدد التلاميذ الملتحقين سواء من الذكور ام الإناث (4334609) تلاميذ عام 2004 ازداد ليصل إلى (6501053) تلميذاً عام 2019 وبمعدلات نمو كانت متباينة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، وبلغ متوسط النمو السنوي لعدد التلاميذ خلال المدة قيد التحليل نحو 3.2%، وكذلك يلحظ ان المدة نفسها شهدت ارتفاعا ملحوظا في اعداد الهيئة التعليمية من (211136) معلماً عام 2004 إلى (290664) معلماً عام 2019 وبمتوسط نمو للمدة كلها بلغ نحو (2.6%)، ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن الايرادات العامة الناتجة عن تحسن الايرادات النفطية وزيادتها من (32.593) تريليون دينار عام 2004 الى (99.217) تريليون دينار عام 2019 التي كان لها الاثر الايجابي في التوجه نحو زيادة تمويل الانفاق العام لاسيما الانفاق الفعلى على قطاع التربية، فضلا عن إدراك الاسرة لأهمية التعليم لكون هَذِهِ المرحلة هي مرحلة الزامية تلزم الحكومة الاسرة بإدخال ابنائها اليها، ونتيجة لهذا الارتفاع زادت أعداد المدارس للمدة نفسها لتحقق معدل نمو سنوي موجب بلغ نحو (2،38%)، ويعزى السبب في تزايد اعداد التلاميذ ونموها السنوي خلال السنوات (2004-2014) الى اسباب عدة كان من اهمها تحسن الوضع الاقتصادي للعراق خلال هذه المدة من جهة، وتغير النظرة حول اهمية التعليم لكونه يسهم بها التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة اخرى ، بينما جاء الانخفاض بسبب استثناء محافظتي نينوي والانبار نظرا لسيطرة العصابات الارهابية عليها⁽²⁾.، وعلى اثر عودة الامور الى طبيعتها ازداد عدد التلاميذ ما بعد عام 2017 وحتى نهاية مدة البحث، ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال، ان الزيادة في اعداد التلاميذ تعد امرا طبيعيا نتيجة ازدياد اعداد سكان العراق ونموه السنوي، فكلما زاد عدد السكان ازداد الطلب للالتحاق الى التعليم لاسيما وان عدد السكان في العراق ازداد من (27.139) مليون نسمة عام 2004 الى (39.128) مليون نسمة عام 2019، فضلا عن توسع بعض المدارس من خلال القيام بإضافة صفوف اخرى جديد لاستيعاب اعداد اكثر من التلاميذ وفي

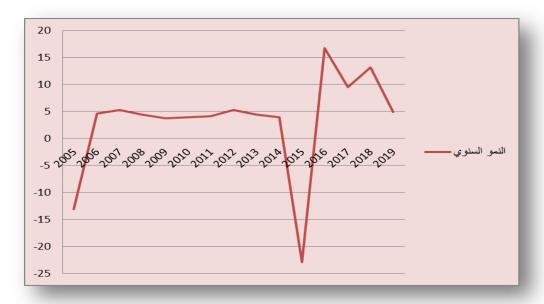
¹ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المديرية الحسابات القومية، الحسابات الموحدة، سنوات متفرقة

² جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، احصائيات النَّعليم 2015-2016، ص 2 .

جميع محافظات العراق⁽¹⁾، كما يمكن ايعاز اسباب ارتفاع اعداد اعضاء الهيئة التعليمية سنوياً نظرا الإعادة التعيين واعادة المفصولين.

والشكل (13) يبين تطور النمو السنوي لعدد التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي في العراق للمدة (2019–2004)

شكل (13) تطور النمو السنوي لعدد التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي في العراق للمدة (2004–2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (15)

3. التطور الكمي والنوعي للتعليم الثانوي في العراق.

لقد حددت منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) التعليم الثانوي بانه المرحلة الوسطى من سلم التعليم العام، وهي المرحلة اللاحقة للتعليم الابتدائي وما قبل مرحلة التعليم الجامعي سواء في البلدان النامية ام المتقدمة ، وفي العراق استخدم مصطلح التعليم الثانوي دلالة على المرحلة الثانية من الدراسة التي تلي مرحلة التعليم الابتدائي ، فضلا عن انها مرحلة بناء الطالب لاكتشاف

¹ وسام حاتم سلمان، دور التتمية في مواجهة تحديات ظاهرة تسرب التلاميذ في المدراس الابتدائية (نظرة اقتصادية)، مجلة الدراسات التربوية ، المجلد13، العدد52، 2020، ص318.

ميولهم وقدراتهم وتنميتها لأجل الحصول على مزيد من التخصص سواء في الجانب العلمي ام في الجانب العلمي الم في الجانب التطبيقي (1)

ومن خلال مؤشرات التعليم الثانوي الواردة في الجدول (16)، يتضح ان هناك ارتفاعاً في معدلات الالتحاق في هذه المرحلة عدا السنوات (2005-2006) التي شهدت فيها اعداد الطلبة انخفاضا سياتي ذكر اسبابه لاحقا ، فبعد ان كان عدد الطلاب الملتحقين نحو (1571288) طالباً في عام 2004 ازداد ليصل الى (3140110) طلاب عام 2019 وبمعدلات نمو متباينة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، وكان اعلى معدل نمو سنوي عام 2016 وقد بلغ نحو (20.2%) ، وبمتوسط نمو سنوي للمدة كلها بلغ نحو (5.2%) ، ويعزى سبب الانخفاض الحاصل في اعداد الطلاب عامي (2005 و 2006) وبنمو سلبي بلغ نحو (-8.5%، و-3.4%) على التوالي الى التسرب من المدارس بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي كان لها دور رئيس في التأثير في معدلات الالتحاق الصافي التعليم الثانوي ⁽²⁾، ومن ثم زيادتها بمعدلات نمو اعلى -لاسيما عام 2009 وعام 2012 بنمو قدره نحو (9.1% و13.2%) على التوالى لكل منها، ومعاودتها بالانخفاض من (2528133) طالباً عام 2014 الى (2032880) طالباً عام 2015 وكان اعلى معدل نمو سلبي لأعداد الطلاب الملتحقين في عام 2015 قد بلغ نحو (-19.6%) ، ويعزى ذلك الى الظروف الامنية الناتجة عن الحرب مع العصابات الارهابية التي كان لها الاثر السلبي في الاتجاه نحو غلق معظم المدارس في محافظات (نينوي، الانبار، وصلاح الدين) آنذاك وما تركته تلك الاوضاع من هدر في الفرص التعليمية وتلكؤ دوام الطلبة في تلك المحافظات وهذا ما شكل ضغطا على الموازنة العام لقطاع التربية وفقدان التخصيصات المالية التي بالإمكان استثمارها لتوليد فرص تعليمية خرى .(3)

1- محمد جواد جاسم الجزائري، التَّعليم الثانوي في العراق 1968-1979 (دراسة تاريخية وثائقية) ، جامعة الكوفة ، محمد جواد بالكوفة ، المجلد 1، الاصدار 27، 2016، ص57.

^{2 -} جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التتمية الوطنية للسنوات (2017-2013)، بغداد، 2017، ص 155-

 ^{3 -} زيد حبيب المحياوي ، تأثير النزاعات على مسار النتمية المستدامة في العراق - رؤية استشرافيه ، اطروحة
 دكتوراه مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،2020 ، ص 151.

جدول (16) التطور الكمي والنوعي في مرحلة التعليم الثانوي في العراق للمدة (2004–2019)

| طالب لكل | طالب لكل | النمو | 315 | النمو | 215 | النمو | عدد الطلاب | السنة |
|----------|----------|---------|----------|----------|---------|----------|------------|---------|
| مدرسة | مدرس | السنوي% | المدرسين | السنوي % | المدارس | السنوي % | | |
| 368 | 19 | | 83358 | | 4269 | | 1571288 | 2004 |
| 402 | 19 | -8.8 | 76008 | -16.2 | 3576 | -8.5 | 1437842 | 2005 |
| 354 | 12 | 46.7 | 111483 | 9.6 | 3920 | -3.4 | 1389017 | 2006 |
| 363 | 13 | 1.9 | 113556 | 4.8 | 4109 | 7.4 | 1491933 | 2007 |
| 367 | 14 | 1 | 114745 | 6.2 | 4364 | 7.5 | 1603624 | 2008 |
| 368 | 14 | 12 | 128477 | 9 | 4756 | 9.1 | 1750049 | 2009 |
| 362 | 14 | 5.8 | 135964 | 9 | 5182 | 7.3 | 1877340 | 2010 |
| 357 | 14 | 0.4 | 136446 | 5.6 | 5472 | 4.1 | 1953766 | 2011 |
| 366 | 16 | 3.6 | 141355 | 10.4 | 6041 | 13.2 | 2211421 | 2012 |
| 373 | 16 | 3.5 | 146276 | 6.4 | 6425 | 8.3 | 2394678 | 2013 |
| 357 | 16 | 9.6 | 160323 | 10.2 | 7083 | 5.6 | 2528133 | 2014 |
| 410 | 16 | -19.7 | 128667 | -30.1 | 4953 | -19.6 | 2032880 | 2015 |
| 406 | 17 | 9.8 | 141300 | 21.6 | 6022 | 20.2 | 2442935 | 2016 |
| 397 | 18 | 5.3 | 148832 | 9.7 | 6605 | 7.4 | 2624140 | 2017 |
| 392 | 18 | 10.7 | 164744 | 13.3 | 7485 | 11.8 | 2933539 | 2018 |
| 386 | 19 | 2.2 | 168330 | 8.7 | 8139 | 7 | 3140110 | 2019 |
| 377 | 16 | 5.6 | | 5.2 | | 5.2 | | المتوسط |

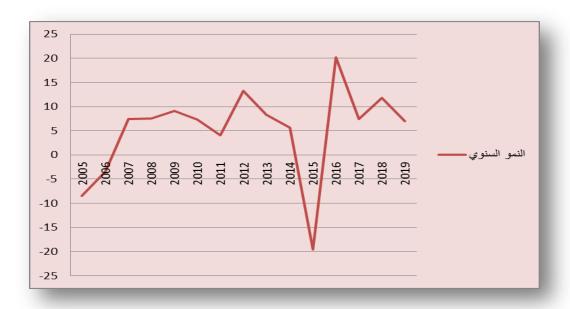
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعات الاحصائية السنوية، لسنوات مختلفة ، صفحات متفرقة .

والشكل (14) يبين تطور النمو السنوي لعدد الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي في العراق للمدة (14) (2019–2004)

شكل (14)

تطور النمو السنوي لعدد الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي في العراق للمدة (2004-2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (16)

اما ما يتعلق بمؤشري (طالب لكل مدرس) و (طالب لكل مدرسة) ، فانه يلحظ من الجدول نفسه قيد التحليل ان هناك تقلبا واضحا في قيم المؤشرين المذكورين ، ففيما يخص مؤشر طالب لكل مدرس يتضح ان هناك انخفاضا لاسيما بعد عام 2005 من (19) طالباً لكل مدرس الى نحو (14) طالباً لكل مدرس لاسيما في السنوات (2006–2011) ويعود ذلك بشكل رئيس الى زيادة النمو السنوي لأعداد المدرسين مقارنة بالنمو السنوي لعدد الطلاب خلال تلك السنوات ، بينما يوعز ارتفاعه بعد عام 2012 من (16) طالباً لكل مدرس عام 2019 الى زيادة النمو في اعداد الطلاب مقارنة بالنمو الحاصل في اعداد المدرسين.

وفيما يخص المؤشر الآخر (طالب لكل مدرسة) كان هو الاخر في حالة تذبذب وبمتوسط بلغ نحو (377) طالباً لكل مدرسة، وان كان بسيطا باستثناء السنوات (2015، و2016) التي بلغ فيها نحو (410) طلاب لكل مدرسة عام 2015 ونحو (406) طلاب لكل مدرسة عام 2016، فهو يعزى بشكل أساس الى سيطرة العصابات الارهابية على بعض المحافظات ولجوء ابنائها الى محافظات اخرى ليرتفع عدد الطلاب في المحافظات التي تم النزوح اليها.

4. التطور الكمى والنوعى للتعليم المهنى في العراق.

يحتل التعليم المهني ضمن العملية التربوية مكانة مهمة لأي بلد نظرا لعلاقته الوطيدة بسوق العمل، من خلال القدرة على تنفيذ المهام الموكلة الى الخريجين منهم بالإسهام في الإنتاج الفردي أو الجماعي ضمن تخصصاتهم ،كما يشكلون حلقة وصل بين التقنيين والعمال غير المهرة في هرم القوى العاملة بالمؤسسة .(1)

ويعرفه فلاته عام 1994 بانه ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي بالإضافة إلى اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم بها مؤسسات نظامية. (2) ويهدف التعليم المهني الى مجموعة من الاهداف، من اهمها ما يأتي: (3)

- 1. تنمية المعارف والمهارات والقدرات المهنية المطلوبة لممارسة المهنة المستقبلية لدى الافراد.
- 2. تهيئة الكوادر الفنية للمشاركة في عملية التنمية وخلق عناصر محترفة في مجال العمل المهنى التنافسي في المستقبل المهنى.
 - 3. مساعدة الطلاب للتكيف المهنى مع التغييرات في الإجراءات الإنتاجية التي يقوم بها.
 - 4. تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلباته في ضوء التغيرات والتطورات التكنولوجية.
 - 5. الاسهام في اكتساب المعرفة المهنية والاقتصادية والمهارات المهنية.
- 6. تغذية الاقتصاد بموظفين مؤهلين قادرين على المنافسة في سوق العمل المهني المحلي والدولي على حد سواء ، وضمان الانسجام بين سوق العمل سريع التغير ونظام التعليم والتدريب المهني.
- 7. تكييف القدرات المهنية والتعليمية للناس مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة لدعم العمل الحر وريادة الأعمال.

وقد قسمت مجالات التعليم المهني في العراق على مجموعةٍ من الأقسام تتمثّل بما يأتى:

1. التعليم الصناعي: ويضم اختصاصات متعددة منها (الكهرباء و السيّارات و المعادن و ميكانيك عام و صيانة الحاسبات و الاتصالات و تبريد وتكييف و السباكة و الرسم الهندسي و الطباعة).

 ^{1 -} عبد الحسين أحمد زوليف وآخرون، الإهدار الكمي في التعليم العام والمهني في العراق، مجلة دراسات تربوية،
 وزارة التربية، مركز البحوث والدراسات التربوية، المجلد1، العدد4،ت1 2008، ص14.

 ^{2 -} مصطفى فلاته ، إعداد معلم التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج،
 الرياض، 1994، ص 23.

^{3 –} ربدا العكاشة، أهداف التعليم المهني في الحياة المهنية، 7 ك 1 2020، متاح على الموقع. https://e3arabi.com/?p=702992

- 2. التعليم التجاري: وهو اختصاص عام يتعلق بالمحاسبة والمخازن.
 - 3. التعليم الزراعي: ويتعلق بالتربة واختصاصات زراعية اخرى.
 - 4. الفنون التطبيقية.

ولمعرفة النطور الحاصل في مؤشرات التعليم المهني يمكن متابعة البيانات الواردة في الجدول (17) الذي يتضح منه، ان هناك نقلبا واضحا في النمو السنوي سواء في اعداد الطلاب الم في اعداد المدارس ام في عدد اعضاء الهيئة التدريسية، فبعد ان كان عدد الطلاب نحو (89902) طالب عام 2004 انخفض بشكل مستمر ليصل الى (50603) طلاب عام 2019، وبمعدلات نمو متقلبة بين السلب والايجاب طوال مدة البحث، مما انعكس على متوسط النمو السنوي للمدة كلها، اذ كانت نسبة سالبة وبلغت نحو (-2.5%)، ناهيك عن التقلب في النمو السنوي لكل من اعداد المدارس والمدرسين وحصول مستويات من النمو كانت ضعيفة بلغت في المتوسط نحو (3.1%) لصالح عدد المدرسين، وجاء ذلك المتوسط نحو (1.5%) لصالح عدد المدرسين، وجاء ذلك منسجما مع حصيلة مؤشري (طالب لكل مدرس، وطالب لكل مدرسة)، فقد كانت حصيلة مؤشر طالب لكل مدرس، وطالب لكل مدرسة في متوسط المدة قيد التحليل نحو (5) طلاب لكل مدرس، وطالب لكل مدرسة وعدم النوجه نحو الاستفادة من الكوادر الوسطى لإقامة النوع من التعليم لرفد التنمية الاقتصادية وعدم التوجه نحو الاستفادة من الكوادر الوسطى لإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة التي تعتمد بالأساس على سياسات اقتصادية لا ترتقي الى تطوير المشاريع الاقتصادية المختلفة التي تعتمد بالأساس على سياسات اقتصادية لا ترتقي الى تطوير الوشطى الوظنى العراقي.

جدول (17) التطور الكمي و النوعي لمرحلة التعليم المهني في العراق خلال المدة (2004–2019)

| طالب لكل مدرسة | طالب لکل مدرس | النمو السنوي % | عدد المدرسين | النمو السنوي % | عدد المدارس2 | النمو السنوي % | عدد الطلاب | السنة |
|-------------------|------------------|-------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|------------|---------|
| 327 | 12 | | 7467 | | 275 | | 89902 | 2004 |
| 271 | 9 | 4.4 | 7794 | -1.1 | 272 | -18.2 | 73579 | 2005 |
| 239 | 6 | 38.3 | 10776 | 1.8 | 277 | -9.9 | 66317 | 2006 |
| 213 | 5 | 2.3 | 11023 | -0.4 | 276 | -11.5 | 58707 | 2007 |
| 219 | 6 | 1.3 | 11161 | 4.3 | 288 | 7.4 | 63069 | 2008 |
| 211 | 5 | 6.9 | 11932 | 0.3 | 289 | -3.1 | 61091 | 2009 |
| 176 | 4 | 4.1 | 12426 | 2.1 | 295 | -15 | 51902 | 2010 |
| 191 | 5 | 0.3 | 12464 | -0.3 | 294 | 8.2 | 56169 | 2011 |
| 191 | 4 | 0.7 | 12553 | 0.3 | 295 | 0.2 | 56301 | 2012 |
| 197 | 5 | 1.5 | 12745 | 1 | 298 | 4.2 | 58689 | 2013 |
| 184 | 4 | -1.2 | 12587 | 2 | 304 | -4.5 | 56048 | 2014 |
| 200 | 4 | -16.4 | 10527 | -26.6 | 223 | -20.3 | 44696 | 2015 |
| 192 | 4 | 8.0 | 11371 | 19.7 | 267 | 14.4 | 51138 | 2016 |
| 189 | 5 | -1.9 | 11159 | 4.9 | 280 | 3.6 | 53003 | 2017 |
| 164 | 4 | 0.8 | 11245 | 8.9 | 305 | -5.6 | 50039 | 2018 |
| 161 | 5 | -2.4 | 10976 | 3 | 314 | 1.1 | 50603 | 2019 |
| 208 | 5 | 3.1 | | 1.3 | | -3.2 | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مجموعات الحصائية لسنوات مختلفة ، صفحات متعددة .

والشكل (15) يبين تطور النمو السنوي لعدد الطلاب في مرحلة التعليم المهني في العراق للمدة (2019–2004)

شكل (15) تطور النمو السنوي لعدد الطلاب في مرحلة التعليم المهني في العراق للمدة (2004-2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (17)

ثانيا: تحليل مؤشرات قطاع التعليم العالى في العراق.

تعد قضية الاستثمار في التعليم من أهم القضايا التي يهتم بها علم الاجتماع والمتخصصون في العلم التربوي وذلك عندما يتصدون الى تحليل العلاقة بين النظام التعليمي والمؤسسات التعليمية ونوعية المجتمعات التي توجد فيها، نظرا لأن تلك القضية تعكس بوضوح جوهر العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعد مرحلة التعليم الجامعي من أهم مراحل التعليم لدوره الهام في تأهيل افراد المجتمع وتزويدهم بالمهارات والمعارف العلمية والعملية اللازمة لأحداث النهضة الحضارية والتقدم الاقتصادي المنشود⁽¹⁾، وقد اهتمت الدولة العراقية بالتعليم الجامعي لأثره الفعال في مسيرة التنمية، نظرا لكون الجامعات بوصفها بيئة أساسية لا عداد الكوادر الفنية المتخصصة في المجالات كافة، تلك الكوادر التي تعد الأساس لكل عملية تتموية، ومما لاشك فيه ان التعليم يشكل ركناً اساساً في بناء مؤسسات الدولة، فهو إحدى الأدوات المهمة التي يستعان بها للحد من الفقر ودعم الإنصاف، وتضع أساسا للنمو الاقتصادي

 ^{1 -} عبد الزهرة فيصل يونس، و كوثر جبار فهد، سوق العمل وطبيعة الاستثمار في التعليم الجامعي في العراق بعد
 عام 2003، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 127،اذار ،2021، ص 139.

المستدام، (1) ولكي نتعرف على التطورات التي حدثت خلال مدة البحث بما يتعلق بمؤشرات التعليم الجامعي في العراق، يمكن متابعة بيانات الجدول (18) الذي يوضح التطورات الكمية للجامعات الحكومية واعداد الطلبة فيها خلال المدة (2004- 2019) ، إذ تشير معطيات الجدول إلى تنامى الطاقات الاستيعابية للتعليم الجامعي من خلال استحداث المزيد من الجامعات التي ارتفع عددها من (17) جامعة حكومية عام 2004 (العام الدراسي 2003-2004) إلى (39) جامعة حكومية في عام 2019، اذ بلغ عدد الجامعات الحكومية (19) جامعة عام 2008 وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (11.8%) مقارنة بالسنوات السابقة (2005، 2007) التي بلغ متوسط نموها السنوي (0.0%) ،ثم ازداد عددها ليصل الى (20) جامعة عام 2011 و (29) عام 2014 ، مستقرةً عند (39) جامعة في عام 2019 ، وكان نموها في متوسط المدة كلها (2004-2019) نحو 6.1% ، وكان عدد اعضاء الهيأة التدريسية نحو 2004استاذا جامعيا في عام 2004 ازداد ليصل الى نحو 50791 استاذاً جامعياً في عام 2019 وبنمو متقلب خلال مدة البحث، وبمتوسط نمو سنوي بلغ لكامل المدة نحو 8.3% تخلله نمو سلبي قدره -37.9% عام 2010 و -13.7% في عام 2014 ، وقد نتج عن ذلك هجرة العقول والكفاءات العراقية بسبب الظروف الامنية والطائفية، (2) اما مؤشر عدد الطلبة المقبولين في الجامعات هو الاخر قد نما بمعدلات متقلبة بين السلب تارة والايجاب تارة اخرى وبمتوسط نمو سنوي للمدة (2004-2019) قيد التحليل بلغ نحو (38%) ، في حين امتاز مؤشر عدد الطلبة الخريجين بالزيادة من (74676) متخرجاً عام 2004 الى (124345) عام 2019 وبنمو سنوي متقلب ادى الى حصول متوسط للنمو السنوي للمدة كلها بلغ نحو 3.9%، وقد انعكس ذلك كله على مؤشر (طالب /تدريسي) ، ومؤشر (طالب / جامعة) ، فمن ناحية المؤشر الاول (طالب / تدريسي) يظهر من الجدول نفسه قيد التحليل ان هذا المؤشر ازداد من (0.8) عام 2004 الى (3.9) عام 2005 ثم اخذ بالتراجع وصولا الى (3.0) عام 2009 وبالارتفاع في عام 2010 ليبلغ نحو (5.8) وبالاستقرار في نهاية المدة عام 2019 ليبلغ نحو (3.5) ، وبمتوسط المدة كلها نحو (3.6) ، ويعزى التغير في ذلك بشكل رئيس الى التقاب في اعداد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية فضلا عن نمو اعداد اعضاء الهيأة التدريسية في الجامعات العراقية ، اما من ناحية المؤشر الآخر (طالب

 ^{1 -} حمدية شاكر الايدامي، و نادية لطفي جبر، الاستثمار في المورد البشري وفق متطلبات سوق العمل في العراق،
 مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 107 المجلد 24، 2018 ص 455.

^{2 -} وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير الوطني للتنمية البشرية، ط1، 2014، ص84.

/جامعة) فقد بلغ في المتوسط للمدة كلها (2004-2019) نحو (5365.1) ، وكان هذا المؤشر في حالة تقلب بين الارتفاع تارةً والانخفاض تارةً اخرى نظراً للتغيرات في اعداد الطلبة المقبولين واعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العراقية .

جدول (18) تطور اعداد الجامعات والطلبة في العراق خلال المدة (2004-2019)

| النمو | عدد الطلبة | | طالب */ | النمو | عدد الطلبة | النمو | اعضاء الهيئة | النمو | عدد | السنة |
|--------|------------|---------|---------|--------|------------|--------|--------------|--------|----------|---------|
| السنوي | الخريجين | طالب* / | تدريسي | السنوي | المقبولين | السنوي | التدريسية | السنوي | الجامعات | |
| % | | جامعة | | % | | % | | % | | |
| | 74676 | 959.3 | 0.8 | | 16308 | | 21046 | | 17 | 2004 |
| -0.2 | 74518 | 5606.2 | 3.9 | 484.4 | 95305 | 16.2 | 24450 | 0 | 17 | 2005 |
| 0.2 | 74669 | 6414.4 | 3.7 | 14.4 | 109044 | 19.1 | 29109 | 0 | 17 | 2006 |
| -5.7 | 70417 | 5871.9 | 3.3 | -8.5 | 99822 | 3.4 | 30109 | 0 | 17 | 2007 |
| -10.3 | 63135 | 6018.8 | 3.6 | 14.6 | 114357 | 6.2 | 31981 | 11.8 | 19 | 2008 |
| 1 | 63752 | 5399.0 | 3.0 | -10.3 | 102581 | 6.4 | 34016 | 0 | 19 | 2009 |
| 12 | 71410 | 6491.5 | 5.8 | 20.2 | 123339 | -37.9 | 21121 | 0 | 19 | 2010 |
| 17.2 | 83716 | 7878.0 | 4.2 | 27.7 | 157560 | 77.1 | 37404 | 5.3 | 20 | 2011 |
| 1.5 | 85000 | 6055.4 | 3.4 | -15.4 | 133219 | 5.5 | 39445 | 10 | 22 | 2012 |
| -1.8 | 83476 | 8460.7 | 4.5 | 39.7 | 186135 | 3.9 | 40993 | 0 | 22 | 2013 |
| -8.6 | 76310 | 5615.4 | 4.6 | -12.5 | 162847 | -13.7 | 35362 | 31.8 | 29 | 2014 |
| 3.4 | 78920 | 3686.7 | 3.3 | -20.8 | 129034 | 9.3 | 38643 | 20.7 | 35 | 2015 |
| 31.2 | 103537 | 3642.7 | 3.1 | -1.2 | 127494 | 6.7 | 41233 | 0 | 35 | 2016 |
| 12.5 | 116511 | 4541.8 | 3.3 | 24.7 | 158963 | 16.3 | 47951 | 0 | 35 | 2017 |
| 5.6 | 122989 | 4633.0 | 3.6 | 13.7 | 180687 | 3.8 | 49753 | 11.4 | 39 | 2018 |
| 1.1 | 124345 | 4567.2 | 3.5 | -1.4 | 178119 | 2.1 | 50791 | 0 | 39 | 2019 |
| 3.9 | | 5365.1 | 3.6 | | | 8.3 | | 6.1 | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

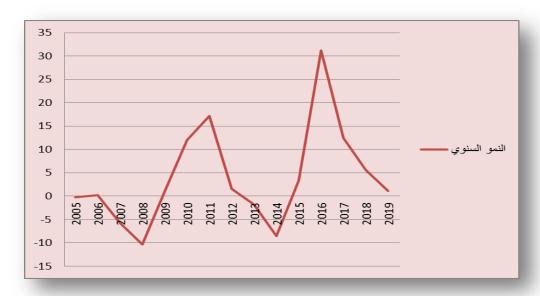
⁻ وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء والمعلوماتية، بغداد.

⁻ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، سنوات مختلفة ، بغداد.

^{*} الطلبة المقبولين

والشكل (16) يبين تطور النمو السنوي لعدد الطلبة الخريجين للجامعات العراقية في العراق للمدة (2004–2019)

شكل (16) تطور النمو السنوي لعدد الطلبة الخريجين للجامعات العراقية في العراق للمدة (2004-2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (18)

المطلب الرابع: تحليل مؤشرات قطاع الصحة في العراق

تعد المتغيرات الصحية واحدة من اهم الاهداف الرئيسة والتي تسعى جميع الدول لتحقيقها، وذلك لان الانسان لا يمكن ان يعيش بصحة جيدة دون وجود تنمية مستدامة متفاعلة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، اذ ان مؤشر الصحة مؤشرا مهما للتنمية البشرية المستدامة ، ومن خلاله يجري تقديم الخدمات الصحية لأفراد المجتمع من خلال معالجة الامراض والوقاية منها والاعتناء بالصحة العامة.

ونظرا لما تشكله الصحة بوصفها شكلا رئيسا لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، لذا فان سهولة حصول السكان على الخدمات الصحية يعد مؤشراً من المؤشرات المهمة للوضع الصحي، وان تطور القطاع الصحى والاهتمام به يعد من اهم الامور الاساسية والاهداف المهمة لعملية التنمية المستدامة

التي تسهم في عملية بناء الانسان والارتقاء به وتهيئته بدنياً وعقلياً (1)، كما وان حفظ الحالة الصحية وتعزيزها يعد امرا اساسيا لمساهمة الانسان في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وفيما يأتي تحليل بعض المؤشرات الصحية في العراق للمدة (2004-2009) :

اولا: التطور الكمي لعدد المستشفيات والمراكز الصحية

1. التطور الكمى لعدد المستشفيات.

تعد الصحة من الاسس المهمة لبناء القدرات البشرية، وبالتالي بان الحالة الصحية للسكان في يلد هي عنصر جوهري في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذا تتولى وزارة الصحة المهمة الرئيسة في تحديد المستوى الصحي والعناية بالأفراد ضمن منظومة كبيرة من المستشفيات والمؤسسات الصحية التابعة لها، فضلا عن المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، لكونها احد مؤشرات التطور في اداء القطاع الصحي، وعليه فان المستشفيات هي ذلك الجزء المتكامل من النظام الصحي وتقوم بوظيفة تقديم الرعاية الصحية الشاملة سواء كانت علاجية أم وقائية أم تأهيلية لجميع الافراد وفقا لمنظور منظمة الصحة العالمية (2). وقد نال القطاع الصحي كغيره من القطاعات الاخرى نصيبه من الاهمال الذي طال معظم المؤسسات الخدمية في العراق ، وذلك على اثر الازمات المتعاقبة التي واجهها البلد بعد عام 2003 التي تمثلت بسوء الادارة والتنظيم وانعدام الاستقرار الامني الذي لا يزال سائداً الى يومنا هذا، ومن خلال متابعة بيانات الجدول (19) يلاحظ ان القطاع الصحي في العراق قد نال نصيبه من الاهمال الذي طال معظم مؤسساته الخدمية، وعلى الرغم من بعض التحسن الذي حصل في المؤشرات قيد الدراسة الا انه لا يتناسب وحجم الموارد المالية التي انفقت من خلال الموازنات الضخمة بعد عام 2003 .

^{1 –} علاء الدين العلوان، خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق ، المجلة الصحية للشرق الاوسط ، منظمة المبارباك عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم التكنلوجيا ، المجلد الرابع ، العدد 10، 2013، ص 48 .

^{2 -} امال صالح الكعبي، و صباح صكبان، تحليل جغرافي للخريطة الصحية في محافظة البصرة، مجلة آداب البصرة، جامعة البصرة، المجلد 1، العدد 96، 2021، ص292.

جدول (19) اعداد السكان والمستشفيات والاسرة في العراق للمدة (2004–2019)

| عدد الاسرة لكل1000 شخص | العجز (مستشفى لكل 100000 شخص) | سكان / مستشفى (الكثافة) | النمو السنوي% | المستشفيات الحكومية | النمو السوي% | عدد السكان | السنة |
|------------------------------|---|-------------------------------|------------------|------------------------|-----------------|------------|---------|
| 1.33 | 89776 | 189776.2 | | 143 | | 27138000 | 2004 |
| 1.3 | 92828 | 192827.6 | 1.4 | 145 | 3.0 | 27960000 | 2005 |
| 1.3 | 95973 | 195972.8 | 1.4 | 147 | 3.0 | 28808000 | 2006 |
| 1.33 | 90263 | 190262.8 | 6.1 | 156 | 3.0 | 29681000 | 2007 |
| 1.26 | 47024 | 147024 | 33.3 | 208 | 3.0 | 30581000 | 2008 |
| 1.27 | 43927 | 143927.3 | 5.8 | 220 | 3.5 | 31664000 | 2009 |
| 1.3 | 41878 | 141877.7 | 4.1 | 229 | 2.6 | 32490000 | 2010 |
| 1.3 | 43238 | 143238.1 | 0.9 | 231 | 1.8 | 33088000 | 2011 |
| 1.3 | 41109 | 141108.8 | 3.5 | 239 | 1.9 | 33725000 | 2012 |
| 1.3 | 34525 | 134525.5 | 6.7 | 255 | 1.7 | 34304000 | 2013 |
| 1.38 | 35482 | 135482.5 | 0.8 | 257 | 1.5 | 34819000 | 2014 |
| 1.38 | 39178 | 139177.9 | -1.6 | 253 | 1.1 | 35212000 | 2015 |
| 1.3 | 39112 | 139111.5 | 2.8 | 260 | 2.7 | 36169000 | 2016 |
| 1.32 | 36040 | 136040.3 | 5.0 | 273 | 2.7 | 37139000 | 2017 |
| 1.3 | 35673 | 135672.6 | 2.9 | 281 | 2.7 | 38124000 | 2018 |
| 1.31 | 36811 | 136811.2 | 1.8 | 286 | 2.6 | 39128000 | 2019 |
| 1.3 | 52677 | 152677.3 | 5.0 | | 2.5 | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة الصحة (2018-2007)، التقارير الاحصائية السنوية ،صفحات مختلفة .
- منظمة الصحة العامية WHO)(WHO) التقارير الاحصائية الصحية العالمية ،صفحات مختلفة .
 - موقع بيانات البنك الدولي .
 - وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،المجاميع الاحصائية السنوية من (2006-2019) .

والشكل (17) يبين تطور النمو السنوي لعدد المستشفيات الحكومية والاسرة في العراق للمدة (2007–2004)

شكل (17) تطور النمو السنوي لعدد المستشفيات الحكومية والاسرة في العراق للمدة (2004-2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (19)

يعد مؤشر عدد السكان لكل مستشفى مؤشرا ذا اهمية كبيرة في تحديد حصة المستشفيات من حجم السكان ،اذ يعد من المعايير ذات الأهمية الكبيرة وبحسب ما جاء في معيار منظمة الصحة العالمية ومعيار وزارة الصحة انه حدد ب (100000) شخص لكل مستشفى، ويظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول (19) أن عدد المستشفيات لا تتناسب وعدد السكان، فقد تجاوزت ذلك لا سيما وأنها كانت في بداية المدة 2004 نحو (189776) شخصاً وهذا يعد عجزا واضحا في إمكانية تقديم الخدمات للسكان البلغ نحو (89776) شخصاً ، واستمراره بالعجز وصولاً إلى عام 2006 ليبلغ(95973) شخصاً وهو اكبر عجز سجل في عدد المستشفيات خلال مدة البحث (2004–2004) نظرا لعدم الاهتمام الحكومي خلال المدة (2004–2006)، وقد تراجع العجز إلى مستويات أقل ليبلغ نحو (35673) شخصاً عام 2018 و (39811) شخصاً عام 2019 ، وهو أيضا يعد عجزاً كبيرا وفقا للمعايير الدولية والمحلية وبمثابة ضغط كبير على المستشفيات الحكومية من خلال عدم قدرتها في استيعاب أعداد السكان المتزايدة الذي يفوق المعيار المحلي والدولي ومن ثم يجعلها عام عرن عن تقديم الخدمات الصحية إليهم .

ومن الجدير بالذكر، ان زيادة عدد المستشفيات ومعدلات نموها المتباطئة خلال مدة البحث (2004–2019) يمكن إيعازه إلى ضعف الاهتمام الحكومي بهذا القطاع لكون التخصيصات الموجهة لم تكن بالمستوى المطلوب وعدم مواكبته للنمو السكاني المتزايد ، ناهيك عن عدم استفادة وزارة

الصحة بشكل جيد من التخصيصات الاستثمارية لبناء المستشفيات الحكومية، أو تراجع نسبة التنفيذ في تلك الموازنات وعدم استغلالها بشكل يؤمن تطوير الواقع الصحي .

ومن المتطلبات المهمة لتقديم الخدمات الصحية في هذا المجال هو (عدد الأسرة) المتوفرة في تلك المستشفيات الذي يؤثر في حجم او سعة كفاية المؤسسات الصحية في استقبال المرضى الراقدين وتقديم الخدمات الصحية لهم ، اذ يتضح من خلال مؤشر (عدد اسرة المستشفيات لكل 1000شخص) أنها كانت متواضعة لا تشكل أهمية أو جدوى في تقديم الخدمات للسكان ، فبعد ان كانت نحو (1.33) سرير لكل (1000) شخص عام 2004 انخفضت إلى نحو (1.31) سرير عام 2019 وهي بحد ذاتها تعد منخفضة وجاءت متوافقة مع عدد المستشفيات مؤكدا على الضغط السكاني الواضح على الخدمات الصحية في هذا المجال نظرا للأسباب السابق ذكرها، وهذا بطبيعة الحال يؤثر سلباً في كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات لعدم قدرة اسرتها الفعلية على استيعاب المرضى الراقدين بما لا ينسجم وعدد السكان .

2. التطور الكمى للمراكز الصحية

تعد مراكز الرعاية الصحية الأولية بوصفها مؤسسات تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية الوقائية والتشخيصية والعلاجية وخدمات تعزيز الصحة للمواطنين، فضلا عن انها تعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال شبكة من مراكز الرعاية الصحية الأولية الرئيسية والفرعية والعيادات والفرق الصحية المتنقلة⁽¹⁾، والجدول (20) يبين اعداد السكان والمراكز الصحية في العراق للمدة (2019–2004) .

¹⁻ د امال صالح الكعبي، المصدر نفسه، ص292.

جدول (20) اعداد السكان والمراكز الصحية في العراق للمدة (2004–2019)

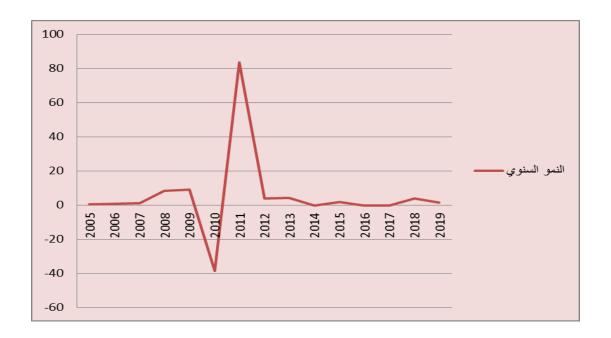
| العجز (مركز لكل 10000) | سكان / مركز صح <i>ي</i> | النمو السنوي % | المراكز الصحية | النمو السنوي% | السكان | السنة |
|-------------------------------|----------------------------|----------------|-------------------|---------------|----------|---------|
| 5077 | 15077 | | 1800 | | 27138000 | 2004 |
| 5456 | 15456 | 0.5 | 1809 | 3.0 | 27960000 | 2005 |
| 5829 | 15829 | 0.6 | 1820 | 3.0 | 28808000 | 2006 |
| 6140 | 16140 | 1.0 | 1839 | 3.0 | 29681000 | 2007 |
| 5375 | 15375 | 8.2 | 1989 | 3.0 | 30581000 | 2008 |
| 4605 | 14605 | 9.0 | 2168 | 3.5 | 31664000 | 2009 |
| 14410 | 24410 | -38.6 | 1331 | 2.6 | 32490000 | 2010 |
| 3555 | 13555 | 83.4 | 2441 | 1.8 | 33088000 | 2011 |
| 3288 | 13288 | 4.0 | 2538 | 1.9 | 33725000 | 2012 |
| 2984 | 12984 | 4.1 | 2642 | 1.7 | 34304000 | 2013 |
| 3229 | 13229 | -0.4 | 2632 | 1.5 | 34819000 | 2014 |
| 3139 | 13139 | 1.8 | 2680 | 1.1 | 35212000 | 2015 |
| 3552 | 13552 | -0.4 | 2669 | 2.7 | 36169000 | 2016 |
| 3973 | 13973 | -0.4 | 2658 | 2.7 | 37139000 | 2017 |
| 3788 | 13788 | 4.0 | 2765 | 2.7 | 38124000 | 2018 |
| 3949 | 13949 | 1.4 | 2805 | 2.6 | 39128000 | 2019 |
| 4897 | 14897 | 5.2 | | 2.5 | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 ونتائج الترقيم والحصر لعام 2007 .
- السنوات (2010-2018) تمثل الاسقاطات السكانية وهي محتسبة حسب فرضيات سكانية جديدة .
 - وزارة الصحة (2018-2007)، التقارير الاحصائية السنوية ،صفحات مختلفة .
- منظمة الصحة العامية (WHO)(WHO) التقارير الاحصائية الصحية العالمية ،صفحات مختلفة .
 - وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،المجاميع الاحصائية السنوية من (2006-2019) .

والشكل (18) يبين تطور النمو السنوي لعدد المراكز الصحية في العراق للمدة (2004-2019)

شكل (18) تطور النمو السنوي لعدد المراكز الصحية في العراق للمدة (2004–2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (20)

وقد حددت منظمة الصحة العالمية وكذلك وزارة الصحة العراقية معيارا يتضمن مؤشر (مركز صحي لكل 10000 نسمة)⁽¹⁾. وبموجبه يتضح من معاينة الجدول (20) ان هناك تواضعاً ونقصاً واضحاً في عدد المراكز الصحية في العراق ، فبعد ان بلغت كثافة المراكز الصحية نحو (15077) شخصاً من خلال مؤشر (سكان / مركز صحي) عام 2004 ازدادت لتصل الى (24410) أشخاص في عام 2010 وهي لم تواكب الزيادة المتوالية في عدد السكان إذ كان العجز بمقدار (5077) شخصاً ، وهي تمثل عجزاً كبيراً في عدد المراكز الصحية وعدم تلبيتها لحاجات السكان المتزايدة تزامنا مع النمو السكاني المتزايد، اذ ان عدد المراكز البالغ (1800) مركز صحي في عام 2004 لا يواكب عدد السكان البالغ (27138000) نسمة في العام المذكور نفسه، وبالتالي شكل عبئا كبيرا على مراكز الرعاية الصحية الأولية، فضلا عن ان عدد المراكز الصحية المتنبذب لاسيما

 ^{1 -} امال صالح الكعبي، و صباح صكبان، تحليل جغرافي للخريطة الصحية في محافظة البصرة ، مصدر سابق،
 ص 299.

خلال السنوات (2004-2009) كان في تزايد والانخفاض في بعض السنوات يمكن ايعازه الى حالة عدم العناية والاهتمام الكافي بإنشاء واقامة تلك المراكز او تطويرها ليستقيد منها غالبية السكان ، من جهة، ونظرا لتدمير بعضها نتيجة الاعمال التخريبية والارهابية واهمال بعضها الاخر لعدم كفاية التخصيصات المالية الموجهة الى هذا المجال او لحالة عدم الاستقرار الامني ، من جهة اخرى، وعلى الرغم من الزيادة في اعداد تلك المراكز من (1331) مركزاً صحياً عام 2010 وصولا الى (2805) مراكز صحية عام 2010 وبمعدلات نمو متقلبة، الا ان كثافتها على وفق معيار (سكان / مركز) كانت منخفضة على الرغم من تراجعها من (24410) أشخاص عام 2010 وبعجز بلغ (14410) أشخاص بعد طرح قيمة المعيار البالغة (10000) شخصاً للمركز الواحد الى كثافة بلغت نحو أشخاص بعد طرح قيمة المعيار البالغة (3949) شخصاً والتي تمثل حاجة هؤلاء لخدمات المراكز الصحية لتقديم الرعاية الاولية، أي ان العجز في عدد المراكز الصحية على وفق المعيارين الدولي والمعيار المحلي بلغ نحو (3949) شخصاً عام 2019، وهو بذلك يعد دون مستوى المعيارين العالمي والمحلي والذي يتطلب تأمين مركزاً صحيا واحدا لكل (10000) شخصاً.

ثانيا: مؤشرات الولادات وتوقع الحياة.

1. مؤشر الولادات (المواليد الخام)

تعد المواليد الخام واحداً من العناصر الرئيسة الفاعلة في التغيير السكاني وواحداً من عناصر نموه السكاني، وتندرج ضمن اهمية ودراسة الخطط والبرامج المتعلقة بالتنمية البشرية في المستقبل لما تتطلبه من تأمين الخدمات الصحية للأجيال اللاحقة ومنهم من هم دون سن الخامسة. (1)

ومن خلال معاينة الجدول (21) وباتباع مؤشر الولادات (معدل المواليد الخام لكل 1000 مولود حي) ($^{(2)}$ ، يتضح ان المعدل المذكور يتراوح بين (34.4) مولوداً حي عام 2004 و (28.6) مولوداً حي عام 2019، يعتبر هذا المعدل مرتفعاً مقارنة بالمعدل العالمي لاسيما البلدان المتقدمة ($^{(3)}$)، وقد شهد هذا المعدل حالة من التذبذب خلال مدة الدراسة وكان في حالة تراجع خلال السنوات الاخيرة

^{1 -} عباس فاضل السعدي ،سكان الوطن العربي حراسة في ملامحه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، عمان ،الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ،جدول 12 ،2001)،ص157 .

^{2 -} المصدر نفسه، ص 123، اذ جري استخراج المعدل وفق المعادلة الاتية:

معدل المواليد الخام = (عدد المواليد الاحياء في السنة/ عدد السكان في منتصف السنة) * 100

^{3 –} عبد علي الخفاف ،العالم الاسلامي واقع ديموغرافي ومؤشرات تتموية ،(العراق ،النجف ،الطبعة الاولى ، دار الضياء للطباعة والنشر ، ،جدول 14 ،2005)،ص63 .

(2017-2017) (1)، يجدر الذكر ان معدل هذا المؤشر في الريف اعلى مما في الحضر نظرا للظروف الاجتماعية والتقاليد المؤثرة في المناطق الريفية مما يضيف مزيداً من الاعباء الاقتصادية على الاسرة (2)

2. مؤشر العمر المتوقع عند الولادة.

ان العمر المتوقع عند الولادة يعبر عنه بعدد السنوات المتوقع أن يعيشها الطفل حديث الولادة عند استمرار أنماط الوفاة السائدة عند ولادته وعلى ماهي عليه طوال مدة حياته، والهدف منها هو التعرف على احتياجات الطفل خلال السنوات اللاحقة من عمره، وهو مؤشر من أكثر المؤشرات شيوعا للاستدلال على مستوى الحالة الصحية الأساسية للسكان. (3)

 ^{1 -} وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مسح اللامركزية الادارية في تقديم الخدمات لسنة 2010،
 ص 123.

^{2 -} وزارة التخطيط، التقرير الوطني الثاني .مصدر سابق. ص60-61.

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والنتمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد،
 2013، ص ٣٦

جدول (21) تطور المواليد الخام والوفيات والعمر المتوقع عند الولادة في العراق للمدة (2004–2019)

| العمر المتوقع عند الولادة | الوفيات الرضع دون 5 سنة لكل 1000 مولود | معدل الوفيات الخام | معدل المواليد الخام لكل 1000 مولود حي | السنة |
|------------------------------|--|-----------------------|---|---------|
| 68 | 32.8 | 6.2 | 34.4 | 2004 |
| 68 | 32.2 | 6.3 | 34.1 | 2005 |
| 65 | 31.5 | 6.1 | 33.9 | 2006 |
| 61 | 30.8 | 6 | 33.7 | 2007 |
| 68 | 30.1 | 5.7 | 33.6 | 2008 |
| 71.9 | 29.3 | 5.6 | 33.5 | 2009 |
| 72.8 | 28.5 | 5.5 | 33.3 | 2010 |
| 69 | 27.7 | 5.4 | 33.2 | 2011 |
| 72 | 26.9 | 5.3 | 32.8 | 2012 |
| 71.1 | 26.1 | 5.3 | 32.4 | 2013 |
| 72 | 25.4 | 5.3 | 31.8 | 2014 |
| 72.6 | 24.6 | 5.3 | 31.1 | 2015 |
| 71.2 | 23.9 | 5.3 | 30.4 | 2016 |
| 70.3 | 23.2 | 4.8 | 29.7 | 2017 |
| 68.4 | 22.5 | 4.5 | 29.1 | 2018 |
| 68.7 | 21.8 | 4.3 | 28.6 | 2019 |
| 69.4 | 27.3 | 5.4 | 32.2 | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 ونتائج الترقيم والحصر لعام 2007 .
- السنوات (2010-2018) تمثل الاسقاطات السكانية وهي محتسبة حسب فرضيات سكانية جديدة .
 - وزارة الصحة (2007-2018)، التقارير الاحصائية السنوية ،صفحات مختلفة .
- · منظمة الصحة العامية WHO)(WHO-2010) التقارير الاحصائية الصحية العالمية، ،صفحات مختلفة .
- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،المجاميع الاحصائية السنوية للسنوات (2006–2019) . ولدى معاينة بيانات الجدول (21) نفسه يتضح أن العمر المتوقع عند الولادة في العراق تراوح

بين (61) سنة و (72.8) خلال سنوات البحث ويعد بموجب ذلك مرتفعا اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار النخفاض عدد الوفيات لدى الاطفال الرضع من (32.8) في عام 2004 الذي يمثل معدل الوفيات الرضع دون سن الخامسة لكل (1000) مولود حي ليصل الى (27.7) في عام 2011، وهذا ناتج

عن تحسن الظروف المعيشية نتيجة لارتفاع مستويات الدخول وانخفاض معدل الوفيات العام ما بعد عام 2009.

ثالثًا: مؤشر الوفيات ووفيات الرضع.

1. مؤشر الوفيات الخام.

تعد ظاهرة الوفيات عنصرا مهما من عناصر تغيير السكان، وتقارن عادة مع الولادات ومن خلالها بالإمكان الحكم على حجم وتركيبة السكان ، وتتأثر بالكثير من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية، واعتمادا على مؤشر (عدد الوفيات خلال العام لكل 1000 من السكان) (1)، فان ما يلاحظ من خلال الجدول السابق (21) أن معدل الوفيات في العراق انخفض من (6.3) بالألف عام 2004 الى (4.5) بالألف عام 2019 وبمعدل متوسط للمدة كلها بلغ نحو (6.6) بالألف نظرا لتأثير للقطاع الصحي لاسيما القطاع الخاص الصحي والحكومي اذا ما قورن بالسنوات الاولى من مدة البحث، التي تميز فيها القطاع الصحي لاسيما الحكومي بتراجع مستوى الخدمات فيه ومنها انخفاض عدد المستشفيات الحكومية التي لم يتجاوز عددها اكثر من (156) مستشفى حكومي وهي غير قادرة على مواجهة النمو السكاني المتزايد آنذاك، من جهة، ونظراً للانفتاح على العالم الخارجي وتحسن مستوى معيشة الفرد العراقي بسبب زيادة مقدرته المالية وتنامي القطاع الخاص الصحي واتجاه الطلب المحلي نحو الخدمات الصحية الخاصة سواء المحلية منها ام الاجنبية ، اسهم في تراجع نسبة الوفيات ناهيك عن تنامي برامج النتمية البشرية في معظم بلدان العالم وزيادة الوعي الصحي لدى المواطنين (2).

2. مؤشر وفيات الرضع.

ويمثل عدد الوفيات من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات لكل (1000) طفل يولدون أحياء، ويستخدم مؤشراً عاماً للمستوى الصحي للمجتمع، كونه مقياساً للصحة البيئية مع احتمالية الوفاة بين الولادة وعيد الميلاد الخامس⁽³⁾، ويحسب وفق الصيغة الاتية (4):

^{1 -} تقرير التتمية البشرية، 2009، ص211.

^{2 -} عباس فاضل السعدي ،جغرافية السكان، ، الجزء الأول، جامعة بغداد 2002، ص161و 492.

^{3 -} وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، مصدر سابق، ص 30.

⁴⁻ للمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك:

= (عدد وفيات الأطفال قبل نهاية السنة الأولى من العمر في سنة معينة/ عدد المواليد الأحياء في السنة نفسها) * 100.

ومن خلال الجدول (21) نفسه قيد التحليل، يتضح ان المؤشر المذكور قد شهد تحسنا واضحا لاسيما بعد عام 2008 اذ انخفض من (32.8) في عام 2004 الى (21.8) في عام 2019 وبعد ذلك لأسباب عدة منها ارتفاع نسبة الأطفال من هم بعمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة من (89%) عام 2014 إلى (95%) عام 2017 فضلا عن ان نسبة تقدر بالمؤسسات الصحية الحكومية منها والأهلية بينما ان النسبة المتبقية منها والبالغة (29.1%) تسجل خارج تلك المؤسسات⁽¹⁾ مما يعكس زيادة القدرة للحصول على الخدمات الصحية لاسيما الرعاية الصحية الصحية الثناء الولادة. (2)

رابعا: مؤشرات الموارد البشرية الصحية.

1-الاطباء.

يمثل الأطباء دعامة أساسية من مكونات النظام الصحي، وتقع على عاتقهم مهام تشخيص المرض ووصف العلاج من خلال تحديد الإجراءات الواجب اتباعها كالفحوصات السريرية والمختبرية والشعاعية، فضلا عن إعطاء الإرشادات العلاجية والوقائية الكفيلة بالتخلص من الأمراض المختلفة (3)، وهناك مؤشرين يمكن الاعتماد عليهما في هذا المجال وهما:

- مؤشر طبیب لکل مستشفی.
 - مؤشر سكان/ طبيب.

ويلحظ من البيانات الواردة في الجدول (22) ان عدد الأطباء العاملين في المؤسسات الصحية من الاختصاص وغير الاختصاص بلغ نحو (16022) طبيب عام 2004 ازداد ليصل الى نحو (37400) طبيب في عام 2019.

أ-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2013، ص27.

ب- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2015-2017)، ابو ظبي، صفحات متفرقة.

^{1 -}وزارة الصحة ، السياسة الصحية ، الوطنية (2014-2023)، بغداد، ك2 2014 ، ص19

 ^{2 -}وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق
 السنوات (2015 - 2018) ، ص18.

^{3 -}وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 2016، ص 19

بينما بلغت كثافة (سكان / طبيب) نحو (1694) شخصاً عام 2004 وانخفضت الى (1049) شخصاً لكل طبيب عام 2019 مما يؤشر وجود ضغط في استيعاب السكان من ناحية تقديم الخدمات الطبية (1)، ووفقا للمعيار العالمي (طبيب واحد لكل 1000 شخصاً يظهر من الجدول نفسه ان متوسط عدد الاشخاص للطبيب الواحد بلغ نحو (1411) شخصاً في متوسط مدة البحث ، أي ان هناك عجز بلغ في المتوسط نحو (411) شخصاً بحاجة الى طبيب ، بينما وفقا لمعيار طبيب واحد لكل (500) شخصاً ، بلغ متوسط العجز نحو (912) شخصاً للمدة نفسها .

اما وفقا لمعيار طبيب / مستشفى ، يلحظ ان عدد الاطباء لكل مستشفى قد بلغ نحو (112) طبيباً في عام 2004 ، ثم ارتفع الى (131) طبيباً لكل مستشفى في عام 2019 ، وقد شهد ذلك تذبذباً خلال مدة البحث ، مما يعطي مؤشرا سلبيا ويولد ضغطا كبيرا على الأطباء مقارنة بعدد السكان، وبالتالي يعكس آثار سلبية على مستوى الخدمة الصحية المقدمة للسكان سواء من حيث التشخيص أم العلاج .

^{1 -} امال صالح الكعبي، و صباح صكبان، تحليل جغرافي للخريطة الصحية في محافظة البصرة ، مجلة آداب البصرة، مصدر سابق، ص 298.

جدول (22) تطور اعداد الاطباء والمستشفيات في العراق للمدة (2004–2019)

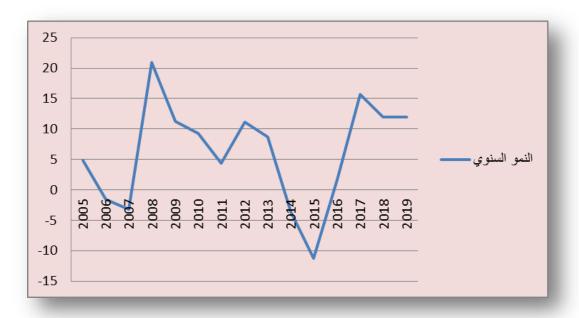
| العجز وفق معيار طبيب لكل 1000 شخص | العجز وفق معيار طبيب لكل 500 شخص | سكان/ طبيب | طبیب لکل مستشفی | عدد المستشفيات الحكومية | النمو السنوي % | عدد الاطباء | السكان | السنة |
|--|--|------------|--------------------|----------------------------|----------------|-------------|----------|---------|
| 694 | 1194 | 1694 | 112 | 143 | | 16022 | 27138000 | 2004 |
| 665 | 1165 | 1665 | 116 | 145 | 4.8 | 16788 | 27960000 | 2005 |
| 744 | 1244 | 1744 | 112 | 147 | -1.6 | 16518 | 28808000 | 2006 |
| 856 | 1356 | 1856 | 103 | 156 | -3.2 | 15994 | 29681000 | 2007 |
| 582 | 1082 | 1582 | 93 | 208 | 20.9 | 19334 | 30581000 | 2008 |
| 473 | 973 | 1473 | 98 | 220 | 11.2 | 21491 | 31664000 | 2009 |
| 383 | 883 | 1383 | 103 | 229 | 9.3 | 23489 | 32490000 | 2010 |
| 349 | 849 | 1349 | 106 | 231 | 4.4 | 24533 | 33088000 | 2011 |
| 238 | 738 | 1238 | 114 | 239 | 11.1 | 27252 | 33725000 | 2012 |
| 158 | 658 | 1158 | 116 | 255 | 8.7 | 29616 | 34304000 | 2013 |
| 218 | 718 | 1218 | 111 | 257 | -3.5 | 28592 | 34819000 | 2014 |
| 388 | 888 | 1388 | 100 | 253 | -11.2 | 25378 | 35212000 | 2015 |
| 402 | 902 | 1402 | 99 | 260 | 1.7 | 25801 | 36169000 | 2016 |
| 244 | 744 | 1244 | 109 | 273 | 15.7 | 29860 | 37139000 | 2017 |
| 140 | 640 | 1140 | 119 | 281 | 12.0 | 33436 | 38124000 | 2018 |
| 46 | 546 | 1046 | 131 | 286 | 11.9 | 37400 | 39128000 | 2019 |
| 411 | 912 | 1411 | 109 | 223.9375 | 6.1 | | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة الصحة (2007-2018)، التقارير الاحصائية السنوية ،صفحات مختلفة .
- منظمة الصحة العامية WHO)، (WHO)، (2010-2010) التقارير الاحصائية الصحية العالمية ،صفحات مختلفة .
 - وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،المجاميع الاحصائية السنوية للسنوات (2006-2019)

والشكل (19) يبين تطور النمو السنوي لعدد الاطباء في العراق للمدة (2004-2019) .

شكل (19)
تطور النمو السنوي لعدد الاطباء
في العراق للمدة (2004–2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (22)

2-ذوي المهن الصحية.

يعد ذوي المهن الصحية جزءا مهما من الموارد البشرية الصحية الساندة في تقديم الرعاية الصحية الى جانب الأطباء والممرضين، ويشمل المختبرين والمصورين الشعاعيين ومعاوني الأطباء والصيادلة. وعددهم مؤشر ذو اهمية كبيرة في قياس الخدمات الصحية والعلاقة بين عدد السكان وحاجتهم من ذوي المهن الصحية ، واستنادا الى البيانات الواردة في الجدول (23) يلحظ ان عدد ذوي المهن الصحية في المؤسسات الصحية الحكومية بلغ نحو (21843) شخصاً عام 2004، وقد ازداد ليصل الى نحو (84500) شخصاً عام 2004، وقد البعث بلغ نحو (84500) في عام 2015 واعلاه (52.5%) عام 2007، وفي المتوسط للمدة كلها قيد البحث بلغ النمو نحو (10.7%) ، وبالاستناد الى مؤشر (سكان/ مهنة صحية) يتضح ان هناك تراجعاً واضحاً في النسبة ، وهو امر ايجابي ، اذ انخفضت نسبة المؤشر من (1242) (سكان/ مهنة صحية) عام 2004 الى (1225) (سكان/ مهنة صحية) في عام 2006، ثم الى (463) (سكان/ مهنة صحية)

في عام 2019 وهو امر يشير الى التطور في هذا المجال لانخراط خريجو المعاهد الصحية في صفوف المستشفيات والمراكز الصحية ، وإن كانت تلك النسب لم تصل الى المستوى المطلوب وفقا للمعيار العالمي الذي ينص على توفر مهني صحي لكل(400) نسمة من السكان، في حين نص المؤشر المحلي على توفر مهني صحي لكل (500) نسمة من السكان، (1) وبموجبه تستتج الباحثة أن البلد بحاجة فعلية إلى توافر الاعداد المذكورة لسد العجز الصحي الناتج عن اختلال التوازن بين الحاجة الفعلية والمتوفرة في ارض الواقع واهمية ايصال الخدمات الصحية متمثلة بخدمات الرعاية الصحية من ذوي المهن الصحية ألى الصحية من الصحية ألى الصحية من الصحية من ذوي المهن الصحية ألى الصحية ألى

1 - المصدر نفسه، ص 299.

^{2 -} وزارة الصحة ، السياسة الصحية الوطنية(2014-2023)، مصدر سابق، ص 29

جدول (23) تطور عدد ذوي المهن الصحية في العراق للمدة (2004–2019)

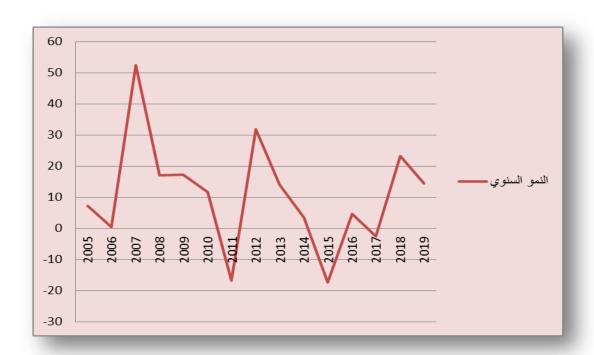
| سكان/ مهنة صحية | النمو السنوي% | عدد ذوو المهن الصحية | النمو السنوي % | السكان | السنة |
|-----------------|---------------|-------------------------|----------------|----------|---------|
| 1242.4 | | 21843 | | 27138000 | 2004 |
| 1193.6 | 7.2 | 23424 | 3.0 | 27960000 | 2005 |
| 1225.3 | 0.4 | 23511 | 3.0 | 28808000 | 2006 |
| 827.6 | 52.5 | 35863 | 3.0 | 29681000 | 2007 |
| 728.6 | 17.0 | 41975 | 3.0 | 30581000 | 2008 |
| 643.9 | 17.2 | 49175 | 3.5 | 31664000 | 2009 |
| 591.8 | 11.6 | 54898 | 2.6 | 32490000 | 2010 |
| 724.1 | -16.8 | 45696 | 1.8 | 33088000 | 2011 |
| 559.9 | 31.8 | 60233 | 1.9 | 33725000 | 2012 |
| 499.3 | 14.1 | 68702 | 1.7 | 34304000 | 2013 |
| 489.6 | 3.5 | 71115 | 1.5 | 34819000 | 2014 |
| 598.9 | -17.3 | 58791 | 1.1 | 35212000 | 2015 |
| 587.9 | 4.7 | 61526 | 2.7 | 36169000 | 2016 |
| 619.4 | -2.5 | 59961 | 2.7 | 37139000 | 2017 |
| 516.1 | 23.2 | 73876 | 2.7 | 38124000 | 2018 |
| 463.1 | 14.4 | 84500 | 2.6 | 39128000 | 2019 |
| 719.5 | 10.7 | | 2.5 | | المتوسط |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 ونتائج الترقيم والحصر لعام 2007 .
- السنوات (2010-2018) تمثل الاسقاطات السكانية وهي محتسبة حسب فرضيات سكانية جديدة .
 - وزارة الصحة (2007-2018)، التقارير الاحصائية السنوية ،صفحات مختلفة .
- منظمة الصحة العامية WHO)(WHO) التقارير الاحصائية الصحية العالمية ،صفحات مختلفة
 - وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،المجاميع الاحصائية السنوية من (2006-2019) .

والشكل (20) يبين تطور النمو السنوي لعدد ذوي المهن الصحية في العراق للمدة (2004-2019) .

شكل (20)
تطور النمو السنوي لعدد ذوي المهن الصحية
في العراق للمدة (2004–2019)



المصدر: من اعدادالباحثة بالاعتماد على جدول (23)

الفصل الثالث

قياس وتعليل أثر الإنفاق الاجتماعي في التنمية المستدامة

في العراق للمدة (2019-2004)

السمبحث الاول : الاطار النظري للتحليل القياسي

المبحث الثاني : توصيف النماذج القياسية وصياغتها

المبحث الثالث: تقدير النماذج وتعليل نتائجها وفقا لمنهجية (ARDL)

تمهيد:

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس وتقدير معالم العلاقات بين المتغيرات ومن ثم القيام بتحليلها سواء الحصائيا ام اقتصاديا من خلال استخدام الاساليب القياسية الحديثة بوصفها أداة أساسية يجري من خلالها اثبات افتراضات النظرية الاقتصادية للتعرف على العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية واختبارها، وعلى اساس ذلك تضمن هذا الفصل مجموعة من المعادلات والطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية قائمة على اختبارات قياسية عدة بعد بناء وتوصيف النماذج القياسية لها، متضمنة قياس أثر تغيرات الانفاق الاجتماعي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004) مقسما على ثلاثة مباحث وكما ياتي:

المبحث الاول: الاطار العام النظري للأساليب القياسية.

المبحث الثاني: توصيف النموذج القياسي وبنائه.

المبحث الثالث: تقدير النموذج المستخدم وتحليل نتائجه في اطار النظرية الاقتصادية.

المبحث الأول

الاطار النظري للتحليل القياسى

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية: .Time Series & Stability Test

ان مسالة تحليل السلاسل الزمنية يعد من المواضيع المهمة لتأكيد سكون تلك السلاسل، وبالتالي ان اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية بمثابة خطوة رئيسة لتحليل البيانات، اذ تتميز الكثير من السلاسل الزمنية بان طبيعتها تكون غير ساكنة ، نظرا لان طبيعتها غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة ومن ثم ما يسمى بالارتباط الزائف بين المتغيرات وبما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (Surious Regression) للمتغيرات، ويقال عن بيانات السلسلة الزمنية بأنها مستقرة عندما تكون هذه البيانات مستقرة أفقياً على المحور السيني (محور الزمن) أي انها تتذبذب على وسط حسابي ثابت ومستقل، في حين إذا كان هناك تذبذب في البيانات وتحتوي على اتجاه زمني فيقال عنها بأنها غير مستقرة الانحدار الذي يتطلب معالجتها بهدف تجنب مشكلة الانحدار الزائف* (Onn Stationary) الامتغيرات فيما اذا العرف على التجاها والهدف منه التعرف على الاتجاهات العامة للسلاسل الزمنية ومعالجتها والهدف منه التعرف على الاتجاهات العامة للسلاسل الزمنية ومعالجتها والهدف منه التعرف على الاتجاهات العامة للسلاسل الزمنية ومعالجتها والهدف منه التعرف

^{1 -} عدنان الوردي، أساليب التنبؤ الإحصائي ، طرق وتطبيقات، (البصرة: جامعة البصرة، 1990)، ص258.

² – عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005، 2004)، ص648.

^{*} الانحدار الزائف يعني ان وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما، بالاعتماد على:

^{*}Enders. Walter: Applied Econometric Time Series, John Wiley & Sons, Inc, New 22 York, 1995, P. P 256-258.

كانت مستقرة أم V، اذ ان السلاسل غير الساكنة قد V تعطي المعنى الحقيقي للنتائج وV يبنى عليها تفسير اقتصادي واضح وان كانت اختبارات V وقيمة V ذا نتائج جيدة.

وهناك نوعان من تلك السلاسل الزمنية غير المستقرة او (غير الساكنة) وهي:

1- السلاسل الزمنية غير المستقرة من نوع Tendance Stationnaire): وتحتوي على اتجاه عام بسياق عشوائي مستقر، ويستخدم في اعادتها في الغالب طريقة المربعات الصغرى لكي تكون مستقرة. (2)

2- السلاسل زمنية غير المستقرة من نوع Difference Stationnaire): وهي سلاسل زمنية غير مستقرة ولها اتجاه عام، وتستخدم معادلة الفروق واعادتها لتكون مستقرة ، ويعد هذا النوع من السلاسل اكثر انتشارا من النوع الآخر، وعادة ما تستخدم الفروق كي تكون مستقرة ، ويتميز هذا النوع عندما تكون هناك صدمة ما في لحظة معينة تنتج انعكاسات بشكل مستمر ومتناقص في السلسلة الزمنية. (3) وحتى تكون السلاسل مستقرة لابد من توفر ثلاثة شروط تتمثل بما يأتي : (4)

أ. ثبات متوسط القيم الحسابي عبر الزمن.

$$\mathsf{E}(\mathsf{Y}_{\mathsf{t}}) = \mu(1)$$

حيث إن: U تمثل الوسط الحسابي

ب. ثبات التباين عبر الزمن.

Var (Yt) = E(Yt – u)² =
$$\sigma^2$$
....(2)

(Variance) حيث إن σ^2 : مثل التباين

1 - زكية احمد مشعل وزياد محمد ابو ليلى، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اليرموك، المجلد 23،العدد1، يونيو، 2007، ص16.

^{2 -} عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، مصدر سابق، ص 648.

 ^{3 -}شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، البطالة في الجزائر مقاربة قياسية، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي
 حول ازمة البطالة في الدول العربية،17-18 مارس 2008، ص 22.

^{4 -}عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، مصدر سابق، ص648.

ت. ان التباين المشترك (Covariance) بين أي قيمتين للمتغير نفسه يجب ان يكون معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين (Y_{t-k}, Y_t) دون الاعتماد على القيمة الفعلية للزمن الذي يحتسب عند التباين المشترك.

COV
$$(Yt, Yt-k) = { (Yt - u) (Yt-k - u)} = YK....(3)$$

حيث ان μ تمثل الوسط الحسابي و σ^2 تمثل التباين، بينما γ_k تمثل التباين المشترك

وهنا لابد من الاشارة الى وجود طرق عدة في اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test من الاتبار ديكي – فولر الموسع واختبار فليبس – بيرون التي من خلالها بالإمكان التعرف على استقرارية السلسلة ودرجة تكاملها:

اولاً: اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey – Fuller.

يعد اختبار (ديكي - فوللر) المطور صيغة محدثة من اختبار ديكي _ فوللر البسيط (1979) ففي عام (1981) طور كل من ديكي وفوللر ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة وسميت باختبار ديكي فوللر الموسع⁽¹⁾، وهو اختبار يتجاوز ما يحتويه الاختبار السابق من سلبيات في صيغته نظرا لعدم اهتمامه بمشاكل الارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي، فضلا عن ان هذا التطوير يتضمن عددا معينا من فروقات المتغير التابع في دالة الاختبار (2) ويعمل اختبار (ADF) المطور باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ويقدر بالصيغ الآتية: (3)

1) بدون حد ثابت واتجاه زمني كما في المعادلة الاتية:

$$\Delta Y_t = \lambda y_{t-1} + \sum_{r=1}^k p_i Y_{t-i} + \mu_t \dots (4)$$

^{1 -} صفاء يونس الصفاوي و مزاحم حمد يحيى، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد (14)،2008، ص18.

²⁻ a. Enders. Walter: Applied Econometric Time Series, op. cit,p221 b. D.A.Dickey & W.A.Fuller, op. cit, p 1057-1071.

^{3 -}للمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

أ. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مصدر سابق ، مل 658-660.

ب. حميد عبيد عبد، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للنشر ، كربلاء، 2017 ، ص396-397. c.Enders. Walter, op. cit,P. P 256-258.

2) وجود حد ثابت فقط كما في المعادلة الاتية:

$$\Delta Y_t = a + \lambda y_{t-1} + \sum_{r=1}^k p_i Y_{t-i} + \mu_t \dots (5)$$

3) وجود حد ثابت واتجاه زمني كما في المعادلة الاتية:

$$\Delta Y_t = a + \beta t + \lambda y_{t-1} + \sum_{r=1}^{K} p_i Y_{t-i} + \mu_t$$
(6)

إذ إن: α تعنى الحد الثابت، و t تعنى الاتجاه الزمنى، اما لمتعنى مدة الإبطاء، في حين تعنى Δ تشير الساسلة الزمنية للمتغير، بينما تشير Δ الساسة الزمنية.

وهنا فقد أصبحت (ut) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بخاصية الضوضاء الأبيض (whitenoise)، ولضمان الاستقرار في المتغير العشوائي (ut) واخفاء مشكلة الارتباط الذاتي، فإن ذلك يتطلب القيام بتحديد المديات المثلى للتباطؤ الزمني (K) باستخدام معايير مثل أكايك (AlC :Akaike Information Criterion).(1)

كما ان هذه الصيغ جميعها تأخذ الفرضيتين الآتيتين:

 $(I_0:\lambda=0$: فرضية العدم

 $(I_1: \lambda > 0$: الفرضية البديلة (الفرضية البديلة)

 ^{1 -}عايد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية ، دراسة تحليلية قياسية،
 مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الازهر ، السنة /9 العدد 27 ، 2005، ص19-20 .

وبالإمكان قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية في حالة ان السلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة، أما في حالة السلسلة غير المستقرة واحتوائها على جذر الوحدة فانه لابد من قبول الفرضية العدمية ورفض البديلة، وبهذا تكون السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة مستقرة في مستواها الأصلي ولا تتمتع بجذر الوحدة وبالتالي تصبح متكاملة من الدرجة (0) \sim 1 ، في حين ان السلسلة تصبح متكاملة ومن الدرجة (1) \sim 1 وذلك عندما يمكن تحقق سكونها عند الفرق الأول (Difference) ومتكاملة من الدرجة (2) \sim 1 في حالة أخذ فرقها الثاني، وعليه فان متغيرات السلاسل تكون غير مستقرة إلا بعد القيام بأخذ فرقها الأول أو الثاني. (1)

ثانياً: اختبار فليبس - بيرون (PhiliPs - Perron (PP).

وهو من الاختبارات المهمة في اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية ويختلف اختبار ديكي فوللر الموسع عن هذا الاختبار بوصفه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ويأخذ بالاعتبار في الفروق الأولى في السلسة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي (P.P) ويعتمد على معادلة ديكي فوللر البسيط (DF) باستثناء الصيغة الاولى تكون بدون حد ثابت واتجاه ، وايضا يسمح بوجود متوسط حسابى لا يساوي صفرا واتجاه خطى للزمن (2).

$$\Delta y_t = a_1 + p y_{t-1} + \sum 1$$
(7)

$$\Delta y_t = a_0 + a_1 + p y_{t-1} + \sum t_0$$
 (8)

حيث ان : Δ تعني الفروق الاولى

t: الزمن

القيم المتباطئة للمتغير المدروس لمدة واحدة y_{t-1}

المتغير العشوائى $\sum 1$

^{1 -}عبد القادر محمد عبد القادر عطيه ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ،مصدر سابق، ص658.

^{2 -} ليلى بديوي خضير مطوق، الصدمات النقدية واثرها في سعر الصرف لمصر والعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013، ص ص130-131 .

وبموجب هذا الاختبار يمكن التخلص من الآثار التي يتركها الارتباط الذاتي في بواقي معادلة الاختبار لجذر الوحدة ، وما جاء في هذا الاختبار لا يوجد في اختبار (ADF) السابق والذي يستخدم الطريقة المعيارية، فضلا عن ان اختبار (p.p) لا يحتوي على القيم المتباطئة للفروق $^{(2)}$ ، لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا، وفي ضوء هذا الاختبار يجري التحقق من جذر الوحدة من خلال فرضية العدم ($\beta=1$) التي تنص على ان السلسلة الزمنية غير ساكنة، او من خلال الفرضية البديلة العدم ($\beta<1$) التي نتص عبلى ان السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فإنها تعد ساكنة، يجري التحقق في ذلك من خلال قيمة (P-value) فاذا كانت قيمة (P-value) أكبر من (5%) فانه يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على وجود جذر الوحدة أي ان السلسلة الزمنية عير ساكنة، اما إذا كانت قيمة (P-value) القل من (5%) فانه يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي ان السلسلة الزمنية ساكنة،

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test).

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب سلسلتين زمنيتين أو اكثر، إذ تؤدي التقلبات في احداهما الى الغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بينهما ثابتة عبر الزمن، على العكس من السلاسل التي تختبر بياناتها على انفراد فإنها تكون غير مستقرة، وحتى تكون مستقرة فيما لو أخذت بوصفها مجموعة واحدة (2)، وتعود فكرة التكامل المشترك الى كرانجر عام (1981) وقام بشرحها بالتفصيل كل من أنجل وكرانجر Engle-Granger (1987)، وتعتمد فكرتها على المفهوم الاقتصادي للخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية لاسيما ما يتعلق بالعلاقة التوازنية طويلة الاجل، إذ ان نموذج التكامل المشترك ينص على أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي تفترضها النظرية الاقتصادية بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بينهما لا تتباعد عن بعضها بعضا في الأجل الطويل وبالإمكان أن تتباعد عن التوازن في الأجل القصير (3).

^{1–} Ben Vogelvang, Econometrics: Theory and Application With Eviews , Pearson Education, USA, 2005, p254-255

^{2 -} عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، مصدر سابق ، ص-670-671.

 ^{3 -} محمد علي موسى المعموري وآخرون، تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الاسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (17)، العدد (63)، 2011، ص198.

وعلى الرغم من الانحرافات التي تحصل في الأجل القصير بين السلاسل فانه لا يوجد ضمان لاتصاف السلاسل المتكاملة وبالرتبة نفسها بالتكامل المشترك (1).

وفضلا عن ذلك، فان اجراء اختبار التكامل المشترك يتطلب أن تكون السلسلة الزمنية للمتغيرات متكاملة (Integrated) من الرتبة نفسها، ولذا فان الهدف من اجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل لكل متغير من المتغيرات قيد الدراسة، وبعد معرفة هذه الرتبة، يمكن التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تلك المتغيرات بواسطة التكامل المشترك⁽²⁾.

ولما كان اختبار انجل- كرانجر (Engle-Granger:1987) بوصفه ممثلا لاختبارات التكامل المشترك والذي يتبنى متغيرين فقط وان السلسلة فيه لمدة طويلة زمنيا⁽³⁾ من جانب، وان اختبار جوهانسن وجوسيليوس (Johansen – Juselius:1990) يتبنى اكثر من متغيرين والبحث عن ما يسمى بالتكامل المشترك والفريد من جانب اخر ، والتي تتطلب بان تكون المتغيرات من الدرجة نفسها، فعندها لا يمكن اجراء مثل هذا الاختبار في حالة وجود المتغيرات بدرجات مختلفة أي ال

ويؤكد الاختباران أن جميع المتغيرات تستقر عند الرتبة نفسها، فقد تكون المخرجات غير دقيقة في حال كون السلاسل الزمنية قصيرة الأجل (4)، ولذلك جرى استخدام نموذج ARDL ضمن نطاق واسع، مما يتطلب الانتقال الى ما يسمى بالإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag) بوصفه البديل الأفضل.

المطلب الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

لقد تم تطوير هذا النموذج . Auto Regressive Distributed Lag. ويتميز بوصفه لا يتطلب أن تكون السلاسل ، Pesaran (1997); Shinand and Sun (1998)

2 - خالد محمد عبدالله القدير، تأثير الائتمان المصرفي في تمويل الواردات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد 2، 2005، ص212.

^{1 -} المصدر نفسه، ص671 .

 ³ عبد القادر محمد عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2005، ص
 344 .

^{4 -}خلف، عمار حمد، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق.، 2015 ، ص 90.

^{5 –} امين حواس، و فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية و النمو الاقتصادي في الصين : منهجية ARDL ، جامعة عبد الرحمن بن خلدون ، الجزائر ، ص213 .

الزمنية متكاملة عند الرتبة نفسها، اذ يرى Pesaran أن مسألة اختبار الحدود على وفق نموذج ARDL ويجري تطبيقه في حالة السلاسل الزمنية المستقرة عند مستوياتها (0) ~ا وفي حالة السلاسل المستقرة التي تكون متكاملة من الدرجة الأولى (1) ~ا أو عند المزيج من الأثنين⁽¹⁾ ، ولغرض تطبيق هذا الاختبار يشترط أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) ~ا. (2) ويتم عمل اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود(Bound Test) المعد من قبل (Pesaran) عام 2001 ، وهنا يجري دمج النموذج بالانحدار الذاتي (Distributed Lag Model) مع النماذج الخاصة بفترات الإبطاء الموزعة(Distributed Lag Model).

ويتميز نموذج (ARDL) عن النماذج المستخدمة الاخرى في اختبار التكامل المشترك بالخصائص الاتية: (3)

ان نموذج (ARDL) يستخدم سواء كانت درجة التكامل بين المتغيرات بالمستوى ام بالفرق الاول، أم مزيج بين الاثنين.

2- يتمتع نموذج (ARDL) بعدد كاف من فترات التخلف الزمني لغرض الحصول المجموعة الأفضل من البيانات وذلك في إطار نموذج الاتجاه العام.

3- من خلال نموذج (ARDL) يمكن الحصول على (تصحيح الخطأ) وذلك من خلال اتباع اسلوب التحويل الخطي البسيط، إذ يساعد نموذج تصحيح الخطأ في عملية قياس العلاقات قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج، وبالتالي يكون لنموذج (ARDL) القدرة على قياس المعلمات سواء في الأجل القصير ام الطويل وفي الوقت نفسه.

1 - مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،
 جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، العدد (6)، 2009: ص155.

2 - حماني ادريوش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر - دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث في العلوم الانسانية، المجلد 27، 2013، ص 1312.

3 - حماني محمد ادريوش، وناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-المؤتمر الدولي(تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، الجزائر، جامعة سطيف /1، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، ، مارس 2013، ص17.

4- ويركز نموذج (ARDL) ايضا على الاختبار في مجال العينات الصغيرة، ويستتج منه المعلمات طويلة الأجل. (1) وبذلك يكون ذا اهمية احصائية ويتميز بالتركيز على العدد الكافي للزمن ومن اعتماد أفضل بيانات للأنموذج (2).

5- يمكن من خلال هذا النموذج القيام بفصل أو عزل تأثيرات الاجل القصير عن تأثيرات الامد الطويل حتى يمكن من خلاله تحديد العلاقة التكاملية في الأجلين نفسهما. (3)

ومن خلال هذا النموذج يمكن الحصول على نموذج تصحيح الخطأ ، اذ ان تصحيح الخطأ يمكن ان يساعد في قياس العلاقات قصيرة الاجل بين المتغيرات المراد دراستها، أي قدرته على قياس المعلمات في الاجلين القصير والطويل او حتى في وقت واحد .

ولما كان نموذج ARDL يعمل في (0)) و (1) توجد هناك قيمتان جدوليتان ل F، قيمة الحد الأدنى التي تفترض استقرار المتغيرات عند المستوى (0)، وكذلك قيمة الحد الأعلى التي تفترض بأن البيانات مستقرة عند الفرق الأول (1) وعند مقارنة F المحتسبة مع الجدولية فإن هناك مجموعة خيارات من اهمها (4)

- أ. في حال كون قيمة F المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأعلى القيمة F الجدولية، سيتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، وتقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود تكامل مشترك بين المتغيرات
- ب. إذا كانت قيمة F المحتسبة أقل من قيمة الحد الأدنى له (F) الجدولية، سوف تقبل فرضية العدم التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ويتم رفض الفرضية البديلة إذ لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل.

2- Pesaran, M, Hashem, Yongcheol shin, & Richard J, Smith, 2001, Bound testing Approachesto the Analysis of level Relationships Journal of Applied Econometrics, 16, pp289-327.

3 – حماني محمد ادريوش، وناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة –المؤتمر الدولي(تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014)، مصدر سابق، ص17.

4 - سعد العبدلي، واسراء سليم كاطع، قياس وتحليل دالة الطلب على الواردات الزراعية للمدة (1980-2012) في اطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL المجلد 22، العدد87، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016، ص364.

¹⁻ المصدر نفسه، ص 17.

- ت. إذا وقعت قيمة F المحتسبة بين قيمة الحد الادنى والأعلى من F الجدولية، فإن القرار بوجود تكامل مشترك من الصعب تحديده وهنا نأخذ بنظر الاعتبار مراتب سكون البيانات فإذا كانت جميع البيانات متكاملة عند الرتبة (0) يتم رفض فرضية العدم، أما إذا ما كانت جميع المتغيرات متكاملة عند الرتبة (1) فلا وجود لتكامل مشترك بين المتغيرات
- ث. التأكد من استقرار النموذج ديناميكياً وذلك من خلال اجراء اختبار المجموعة التراكمي للبواقي واختبار المجموعة التراكمي مربعات المطوران، فإن كان الرسم البياني لكلا الاختبارين داخل نطاق الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (59) سيتم قبول فرضية العدم والتي تنص على جميع المعلمات تعتبر مستقرة.

المبحث الثاني

توصيف النماذج القياسية وصياغتها

يجري وصف المتغيرات الاقتصادية باتباع بعض الاختبارات القياسية للتعرف على مدى صحة الفروض من خلال انموذج قياسي، وبذلك يجري وصف هذا النموذج وصياغته من خلال ما يأتي: المطلب الاول: التوصيف القياسي للنماذج

وهي مرحلة رئيسة من مراحل التحليل في الاقتصاد القياسي بغية الوصول الى بناء النموذج القياسي الذي من خلاله يمكن وصف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية باعتماد الصيغ الرياضية وقياسها بعد اضافة المتغير العشوائي لها، وفي هذا الصدد يجري توصيف النموذج للعلاقة بين التغيرات في الانفاق العام والانفاق الاجتماعي من جهة وبعض مؤشرات التتمية المستدامة، وقد جرى اعتماد البيانات بشكل ربع سنوي خلال المدة (2004–2019) في العراق وبواقع (64) مشاهدة للمتغيرات التي من خلالها بالإمكان التعرف على أثر تغيرات المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة والمتمثلة على ما يأتي:

1. المتغيرات المستقلة:

- أ. الانفاق العام الفعلي
- ب. الانفاق على التربية
- ت. الانفاق على التعليم العالي
 - ث. الانفاق على الصحة

2-المتغيرات التابعة.

وتتحدد تلك المتغيرات التابعة من داخل النموذج القياسي، وتشمل على:

- أ. الانفاق الاجتماعي على (التربية ، والتعليم ، والصحة ، والرعاية الاجتماعية)
 - ب. مؤشر التنمية المستدامة (النمو الاقتصادي)
 - ت. مؤشر التربية (عدد المدارس)
 - ث. مؤشر التعليم العالي (عدد الخريجين)
 - ج. مؤشر الصحة (عدد المستشفيات والمراكز الصحية)

وقد جرى الحصول عليها من كل من (وزارة المالية، وزارة التخطيط، والبنك المركزي العراقي)، للمدة (2004–2019).

المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي.

يتكون النموذج من خمس معادلات كل معادلة تضم متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة، وهي عبارة عن مجموعة من المعادلات الرياضية للنموذج القياسي المتكون من المتغيرات المستقلة والتابعة، ولغرض تقدير العلاقات بينها فانه يتطلب وصف وصياغة النموذج قياسياً من خلال الصيغ الاتية:

1. معادلة الانفاق الاجتماعي للتعبير عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالانفاق العام الفعلي (EX) والمتغير التابع المتمثل بالانفاق الاجتماعي(SOC).

2. معادلة النمو الاقتصادي للتعبير عن طبيعة وإتجاه العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالانفاق العام الفعلي (EX) والمتغير التابع المعبر عن مؤشر النمو الاقتصادي (GDP)، على وفق ما يأتى:

3. معادلة التربية للتعبير عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالانفاق العام على قطاع التربية (عدد المدارس) على قطاع التربية (عدد المدارس) (SCH)، على وفق ما يأتى:

4. معادلة التعليم العالي للتعبير عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالانفاق العام على قطاع التعليم العالي (EXHI) والمتغير التابع المعبر عن مؤشر التعليم العالي (عدد الخريين) (GRAD)، على وفق ما يأتي:

5. معادلة الصحة للتعبير عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالانفاق العام على قطاع الصحة (EXHE) والمتغير التابع المعبر عن مؤشر الصحة (عدد المستشفيات والمراكز الصحية) (HOS)، على وفق مايأتى:

HOS =B8+ B9EXHE+U5....(13)

واستنادا الى ذلك , ولأجل تحقيق الاهداف التي يسعى اليها البحث ولتحديد طبيعة ونوع العلاقة بين مؤشرات الانفاق العام الفعلي والانفاق الاجتماعي الفعلي من جهة، ومؤشرات التنمية المستدامة المتمثلة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي معبراً عن النمو الاقتصادي بوصفه واحد من مؤشرات التنمية المستدامة التي تعبر عن البعد الاقتصادي لها، والمؤشرات الاجتماعية المتمثلة بمتغيرات قطاعات التربية والتعليم العالي والصحة من خلال اعداد المدارس وخريجي الجامعات العراقية، فضلا عن اعداد المستشفيات والمراكز الصحية في العراق خلال المدة (2004–2019)، فانه بالإمكان وصف وتحديد تلك العلاقات بين المتغيرات المستقلة المشار اليها سلفا، واستنادا الى ما الدراسات المختلفة في هذا المجال ، اذ يشير المنطق الاقتصادية واهداف التتمية الاقتصادية وفقا لتوقعات (طردية) بين اجمالي الانفاق العام ومؤشرات الانفاق الاجتماعي متمثلة بالانفاق على قطاعات (طردية) التعليم العالي، والصحة) ، والرعاية الاجتماعية، والمتوقع ان قيمة المعلمات المشار اليها في المعادلة (1) السابقة ستكون موجبة على اساس ان مسألة التغيرات الايجابية في الانفاق العام الفعلي المعادلة (1) السابقة ستكون موجبة على اساس ان مسألة التغيرات الايجابية في الانفاق العام الفعلي الريادتها تسهم ايجابا باتجاه زيادة الانفاق الاجتماعي على القطاعات انفة الذكر.

اما ما يتعلق بطبيعة ونوع العلاقة بين الانفاق العام الفعلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي، فانه كلما ازداد حجم الانفاق العام فله تأثير ايجابي باتجاه زيادة نصيب الفرد من الناتج وبالتالي تحسين مستواه المعيشي وهو جزء من اهداف التنمية المستدامة، والمتوقع ان قيمة المعلمات المشار اليها في المعادلة (2) السابقة ستكون موجبة على اساس ان مسألة التغيرات الايجابية في الانفاق العام الفعلي او زيادتها تسهم ايجابا باتجاه زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج.

وفيما يتعلق بطبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالانفاق العام الفعلي على قطاع التربية (EXED) والمتغير التابع المعبر عن مؤشر التربية (عدد المدارس: SCH) فان المنطق يشير الى ان زيادة الانفاق العام على قطاع التربية تسهم بزيادة عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وبالتالى فان العلاقة ستكون طردية.

ان طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالانفاق العام الفعلي على قطاع التعليم العالي (EXHI) والمتغير التابع المعبر عن مؤشر التعليم العالي (عدد الخريجين: GRAD) ستكون ايجابية ، اي ان زيادة الانفاق العام على قطاع التربية بوصفه جزء من الانفاق الاجتماعي يسهم بزيادة اعداد الخريجين من الجامعات العراقية، وبالتالي فان العلاقة بينهما سوف تكون طردية.

اما طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالانفاق العام الفعلي على قطاع الصحة (EXHE) والمتغير التابع المعبر عن مؤشر الصحة (عدد المستشفيات والمراكز الصحية: HOS) ستكون ايجابية ، اي ان زيادة الانفاق العام على قطاع الصحة يسهم بالضرورة بزيادة اعداد المستشفيات والمراكز الصحية العراقية، وبالتالي فان العلاقة بينهما سوف تكون طردية ايضا.

وقد جرى في اختبار تلك العلاقات بين المتغيرات المذكورة قيد البحث والتحليل باتباع الأساليب القياسية الحديثة من خلال انموذج (ARDL) بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews:12)

المبحث الثالث

تقدير النماذج وتحليل نتائجها وفقا لمنهجية (ARDL)

المطلب الاول: تقدير النموذج الاول (الانفاق الاجتماعي)

اولا: مصفوفة معاملات الارتباط.

بهدف التعرف على اتجاه انحدار العلاقة ما بين المتغيرات المدروسة، فانه جرى التوصل الى مصفوفة معاملات الارتباط الموضحة في الجدول (24) ومنه يتضح ان هناك علاقة موجبة بين المتغيرين (EX, SOC)، فضلا عن وجود درجة ارتباط جيدة فيما بينها، اذ ان الزيادة في اجمالي الانفاق العام (EX) يترتب عليها زيادة في الانفاق الاجتماعي (SOC) والبالغة درجة ارتباطها نحو (0.775278)، وعلى الرغم من ذلك فان هذا الارتباط قد يعجز عن تحديد الاتجاهات الخاصة على التأثير بين المتغيرات محل التحليل، او قد لا يعطي الدليل الكافي في العلاقات السببية نظرا للارتباطات الدالية (Functionally) في ضوء مسألة التزامن من خلال عوامل مشتركة فيما بينها، ولأجل ذلك كله لابد من التدقيق وبأساليب الاختبار الاحصائية الأخرى لبيان صحة تلك الارتباطات من عدمها (1).

جدول (24) مصفوفة معاملات الارتباط

| | . , | | Correlation | |
|-----|----------|----------|-------------|--|
| | SOC | EX | | |
| SOC | 1.000000 | 0.775278 | | |
| EX | 0.775278 | 1.000000 | | |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ثانيا": نتائج الاستقرارية

بهدف التعرف على سكون السلسلة الزمنية للمغيرين المبحوثين لابد من اجراء اختبار (جذر الوحدة) وبموجبه يتطلب التأكد من سكون هذه السلسلة ومدى تكاملها من خلال القيام بالاختبارين الآتيين:

1. اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller :ADF)

لغرض التحقق من سكون السلسلة الزمنية للمغيرين (25)، فانه لابد من اتباع اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)، ويتضح ذلك من خلال الجدول (25)، ويتضح منه إن قيمة (Prob) كانت شير الى ان السلسلة الزمنية لكل من الانفاق العام (EX) والانفاق الاجتماعي (SOC) كانت غير مستقرة في المستوى سواء عند وجود حد ثابت ام عند وجود حد ثابت واتجاه عام ام في حالة بدون حد ثابت واتجاه عام، نظرا لان قيمة Prob كانت اكبر من (0.05) مما يستدعي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم استقرار او سكون المتغيرين المذكورين عند المستوى (At Level)، اما عند احتساب الفرق الأول لهذين المتغيرين فان قيمة (prob) كانت أقل من (0.05) للمتغير المستقل (EX) عند وجود حد ثابت وبدون حد ثابت واتجاه عام وبمستوى معنوية (5%) وان المتغير المستقل (SOC) يعد ساكنا في حالة بدون حد ثابت واتجاه عام وعند مستوى معنوية (5%)، نظرا لان قيمة (Prob) كانت اقل من 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين اعلاه، او تعد إنها متكاملة من الرتبة ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين اعلاه، او تعد إنها متكاملة من الرتبة الأولى (1)~ا ولا تحتوى على مشكلة جذر الوحدة.

^{1 -} سلام عبد الجليل، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات(1970-1990)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، البصرة، جامعة البصرة، 1995، ص119.

^{*} يعد استخدام القيمة الاحتمالية (Prob) الاسهل من مقارنة قيم (t) الجدولية فعندما تكون قيمة (prob)>(0.05) فهذا يعني ان قيمة (t) المحتسبة < من قيمة (t) الحرجة وبالتالي فإن المتغير غير مستقر في مستوياته، وبالعكس من ذلك فإن المتغير مستقر في مستوياته .

جدول (25) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للنموذج الاول

| Α | В | С | D | Е | F |
|-----------------------------------|---------------|-----------|---------|---|---|
| UNIT ROOT TEST RESULTS T | (ADF) | | | | |
| Null Hypothesis: the variable has | s a unit root | | | | |
| | At Level | | | | |
| | | SOC | EX | | |
| With Constant | t-Statistic | -1.0926 | -1.7113 | | |
| | Prob. | 0.7132 | 0.4204 | | |
| | | n0 | n0 | | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -3.1532 | -2.7406 | | |
| | Prob. | 0.1040 | 0.2249 | | |
| | | n0 | n0 | | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 0.7615 | 0.3989 | | |
| | Prob. | 0.8757 | 0.7956 | | |
| | | n0 | n0 | | |
| | At First D | ifference | | | |
| | | d(SOC) | d(EX) | | |
| With Constant | t-Statistic | -2.8556 | -2.2223 | | |
| | Prob. | 0.0568 | 0.2008 | | |
| | | * | n0 | | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.8199 | -2.1931 | | |
| | Prob. | 0.1962 | 0.4844 | | |
| | | n0 | n0 | | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -2.4465 | -1.9954 | | |
| | Prob. | 0.0151 | 0.0448 | | |
| | | ** | ** | | |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

2. إختبار فيلبس - بيرون : Phillips - Perron Test

للتأكد من صحة نتائج اختبار ديكي فولر، نستخدم إختبار فيلبس – بيرون (Perron Test ، التغيرين (EX, SOC) ان المتغيرين (26) عير مستقرين في المستوى نظرا لان قيمة prob كانت اكبر من 0.05 او اكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فانهما غير مستقران بالمستوى في جميع الحالات (حد ثابت، وحد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام)، بينما عند استخدام الفرق الاول يظهر ان هناك استقرار لسلسلة المتغيرين المذكورين عند وجود حد ثابت وبدون حد ثابت واتجاه عام بالنسبة للمتغير (SOC) كون قيمة (Prob) اقل من 5% و للمتغير (EX) في حالة بدون حد ثابت واتجاه عام كون قيمة (Prob) هي اقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين اعلاه، او تعد إنها متكاملة من الرتبة الأولى (1)~ا ولا تحتوي على مشكلة جذر الوحدة.

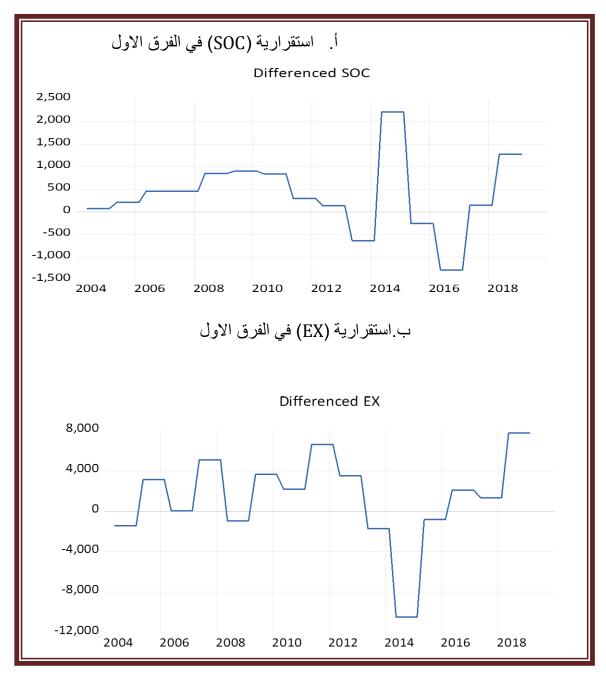
جدول (26) نتائج إختبار فيلبس – بيرون للنموذج الاول

| Null Hypothesis: the variable | has a unit root | | | |
|-------------------------------|-----------------|------------------|---------|--|
| 31 | At Level | | | |
| | | SOC | EX | |
| Vith Constant | t-Statistic | -0.9211 | -1.1247 | |
| | Prob. | 0.7749 | 0.7006 | |
| | | n0 | n0 | |
| Vith Constant & Trend | t-Statistic | -1.8317 | -1.6394 | |
| | Prob. | 0.6769 | 0.7653 | |
| | | n0 | n0 | |
| Vithout Constant & Trend | t-Statistic | 1.3836 | 0.7582 | |
| | Prob. | 0.9569 | 0.8751 | |
| | | n0 | n0 | |
| | At First D | <u>ifference</u> | | |
| | | d(SOC) | d(EX) | |
| Vith Constant | t-Statistic | -3.0872 | -2.3914 | |
| | Prob. | 0.0330 | 0.1485 | |
| | | ** | n0 | |
| Vith Constant & Trend | t-Statistic | -3.0572 | -2.3624 | |
| | Prob. | 0.1261 | 0.3949 | |
| | | n0 | n0 | |
| Vithout Constant & Trend | t-Statistic | -2.6534 | -2.1666 | |
| | Prob. | 0.0088 | 0.0302 | |
| | | *** | ** | |

المصدر : من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

والشكل (21) يبين سكون المتغيرين قيد الدراسة انفا التابع والمستقل في الفرق الاول.

شكل (21) سكون (SOC) و (EX) في الفرق الاول للنموذج الاول



المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12) وفي الخطوة اللاحقة نعتمد منهجية (ARDL) لتقدير المعلمات سواءً في الأجل الطويل أم في الاجل القصير.

ثالثًا": تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

بهدف الكشف عن مدى وجود علاقات قصيرة او طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة لابد من معاينة البيانات الواردة في الجدول (27) والخاصة بنتائج تقدير تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الاول واعتمادها، اذ يتضح منه انها كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم جودة النموذج، فقد بلغت قيمة المعامل (R²) والبالغة نحو 99.6%، وهذا يعني بأن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسير 99.6% من التغير الحاصل بالمتغير التابع وان قيمة المتعادل F-Statistic كانت نحو 2659.517، وبمستوى معنوية اقل من 1%، ذلك ان قيمة تساوي 0.000000، فضلا عن ان قيمة دورين وانسن (D.W) بلغت نحو (1.816091) لتؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (27)
نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الاول

Dependent Variable: SOC

Method: ARDL

Date: 05/16/22 Time: 19:19

Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q1

Included observations: 59 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EX

Fixed regressors: C

Number of models evalulated: 20

Selected Model: ARDL(2, 2)

Note: final equation sample is larger than selection sample

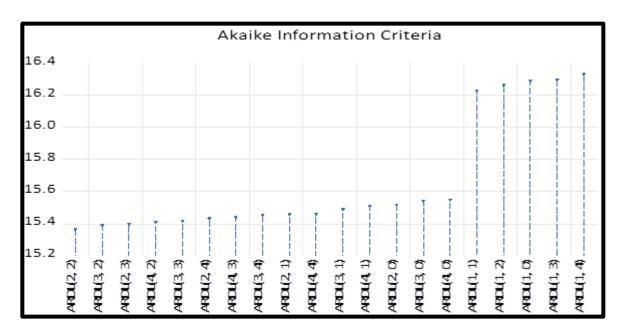
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|--------------------|-------------|-----------------|-------------|----------|
| SOC(-1) | 1.780406 | 0.090863 | 19.59437 | 0.0000 |
| SOC(-2) | -0.797703 | 0.087426 | -9.124338 | 0.0000 |
| EX | -0.096015 | 0.029170 | -3.291584 | 0.0018 |
| EX(-1) | 0.185326 | 0.056402 | 3.285790 | 0.0018 |
| EX(-2) | -0.086000 | 0.031338 | -2.744300 | 0.0083 |
| С | 147.9076 | 194.1033 | 0.762005 | 0.4494 |
| R-squared | 0.996030 | Mean depend | lent var | 15580.32 |
| Adjusted R-squared | 0.995656 | S.D. depende | nt var | 7456.854 |
| S.E. of regression | 491.4955 | Akaike info cri | iterion | 15.32893 |
| Sum squared resid | 12803094 | Schwarz criter | rion | 15.54020 |
| Log likelihood | -446.2033 | Hannan-Quin | n criter. | 15.41140 |
| F-statistic | 2659.517 | Durbin-Watso | n stat | 1.816091 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

رابعا: معيار (AlC: Akaike) للتخلف الزمنى للنموذج المقدر.

يتضح من الشكل (22) ان فترة الابطاء المثلى هي (2,2) والتي تم اختيارها على وفق معيار (اكايك)، نظرا لا عطائها أقل قيمة لهذا المعيار وقد تم تحديدها بشكل تلقائي من خلال استخدام برنامج (Eviews-12).

شكل (22) معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج المقدر للنموذج الاول



المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

خامسا": اختبار الحدود للتكامل المشترك (The Bound Test)

وقد جرى اقتراحه من قبل (pesaran2001) بهدف التحقق من مدى وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، اذ يتضح من خلال الجدول (28) وبعد الحصول على نتيجة إختبار (F-Statistic)، التي بلغت قيمتها المحتسبة نحو (1.238417) وهي اقل من الحدود الجدولية العليا (1) اوالحدود الجدولية الدنيا (0) اعند مستوى معنوية (10%)، ويستنتج منه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل (EX) والمتغير التابع (SOC)، مما يدعم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم اي التأكيد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين المذكورين.

جدول (28)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test للنموذج الاول

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(SOC) Selected Model: ARDL(2, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/16/22 Time: 19:27 Sample: 2004Q1 2019Q4 Included observations: 59

| F-Bounds Test | Nu | ull Hypothesis: | No levels rela | ationship |
|--------------------|----------|-----------------|----------------|-----------|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | Asy | mptotic: n=10 | 000 |
| F-statistic | 1.238417 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |
| Actual Sample Size | 59 | Fin | ite Sample: n | =60 |
| - | | 10% | 3.127 | 3.65 |
| | | 5% | 3.803 | 4.363 |
| | | 1% | 5.383 | 6.033 |
| | | Fin | ite Sample: n | =55 |
| | | 10% | 3.143 | 3.67 |
| | | 5% | 3.79 | 4.393 |
| | | 1% | 5.377 | 6.047 |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سادسا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على وفق منهجية ARDL

ويجري ذلك بهدف تقدير العلاقة قصيرة الأجل، وإن النموذج يعبر عنه من خلال المتغيرين المستخدمين بصيغة الفرق الأول مع إضافة حد لتصحيح الخطأ المتباطئ ولمدة زمنية واحدة وتكون سنة واحدة (ECM-1) بوصفه متغيراً توضيحيا او تفسيريا، اذ يقيس حد تصحيح الخطأ سرعة التكييف للاختلال في الأمد القصير الى التوازن في الأمد الطويل، ففي حالة كون معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فإن ذلك يدل على تحقيق علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين قيد التحليل والاختبار والتي يتطلب معرفة علاقتهما، وبالإمكان التعرف على ذلك من البيانات الواردة في الجدول (29) ، اذ يتضح منه، ان (حد تصحيح الخطأ) كانت معلمته (cointEq_1) سالبة ومعنوية وبلغت نحو (20.017226) بمستوى معنوية كانت أقل من 1% أي تصحيح ما يعادل نحو (1.72%) من الاختلالات قصيرة الاجل في الفترة السابقة (t-1) في الانفاق الاجتماعي (SOC) وتصحيحه في المدة الحالية (t) وصولا الى حالة التوازن في الاجل الطويل.

وعلى وفق معالم الأجل القصير، يتضح بأن الانفاق العام الفعلي له تاثير سالب في الانفاق الاجتماعي العام عند مستوى معنوية (5%)، اي ان زيادة الإنفاق العام الفعلي لن يسهم بزيادة الانفاق الاجتماعي (الانفاق العام على التربية، والانفاق العام على الصحة، والانفاق على التعليم العالي، والانفاق العام على الحماية الاجتماعية)، وهو ما يخالف منطق النظرية الاقتصادية، وبذلك لم يظهر لها أثر ايجابي في نتائج الاختبار القياسي

وقد كان معامل تصحيح الخطأ (cointEq_1) يدل على أن سرعة التكيف بطيئة جدا، مما بعلي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبذلك نقبل فرضية العدم، وبالتالي فان مسالة تقدير العلاقة طويلة الاجل من خلال المتغيرات الداخلة في النموذج ليس لها تأثير معنوي في الاجل الطويل في المتغير التابع (الانفاق الاجتماعي) ، وبالتالي فان معلمة تصحيح الخطأ تشير الى وجود تكامل مشترك زائف كونها سالبة ومعنوية

جدول (29) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الاول

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(SOC) Selected Model: ARDL(2, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/16/22 Time: 19:55 Sample: 2004Q1 2019Q4 Included observations: 59

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|--|--|--|
| D(SOC(-1)) | 0.797703 -0.096015 0.086000 -0.017296 | 0.084281 0.026330 0.028972 0.008809 | 9.464850 -3.646630 2.968358 -1.963530 | 0.0000 0.0006 0.0045 0.0548 |
| R-squared Adjusted R-squared S.E. of regression Sum squared resid Log likelihood Durbin-Watson stat | 0.655573 0.636786 482.4764 12803094 -446.2033 1.816091 | Mean depende S.D. depende Akaike info cr Schwarz crite Hannan-Quin | ent var iterion rion | 385.1102 800.5615 15.26113 15.40198 15.31611 |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سابعاً:اختبارات التشخيص

وعلى اساسها يمكن التعرف على مدى امكانية النموذج الحالي وقدرته في اجتياز الاختبارات القياسية الآتية:

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال (LM Test)

من خلال هذا الاختبار (Breusch- Codfrey correlation) وبالاعتماد على (LM Test) من خلال هذا الاختبار الانتباط التسلسلي بين البواقي يجري التأكد من صحة النتائج السابقة، اذ يتضح من نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للنموذج المقدر الواردة في الجدول (30)، ان النموذج ان النموذج الحالي قيد البحث خال من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة (Chi-square(2) بلغت نحو (0.3765) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبذلك نقبل فرضية العدم .

الجدول (30) الجدول نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ (LM Test) للنموذج الاول

| Breusch-Godfrey Seri Null hypothesis: No s | | | |
|---|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.873372 | Prob. F(2,51) | 0.4237 |
| Obs*R-squared | 1.953824 | Prob. Chi-Square(2) | 0.3765 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS:12)

2.اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

من خلال هذا الاختبار فانه يمكن التعرف على مشكلة عدم تجانس التباين في البواقي من عدمها، اذ تشير معطيات الجدول (31) ان قيمة (1) prob.Chi-square بلغت نحو (0.5772) ومعطيات الجدول (31) وبالتالي انها غير معنوية، اي قبول فرضية العدم التي تؤكد (تجانس البواقي) وخلو النموذج الحالى من مشكلتها.

جدول (31)

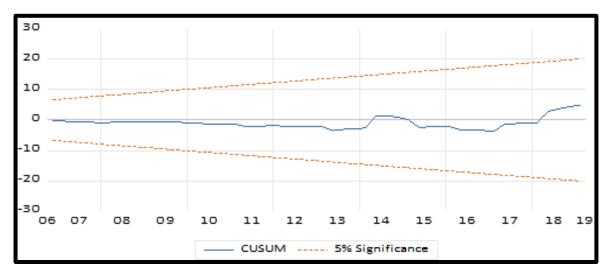
نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الاول

| Heteroskedasticity Test: Af | RCH | , , , , , , , , , , , , , , , , , , , | , |
|-----------------------------|-----|---------------------------------------|--------|
| F-statistic | | Prob. F(1,56) | 0.5850 |
| Obs*R-squared | | Prob. Chi-Square(1) | 0.5772 |

ثامناً: اختبار الاستقرارية(Stablity) لمعاملات نموذج ARDL

ويجري على اساس هذا الاختبار التأكد من مدى خلو البيانات من التغييرات الهيكلية لاسيما المعلمات الخاصة بالعلاقات طويلة وقصيرة الأجل خلال مدة البحث في نموذج (ARDL)، وذلك من خلال مراعاة بعض اختبارات الاستقرارية، اذ يتضح من خلال الشكل (23) الخاص بر (المجموع التراكمي للبواقي:Cusum) أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا خلال مدة البحث محل البحث، ووقوع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة ويتغير حول القيمة الصفرية عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد معنوية العلاقة بين الانفاق العام والانفاق الاجتماعي خلال مدة البحث.

شكل (23) المجموع التراكمي للبواقي:Cusum) النموذج الاول

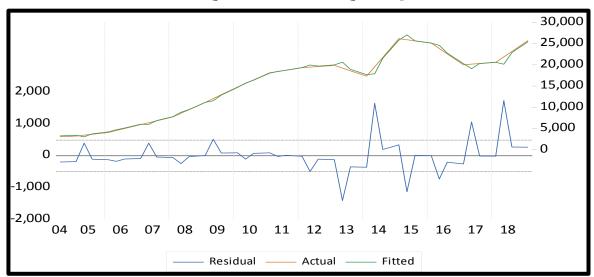


المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

تاسعاً: بواقى النموذج المقدرة والفعلية

يتضح من خلال الشكل (24) وجود تطابق لبواقي النموذج المقدرة والفعلية ناهيك عن دقة وجودة النموذج المقدر الخاص بمنهجية (ARDL)، اذ يتضح أن المقدرات ثابتة عبر النرمن ضمن حدود الثقة أو داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ولا توجد أكثر، وبالتالي إن المتغيرات مستقرة عبر النرمن وإن النموذج (ARDL) هو الامثل نظرا لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل، وإن هناك تطابقاً في بواقي النموذج المقدرة والفعلية تعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL).

شكل (24) بواقى النموذج المقدرة والفعلية النموذج الاول



المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

المطلب الثاني: تقدير النموذج الثاني (النمو الاقتصادي) الولا: مصفوفة معاملات الارتباط .

بهدف التعرف على اتجاه انحدار العلاقة ما بين المتغيرات المدروسة، فانه جرى التوصل الى مصفوفة معاملات الارتباط الموضحة في الجدول (32) ومنه يتضح ان هناك علاقة موجبة بين المتغيرين (EX, GDP)، فضلا عن وجود درجة ارتباط عالية فيما بينها، اذ ان الزيادة في اجمالي الانفاق العام (EX) يترتب عليها زيادة في النمو الاقتصادي (GDP) والبالغة درجة ارتباطها نحو (0.954271)، وعلى الرغم من ذلك فان هذا الارتباط قد يعجز عن تحديد الاتجاهات الخاصة على

التأثير بين المتغيرات محل التحليل، او قد لا يعطي الدليل الكافي للعلاقات السببية نظرا للارتباطات الدالية (Functionally) في ضوء مسألة التزامن من خلال عوامل مشتركة فيما بينها، ولأجل ذلك كله لابد من التدقيق وبأساليب الاختبار الاحصائية الأخرى لبيان صحة تلك الارتباطات من عدمها⁽¹⁾.

جدول (32) مصفوفة معاملات الارتباط للموذج الثاني

| | | | Correlation | , , | |
|-----|----------|----------|-------------|-----|--|
| | GDP | EX | | | |
| GDP | 1.000000 | 0.954271 | | | |
| EX | 0.954271 | 1.000000 | | | |
| | | | | | |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS:12)

ثانيا": نتائج الاستقرارية

بهدف التعرف على سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين محل التحليل لابد من اجراء اختبار (جذر الوحدة) وبموجبه يتطلب التأكد من سكون هذه السلسلة ومدى تكاملها من خلال القيام بالاختبارين الآتبين:

3. اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller :ADF)

لغرض التحقق من سكون السلسلة الزمنية للمغيرين (EX, GDP)، فانه لابد من اتباع اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)، اذ يتضح من خلال الجدول (33)، ان السلسلة الزمنية لكل من الانفاق العام (EX) والنمو الاقتصادي (GDP) كانت غير مستقرة عند المستوى في جميع الحالات (عند وجود حد ثابت، وعند وجود حد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام)، نظرا لان قيمة (Prob كانت اكبر من 0.05 مما يستدي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على (عدم سكون) المتغيرين المذكورين عند المستوى (At Level)، اما عند احتساب الفرق الأول لهذين المتغيرين فان قيمة (prob) لهما كانت أقل من (0.05) عند حالة عدم وجود حد ثابت واتجاه عام المتغيرين فان قيمة (prob) لهما كانت أقل من (0.05) عند حالة عدم وجود حد ثابت واتجاه عام

^{1 -} سلام عبد الجليل، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-1990)، مصدر سابق، ص119.

وبمستوى معنوية (5%)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين اعلاه، او تعد إنها متكاملة من الرتبة الأولى $(1)^{-1}$ ولا تحتوي على مشكلة جذر الوحدة

جدول (33) اختبار دیکی فولر الموسع ADF للنموذج الثانی

| UNIT ROOT TEST RESULTS | TABLE (ADF) | | | |
|---------------------------------|-----------------|-----------|---------|--|
| Null Hypothesis: the variable h | nas a unit root | | | |
| | At Level | | | |
| | | GDP | EX | |
| With Constant | t-Statistic | -1.6981 | -1.7113 | |
| | Prob. | 0.4270 | 0.4204 | |
| | | n0 | n0 | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.7168 | -2.7406 | |
| | Prob. | 0.2339 | 0.2249 | |
| | | n0 | n0 | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 0.3494 | 0.3989 | |
| | Prob. | 0.7827 | 0.7956 | |
| | | n0 | n0 | |
| | At First D | ifference | | |
| | | d(GDP) | d(EX) | |
| With Constant | t-Statistic | -2.5360 | -2.2223 | |
| | Prob. | 0.1123 | 0.2008 | |
| | | n0 | n0 | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.5472 | -2.1931 | |
| | Prob. | 0.3053 | 0.4844 | |
| | | n0 | n0 | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -2.3167 | -1.9954 | |
| | Prob. | 0.0210 | 0.0448 | |
| | | ** | ** | |
| | | | | |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

4. إختبار فيلبس - بيرون : Phillips - Perron Test

وباستخدام إختبار فيلبس – بيرون (Phillips – Perron Test)، فان نتائجه المشار اليها في الجدول (34) توضح ان المتغيرين (EX, GDP) غير مستقرين في المستوى نظرا لان قيمة prob كانت اكبر من 0.05 في جميع الحالات، الا انها كانت ساكنة في الفرق الاول للمتغير التابع (GDP)عند وجود حد ثابت، وللمتغيرين المذكورين كلاهما في حالة عدم وجود حد ثابت واتجاه عام كون قيمة (Prob) اقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه

سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين اعلاه، او تعد إنها متكاملة من الرتبة الأولى (1)~ا ولا تحتوي على مشكلة جذر الوحدة.

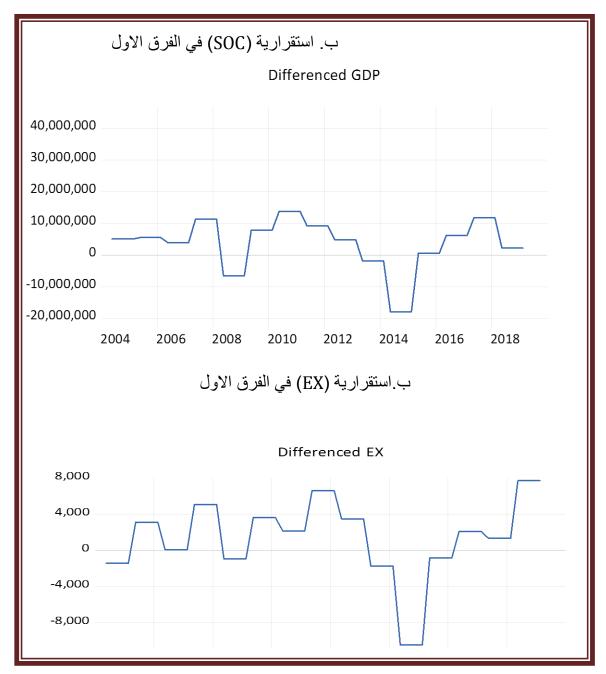
جدول (34) نتائج اختبار فيليبس بيرون (pp) للنموذج الثاني

| | _ | _ | _ | _ |
|---------------------------------|----------------|------------------|---------|---|
| UNIT ROOT TEST RESULTS | | | | |
| Null Hypothesis: the variable h | as a unit root | | | |
| | At Level | | | |
| | | GDP | EX | |
| With Constant | t-Statistic | -1.4114 | -1.1247 | |
| | Prob. | 0.5709 | 0.7006 | |
| | | n0 | n0 | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -1.7406 | -1.6394 | |
| | Prob. | 0.7207 | 0.7653 | |
| | | n0 | n0 | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 1.2187 | 0.7582 | |
| | Prob. | 0.9415 | 0.8751 | |
| | | n0 | n0 | |
| | At First D | <u>ifference</u> | | |
| | | d(GDP) | d(EX) | |
| With Constant | t-Statistic | -2.7036 | -2.3914 | |
| | Prob. | 0.0794 | 0.1485 | |
| | | * | n0 | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.7204 | -2.3624 | |
| | Prob. | 0.2326 | 0.3949 | |
| | | n0 | n0 | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -2.4448 | -2.1666 | |
| | Prob. | 0.0152 | 0.0302 | |
| | | ** | ** | |
| | | | | |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS:12)

والشكل (25) يبين سكون المتغيرين قيد الدراسة انفا التابع والمستقل في الفرق الاول.

شكل (25) سكون (SOC) و (EX) في الفرق الاول للنموذج الثاني



وفي الخطوة اللاحقة نعتمد منهجية (ARDL) لتقدير المعلمات سواءً في الأجل الطويل أم في الاجل القصير.

ثالثا": تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

وبمعاينة البيانات الواردة في الجدول (35) والخاصة بنتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الثاني، يتضح انها كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم جودة النموذج، اذ بلغت قيمة المعامل (R²) والبالغة نحو 98.7%، وهذا يعنى بأن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسير 98.7% من التغير الحاصل بالمتغير التابع، وإن قيمة F-Statistic كانت نحو 4110.681، وبمستوى معنوية اقل من 0.01، ذلك ان قيمة Prob تساوى 0.000000، فضلا عن ان قيمة دورين واتسن (D.W) بلغت نحو (1.831208) لتؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول(35) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الثاني

Dependent Variable: GDP

Method: ARDL

Date: 05/16/22 Time: 21:20

Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q1 Included observations: 59 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): EX

Fixed regressors: C

Number of models evalulated: 20 Selected Model: ARDL(2, 2)

Note: final equation sample is larger than selection sample

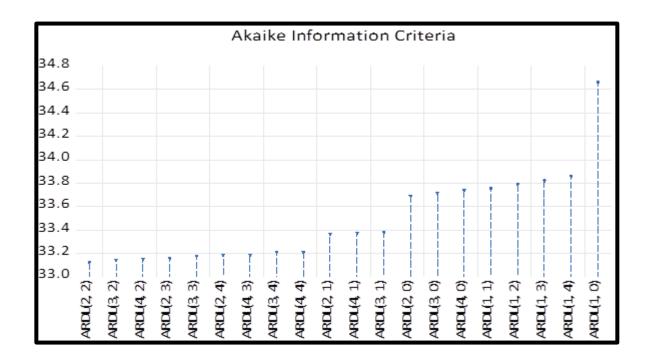
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|--|---|---|--|--|
| GDP(-1) GDP(-2) EX EX(-1) EX(-2) | 1.703599 -0.742359 1374.807 -2343.067 1041.828 | 0.098788 0.100145 204.0479 395.3033 251.3955 | 17.24495 -7.412842 6.737668 -5.927265 4.144177 | 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.0001 |
| C | 2277144. | 1488445. | 1.529881 | 0.1320 |
| R-squared Adjusted R-squared S.E. of regression Sum squared resid Log likelihood F-statistic Prob(F-statistic) | 0.997428 0.997185 3517675. 6.56E+14 -969.8790 4110.681 0.000000 | Mean depend S.D. depende Akaike info cri Schwarz critel Hannan-Quin Durbin-Watso | nt var iterion rion n criter. | 1.90E+08 66304477 33.08064 33.29192 33.16312 1.831208 |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

رابعا: معيار (AlC: Akaike) للتخلف الزمنى للنموذج المقدر.

يتضح من الشكل (26) ان فترة الابطاء المثلى هي (2,2) والتي تم اختيارها وفق معيار (اكايك)، نظرا لا عطائها أقل قيمة لهذا المعيار وقد تم تحديدها بشكل تلقائي من خلال استخدام برنامج (Eviews-12).

شكل (26) معيار (AlC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج الثاني



المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

خامسا": اختبار الحدود للتكامل المشترك

ولبيان وجود او عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرين محل التحليل، نجري اختبار الحدود (The Bound Test)، اذ يتضح من الجدول (36) ان قيمة (F-Statistic)، المحتسبة نحو (1.524128) وهي اصغر من الحدود الجدولية العليا (1) 1 والحدود الجدولية الدنيا (0) 1 عند مستوى المعنوية (10%) مما يستنتج منه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل (EX)

والمتغير التابع (GDP)، مما يدعم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم اي التأكيد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين المذكورين.

جدول (36) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test للنموذج الثاني

| Dependent Variable: D Selected Model: ARDL Case 2: Restricted Co Date: 05/16/22 Time: Sample: 2004Q1 2019 Included observations | (2, 2) nstant and No Trei 21:22 iQ4 | nd | | |
|--|--|-----------------|----------------|-----------|
| F-Bounds Test | Nu | ull Hypothesis: | No levels rela | ationship |
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | l(1) |
| | | Asy | mptotic: n=10 | 000 |
| F-statistic | 1.524128 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |
| Actual Sample Size | 59 | Fini | te Sample: n | =60 |
| | | 10% | 3.127 | 3.65 |
| | | 5% | 3.803 | 4.363 |
| | | 1% | 5.383 | 6.033 |
| | | Fini | te Sample: n | =55 |
| | | 10% | 3.143 | 3.67 |
| | | 5% | 3.79 | 4.393 |
| | | | 5.377 | 6.047 |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سادسا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL

يتضح من الجدول (37)، ان معلمة (حد تصحيح الخطأ: 1. CointEq كانت سالبة ومعنوية وبلغت نحو (-0.038760) بمستوى معنوية كانت أقل من 5% أي تصحيح ما يعادل نحو (3.8%) من الاختلالات قصيرة الاجل في الفترة السابقة (1-1) في النمو الاقتصادي (GDP) وتصحيحه في المدة الحالية (t) وصولا الى حالة التوازن في الاجل الطويل، وعليه فان معلمة تصحيح الخطأ لا تشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وانما تصنف كتكامل مشترك زائف.

جدول (37) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الثاني

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(GDP)

Selected Model: ARDL(2, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/16/22 Time: 21:36 Sample: 2004Q1 2019Q4 Included observations: 59

| Case | ECM Reg 2: Restricted Co | | Trend | |
|--------------------|-----------------------------|----------------|-------------|----------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(GDP(-1)) | 0.742359 | 0.087883 | 8.447160 | 0.0000 |
| D(EX) | 1374.807 | 183.9866 | 7.472322 | 0.0000 |
| D(EX(-1)) | -1041.828 | 219.7332 | -4.741330 | 0.0000 |
| CointEq(-1)* | -0.038760 | 0.017794 | -2.178285 | 0.0339 |
| R-squared | 0.818405 | Mean depend | lent var | 3721609. |
| Adjusted R-squared | 0.808500 | S.D. depende | ent var | 7890923. |
| S.E. of regression | 3453125. | Akaike info cr | iterion | 33.01285 |
| Sum squared resid | 6.56E+14 | Schwarz crite | rion | 33.15370 |
| Log likelihood | -969.8790 | Hannan-Quin | n criter. | 33.06783 |
| Durbin-Watson stat | 1.831208 | | | |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سابعاً:اختبارات التشخيص

وعلى اساسها يمكن التعرف على مدى امكانية النموذج الحالي وقدرته في اجتياز الاختبارات القياسية الآتية:

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال (LM Test)

يتضح من نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للنموذج المقدر الواردة في الجدول prob. (1)، ان النموذج الحالي قيد البحث خال من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة (1). (38) Chi-square بلغت نحو (0.2338) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05). مما يدل على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبذلك نقبل فرضية العدم.

جدول (38) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال (LM Test) للنموذج الثاني

| Breusch-Godfrey Seri Null hypothesis: No s | | | • |
|---|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 1.321375 | Prob. F(2,51) | 0.2757 |
| Obs*R-squared | 2.906679 | Prob. Chi-Square(2) | 0.2338 |

2.اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

تشير معطيات الجدول (39) ان قيمة (1) prob.Chi-square بلغت نحو (0.9308) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي هي غير معنوية، اي قبول فرضية العدم التي تؤكد (تجانس البواقي) وخلو النموذج الحالي من مشكلتها.

جدول (39) نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الثاني

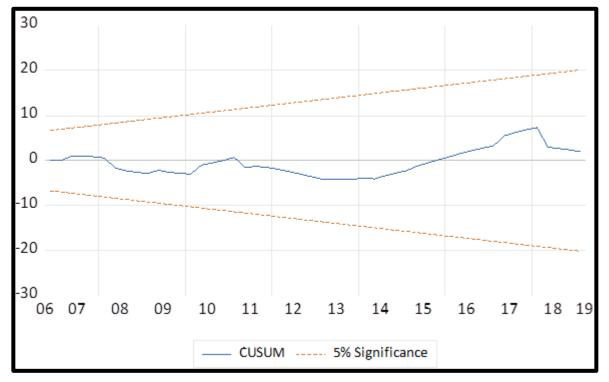
| Heteroskedasticity Tes | st: ARCH | | | |
|------------------------------|----------|--------------------------------------|------------------|--|
| F-statistic Obs*R-squared | | Prob. F(1,56) Prob. Chi-Square(1) | 0.9323 0.9308 | |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ثامناً: اختبار الاستقرارية (Stablity) لمعاملات نموذج ARDL

ويجري على اساس هذا الاختبار التأكد من مدى خلو البيانات من التغييرات الهيكلية لاسيما المعلمات الخاصة بالعلاقات طويلة وقصيرة الأجل خلال مدة البحث في نموذج (ARDL)، وذلك من خلال مراعاة بعض اختبارات الاستقرارية، اذ يتضح من خلال الشكل (27) الخاص به (المجموع التراكمي للبواقي:Cusum) أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا خلال مدة البحث، ووقوع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة ويتغير حول القيمة الصفرية عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد معنوية العلاقة بين الانفاق العام والانفاق الاجتماعي خلال مدة البحث.

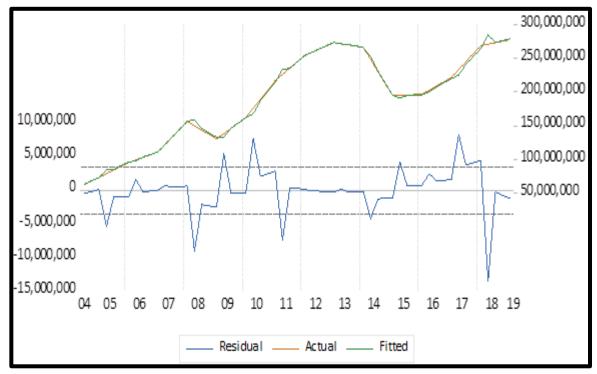
شكل (27) المجموع التراكمي للبواقي:Cusum للنموذج الثاني



تاسعاً: بواقي النموذج المقدرة والفعلية

يتضح من خلال الشكل (28) وجود تطابق لبواقي النموذج المقدرة والفعلية ناهيك عن دقة وجودة النموذج المقدر الخاص بمنهجية (ARDL)، اذ يشار الى أن المقدرات ثابتة عبر النزمن ضمن حدود الثقة أو داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وأن النموذج (ARDL) هو الامثل نظرا لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل، وإن هناك تطابق في بواقي النموذج المقدرة والفعلية تعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL).

شكل (28) بواقي النموذج المقدرة والفعلية للنموذج الثاني



المطلب الثالث: تقدير النموذج الثالث (مؤشر التربية: عدد المدارس)

اولا: مصفوفة معاملات الارتباط.

من خلال مصفوفة معاملات الارتباط الموضحة في الجدول (40) يتضح ان هناك علاقة موجبة بين المتغيرين (EXED, SCH)، فضلا عن وجود درجة ارتباط ضعيفة فيما بينها، اذ ان الزيادة في الانفاق العام على التربية (EXED) يترتب عليه زيادة في عدد المدارس (SCH) والبالغة درجة ارتباطها نحو (0.259398)، وعلى الرغم من ذلك فان هذا الارتباط ليس دليلا كافيا في تحديد العلاقات نظرا للارتباطات الدالية (Functionally) في ضوء مسألة التزامن من خلال عوامل مشتركة فيما بينها، ولأجل ذلك كله لابد ولبيان صحة تلك الارتباطات من عدمها لابد من التدقيق وبأساليب اختبار احصائية أخرى

جدول (40)

مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الثالث

| Correlation | | | | | |
|-------------|----------|----------|--|--|--|
| | SCH | EXED | | | |
| SCH | 1.000000 | 0.259398 | | | |
| EXED | 0.259398 | 1.000000 | | | |
| | | | | | |

ثانيا": نتائج الاستقرارية

للتأكد من سكون هذه السلسلة ومدى تكاملها لابد من القيام بالاختبارين الآتبين:

1. اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller :ADF)

يتضح ذلك من خلال الجدول (41) إن قيمة (Prob) تشير الى ان السلسلة الزمنية لكل من الانفاق العام على التربية (EXED) وعدد المدارس (SCH) كانت غير ساكنة عند المستوى في جميع الحالات (عند وجود حد ثابت، وعند وجود حد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام)، نظرا كون قيمة Prob كانت اكبر من 0.05 وبالتالي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم سكون المتغيرين المذكورين عند المستوى (At Level)، اما عند احتساب الفرق الأول لهذين على عدم سكون المتغيرين فان قيمة (prob) كانت أقل من (0.05) للمتغيرين المستقل (EXED) والتابع (SCH) عند جميع الحالات وبمستوى معنوية (5%)، باستثناء سكونهما في حالة (بدون حد ثابت واتجاه عام) نظرا لان قيمة prob كانت اقل من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين المذكورين، او إنها متكاملة من الرتبة الأولى (1) $^{-1}$ ولا تحتوى على مشكلة جذر الوحدة.

جدول (41)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey – Fuller) للنموذج الثالث

| TABLE (ADF) | | | |
|-------------|---|---|--|
| | | | |
| At Level | | | |
| | SCH | EXED | |
| t-Statistic | -1.0907 | -2.0439 | |
| Prob. | 0.7134 | 0.2678 | |
| | n0 | n0 | |
| t-Statistic | -2.8156 | -1.4750 | |
| Prob. | 0.1981 | 0.8263 | |
| | n0 | n0 | |
| t-Statistic | 1.0057 | -0.8109 | |
| Prob. | 0.9152 | 0.3602 | |
| | n0 | n0 | |
| At First D | <u>ifference</u> | | |
| | d(SCH) | d(EXED) | |
| t-Statistic | -2.2663 | -1.7908 | |
| Prob. | 0.1863 | 0.3812 | |
| | n0 | n0 | |
| t-Statistic | -2.3230 | -2.2759 | |
| Prob. | 0.4148 | 0.4395 | |
| | n0 | n0 | |
| t-Statistic | -1.9913 | -1.8082 | |
| Prob. | 0.0453 | 0.0674 | |
| | ** | * | |
| | t-Statistic Prob. t-Statistic Prob. t-Statistic Prob. At First D t-Statistic Prob. t-Statistic Prob. t-Statistic Prob. t-Statistic | SCH SCH | SCH EXED t-Statistic -1.0907 -2.0439 Prob. 0.7134 0.2678 n0 n0 t-Statistic -2.8156 -1.4750 Prob. 0.1981 0.8263 n0 n0 t-Statistic 1.0057 -0.8109 Prob. 0.9152 0.3602 n0 n0 At First Difference d(SCH) d(EXED) t-Statistic -2.2663 -1.7908 Prob. 0.1863 0.3812 n0 n0 t-Statistic -2.3230 -2.2759 Prob. 0.4148 0.4395 n0 t-Statistic -1.9913 -1.8082 Prob. 0.0453 0.0674 |

2. إختبار فيلبس - بيرون : Phillips - Perron Test

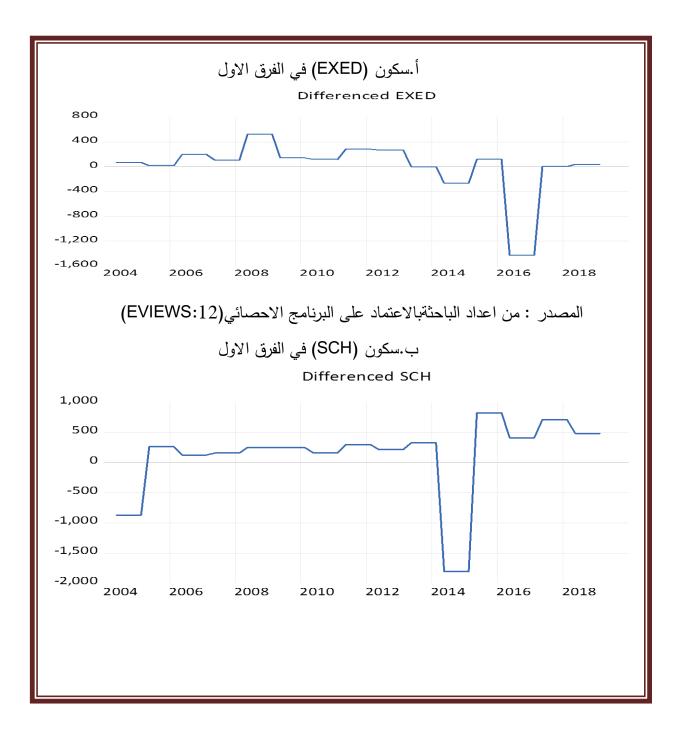
ووفقا لهذا الاختبار، فان نتائجه المشار اليها في الجدول (42) توضح ان المتغيرين, (EXED, ووفقا لهذا الاختبار، فان نتائجه المشار اليها في الجدول (42) توضح ان المتغيرين، SCH غير مستقرين في المستوى نظرا لان قيمة (prob كانت اكبر من 0.05 في جميع الحالات، الا انها كانت ساكنة في الفرق الاول عند جميع الحالات كون قيمة (prob) هي اقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين المذكورين، او إنها متكاملة من الرتبة الأولى (1)~ا ولا تحتوى على مشكلة جذر الوحدة.

جدول (42) نتائج إختبار فيلبس – بيرون: Phillips – Perron Test للنموذج الثالث

| UNIT ROOT TEST RESULTS | TABLE (PP) | | | | |
|---|-------------|-----------|---------|--|--|
| Null Hypothesis: the variable has a unit root | | | | | |
| | At Level | | | | |
| | | SCH | EXED | | |
| With Constant | t-Statistic | -0.5025 | -1.3263 | | |
| | Prob. | 0.8830 | 0.6119 | | |
| | | n0 | n0 | | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.2412 | -0.4407 | | |
| | Prob. | 0.4586 | 0.9837 | | |
| | | n0 | n0 | | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 0.8453 | -0.5304 | | |
| | Prob. | 0.8906 | 0.4830 | | |
| | | n0 | n0 | | |
| | At First D | ifference | | | |
| | | d(SCH) | d(EXED) | | |
| With Constant | t-Statistic | -3.3856 | -3.0068 | | |
| | Prob. | 0.0154 | 0.0400 | | |
| | | ** | ** | | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -3.3976 | -3.3000 | | |
| | Prob. | 0.0615 | 0.0763 | | |
| | | * | * | | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -3.3450 | -3.0280 | | |
| | Prob. | 0.0012 | 0.0031 | | |
| | | *** | *** | | |
| | | | | | |

والشكل (29) يبين سكون المتغيرين قيد الدراسة انفا التابع والمستقل في الفرق الاول.

شكل (29) سكون (EXED) و (SCH) في الفرق الاول للنموذج الثالث



وفي الخطوة اللاحقة نتبع منهجية (ARDL) لتقدير المعلمات سواءً في الأجل الطويل أم في الاجل القصير.

ثالثا": تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

وبمعاينة البيانات الواردة في الجدول (43) والخاصة بنتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الثالث، يتضح انها كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم جودة النموذج، اذ بلغت قيمة المعامل (R²) نحو 97.8%، وهذا يعني بأن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسير 97.8% من التغير الحاصل بالمتغير التابع وان قيمة 97.0% كانت نحو 479.0955 وبمستوى معنوية اقل من 0.001، نظرا لان قيمة النموذج من مشكلة فضلا عن ان قيمة دورين واتسن (D.W) بلغت نحو (1.907387) لتؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (43) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموج الثالث

Dependent Variable: SCH

Method: ARDL

Date: 05/16/22 Time: 22:48

Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q1 Included observations: 59 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXED

Fixed regressors: C

Number of models evalulated: 20 Selected Model: ARDL(2, 2)

Note: final equation sample is larger than selection sample

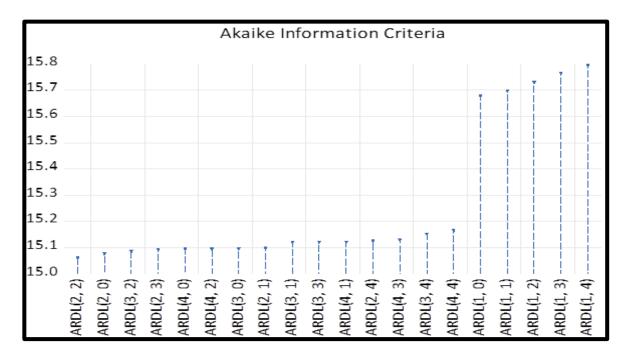
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|--------------------|-------------|----------------|-------------|----------|
| SCH(-1) | 1.741106 | 0.089995 | 19.34671 | 0.0000 |
| SCH(-2) | -0.780404 | 0.096025 | -8.127079 | 0.0000 |
| EXED | 0.446857 | 0.209243 | 2.135592 | 0.0374 |
| EXED(-1) | -0.892445 | 0.389504 | -2.291235 | 0.0260 |
| EXED(-2) | 0.451627 | 0.211272 | 2.137658 | 0.0372 |
| С | 778.7001 | 437.6353 | 1.779336 | 0.0809 |
| R-squared | 0.978354 | Mean depend | lent var | 19415.44 |
| Adjusted R-squared | 0.976312 | S.D. depende | ent var | 2768.437 |
| S.E. of regression | 426.0893 | Akaike info cr | iterion | 15.04332 |
| Sum squared resid | 9622260. | Schwarz crite | rion | 15.25459 |
| Log likelihood | -437.7779 | Hannan-Quin | n criter. | 15.12579 |
| F-statistic | 479.0955 | Durbin-Watso | on stat | 1.907387 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |
| | | | | |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

رابعا: معيار (AlC: Akaike) للتخلف الزمنى للنموذج المقدر.

يتضح من الشكل (30) ان فترة الابطاء المثلى هي (2,2) والتي تم اختيارها على وفق معيار (اكايك)، نظرا لا عطائها أقل قيمة لهذا المعيار وقد تم تحديدها بشكل تلقائي من خلال استخدام برنامج (Eviews-12).

شكل (30) معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج الثالث



خامسا": اختبار الحدود للتكامل المشترك

يتضح من خلال نتائج اختبار الحدود (The Bound Test) المبينة في الجدول (44)، ان المدود (F-Statistic) وهي اقل من الحدود الجدولية العليا (1)~ا والمحتسبة نحو (1.234175) وهي اقل من الحدود الجدولية العليا (1)~ا عند درجة ومستوى المعنوية (10%)، ويستتج منه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل الممثل للانفاق العام على التربية (EXED) والمتغير التابع الممثل لعدد المدارس (SCH)، وبالتالي يدعم قبول فرضية العدم للتأكيد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين المذكورين وان العلاقة بينهما محدودة.

جدول (44)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test للنموذج الثالث

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(SCH) Selected Model: ARDL(2, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/16/22 Time: 22:50 Sample: 2004Q1 2019Q4 Included observations: 59

| F-Bounds Test | 1 | Null Hypothesis: | No levels rela | ationship |
|--------------------|----------|--------------------|----------------|-----------|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 1.234175 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |
| Actual Sample Size | 59 | Fini | te Sample: n: | =60 |
| | | 10% | 3.127 | 3.65 |
| | | 5% | 3.803 | 4.363 |
| | | 1% | 5.383 | 6.033 |
| | | Fini | te Sample: n: | =55 |
| | | 10% | 3.143 | 3.67 |
| | | 5% | 3.79 | 4.393 |
| | | 1% | 5.377 | 6.047 |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سادسا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL

بالإمكان التعرف على نتائج العلاقة قصيرة الاجل من البيانات الواردة في الجدول (45) ، اذ يتضح منه، ان معلمة (حد تصحيح الخطأ:1_CointEq_1) كانت سالبة وغير معنوية وبلغت نحو -) (0.039298 وان قيمة prob كانت اكبر من 5%، وهذا يؤكد عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين محل الدراسة.

جدول (45) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الثالث

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(SCH) Selected Model: ARDL(2, 2) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 05/16/22 Time: 22:53

Date: 05/16/22 Time: 22:53 Sample: 2004Q1 2019Q4 Included observations: 59

| ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | | | |
|---|---|--|--|--|--|--|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. | | |
| D(SCH(-1)) D(EXED) D(EXED(-1)) CointEq(-1)* | 0.780404 0.446857 -0.451627 -0.039298 | 0.087809 0.198375 0.199880 0.020048 | 8.887556 2.252589 -2.259495 -1.960164 | 0.0000 0.0285 0.0280 0.0552 | | |
| R-squared Adjusted R-squared S.E. of regression Sum squared resid Log likelihood Durbin-Watson stat | 0.575294 0.552129 418.2705 9622260. -437.7779 1.907387 | Mean dependent var S.D. dependent var Akaike info criterion Schwarz criterion Hannan-Quinn criter. | | 137.2924 625.0007 14.97552 15.11637 15.03050 | | |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS:12) سابعاً: اختبارات التشخيص

وعلى اساسها يمكن التعرف على مدى امكانية النموذج الحالي وقدرته في اجتياز الاختبارات القياسية الآتية:

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلا ل (LM Test)

يتضح من نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للنموذج المقدر الواردة في الجدول (46)، ان النموذج الحالي قيد البحث خال من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة (2)-prob. Chi النموذج الحالي قيد البحث خال من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة (0.05) وبالتالي أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبذلك نقبل فرضية العدم .

جدول (46) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال (LM Test)

| Breusch-Godfrey Seria Null hypothesis: No se | | | | |
|---|----------|---------------------|--------|--|
| F-statistic | 0.179904 | Prob. F(2,51) | 0.8359 | |
| Obs*R-squared | 0.413333 | Prob. Chi-Square(2) | 0.8133 | |

2.اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

تشير معطيات الجدول (47) ان قيمة (1) prob.Chi-square بلغت نحو (0.9473) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي انها غير معنوية، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تؤكد (تجانس البواقي) وخلو النموذج الحالى من مشكلتها.

جدول (47) نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الثالث

| Heteroskedasticity Te | st: ARCH | | , |
|-----------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | | Prob. F(1,56) | 0.9485 |
| Obs*R-squared | 0.004366 | Prob. Chi-Square(1) | 0.9473 |

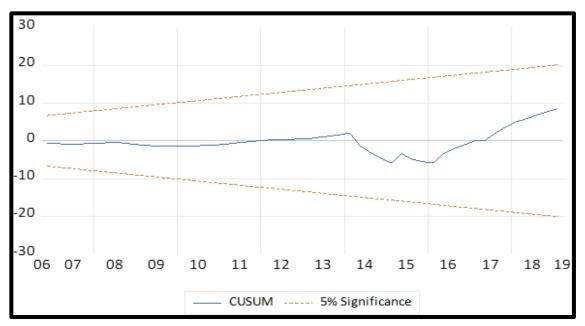
المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

ثامناً: اختبار الاستقرارية (Stablity) لمعاملات نموذج ARDL

ويجري على اساس هذا الاختبار التأكد من مدى خلو البيانات من التغييرات الهيكلية لاسيما المعلمات الخاصة بالعلاقات طويلة وقصيرة الأجل خلال مدة البحث في نموذج (ARDL)، وذلك من خلال مراعاة بعض اختبارات الاستقرارية، اذ يتضح من خلال الشكل (31) الخاص به (المجموع التراكمي للبواقي:Cusum) أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم

مستقرة هيكليا خلال مدة البحث، ووقوع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة ويتغير حول القيمة الصفرية عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد معنوية العلاقة بين الانفاق العام والانفاق الاجتماعي خلال مدة البحث.

شكل (31) (The Cumulative Sum of the recursive) (CUSUM) المجموع التراكمي للبواقي residuals)

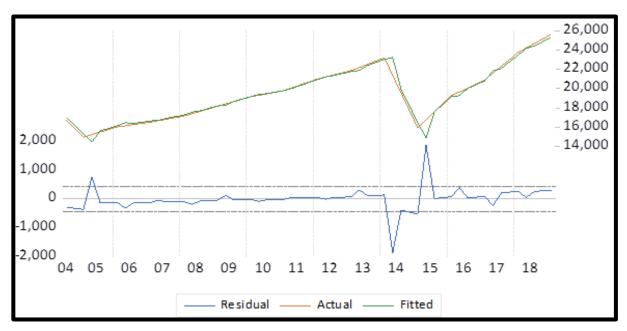


المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

تاسعاً: بواقي النموذج المقدرة والفعلية

يتضح من خلال الشكل (32) وجود تطابق لبواقي النموذج المقدرة والفعلية ناهيك عن دقة وجودة النموذج المقدر الخاص بمنهجية (ARDL)، اذ يتضح منه الى أن المقدرات ثابتة عبر الزمن ضمن حدود الثقة أو داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وأن النموذج (ARDL) هو الامثل نظرا لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل، وإن هناك تطابقاً في بواقي النموذج المقدرة والفعلية تعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL).

شكل (32) بواقي النموذج المقدرة والفعلية



المطلب الرابع: تقدير النموذج الرابع (مؤشر التعليم العالي: عدد الخريجين) اولا: مصفوفة معاملات الارتباط.

يتضح من الجدول (48) ان هناك علاقة موجبة بين المتغيرين (EXHI, GRAD)، فضلا عن وجود درجة ارتباط ضعيفة فيما بينها، اذ ان الزيادة في اجمالي الانفاق العام (EXHI) يترتب عليها زيادة في عدد خريجي الجامعات (GRAD) والبالغة درجة ارتباطها نحو (0.348883)، وعلى الرغم من ذلك فان هذا الارتباط قد لا يعد بالدليل الكافي في العلاقات السببية نظرا للارتباطات الدالية (Functionally) في ضوء مسألة التزامن من خلال عوامل مشتركة فيما بينها، ولأجل ذلك كله لابد من التدقيق وبأساليب الاختبار الاحصائية الأخرى لبيان صحة تلك الارتباطات من عدمها.

جدول (48)

,

| الرابع | للنموذج | الارتباط | معاملات | مصفوفة |
|--------|---------|----------|---------|--------|
|--------|---------|----------|---------|--------|

| Correlation | | | | | |
|-------------|----------|----------|--|--|--|
| | GRAD | EXHI | | | |
| GRAD | 1.000000 | 0.348883 | | | |
| EXHI | 0.348883 | 1.000000 | | | |
| | | | | | |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12) ثانيا": نتائج الاستقرارية

للتأكد من سكون هذه السلسلة ومدى تكاملها يجري ذلك من خلال القيام بالاختبارين الآتيين:

1. اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller :ADF)

من خلال نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) الواردة في الجدول (49) يتضح منه، ان السلسلة الزمنية لكل من الانفاق العام على التعليم العالي(EXHI) وعدد خريجي الجامعات (GRAD) كانت غير مستقرة عند المستوى في جميع الحالات (عند وجود حد ثابت، وعند وجود حد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام)، نظرا لان قيمة Prob كانت اكبر من 0.05 مما يستدي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم سكون المتغيرين المذكورين عند المستوى (At Level)، اما عند احتساب الفرق الأول، فيتضح ان قيمة (prob) كانت أقل من (0.10) للمتغير المستقل (EXHI) في حالة مع وجود حد ثابت وحالة (عدم وجود حد ثابت واتجاه عام) وبمستوى معنوية (0.05) وبالتالي عد ساكنة، بينما المتغير التابع (GRAD) يعد ساكنا في حالة واحدة فقط (عدم وجود حد ثابت واتجاه عام) وبمستوى معنوية (0.05).

جدول (49)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey – Fuller) للنموذج الرابع

| UNIT ROOT TEST RESULTS | TABLE (ADE) | | | |
|------------------------------------|-------------|------------------|---------|--|
| Null Hypothesis: the variable ha | | | | |
| tvan rrypotitesis, the variable in | At Level | | | |
| | III Devel | EXHI | GRAD | |
| With Constant | t-Statistic | -2.1566 | -1.1296 | |
| | Prob. | 0.2241 | 0.6984 | |
| | | n0 | n0 | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -1.8562 | -2.8009 | |
| | Prob. | 0.6644 | 0.2028 | |
| | | n0 | n0 | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 0.0554 | 0.5624 | |
| | Prob. | 0.6965 | 0.8349 | |
| | | n0 | n0 | |
| | At First D | <u>ifference</u> | | |
| | | d(EXHI) | d(GRAD) | |
| With Constant | t-Statistic | -2.7713 | -2.0793 | |
| | Prob. | 0.0686 | 0.2536 | |
| | | * | n0 | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -3.0269 | -2.1645 | |
| | Prob. | 0.1338 | 0.4999 | |
| | | n0 | n0 | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -2.6120 | -1.9137 | |
| | Prob. | 0.0098 | 0.0537 | |
| | | *** | * | |
| | | | | |

2. إختبار فيلبس – بيرون : Phillips – Perron Test

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (50) الى ان السلسلة الزمنية لكل من الانفاق العام على التعليم العالي (EXHI) وعدد خريجي الجامعات (GRAD) كانت غير مستقرة عند المستوى في جميع الحالات (عند وجود حد ثابت، عند وجود حد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام)، نظرا لان قيمة Prob كانت اكبر من 0.05 مما يستدي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم سكون المتغيرين المذكورين عند المستوى (At Level)، اما عند احتساب الفرق الأول فيتضح ان قيمة (prob) كانت أقل من (0.05) للمتغير المستقل (EXHI) اي انها ساكنة في جميع الحالات وعند مستوى المعنوية (5%)، بينما المتغير التابع (GRAD) يعد ساكنا في حالة (بدون حد ثابت واتجاه عام) في الفرق الاول ايضا وعند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين اعلاه، او تعد إنها متكاملة

من الرتبة الأولى (1)~ا ولا تحتوي على مشكلة جذر الوحدة، وتبعا ذلك لابد من الانتقال الى اتباع واعتماد منهجية (ARDL) لتقدير المعلمات سواءً في الأجل الطويل أم في الاجل القصير، نظرا لا نه الافضل والاكفأ في هذا المجال.

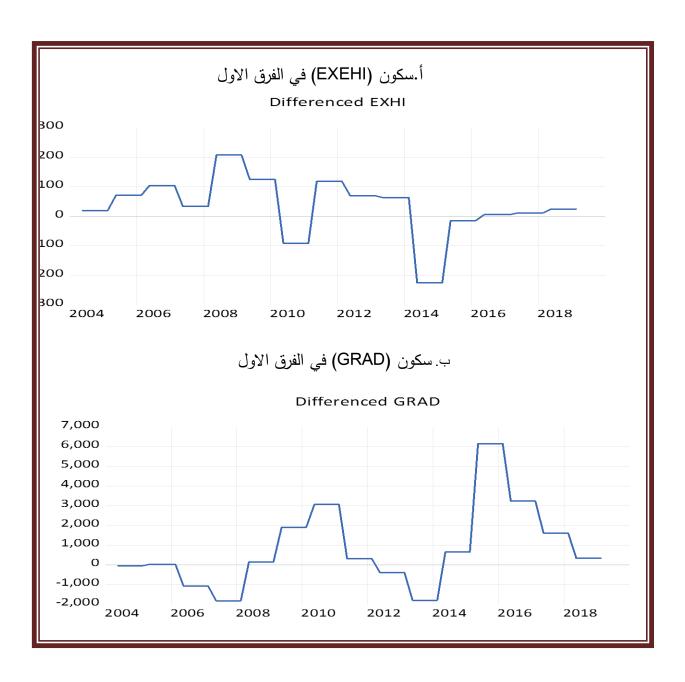
جدول (50) نتائج اختبار فليبس بيرون (pp) للنموذج الرابع

| 7. | | • | | _ | |
|---------------------------------|-----------------|------------------|---------|---|--|
| UNIT ROOT TEST RESULTS | | | | | |
| Null Hypothesis: the variable h | ias a unit root | | | | |
| | At Level | | | | |
| | | EXHI | GRAD | | |
| With Constant | t-Statistic | -1.9565 | 0.4624 | | |
| | Prob. | 0.3049 | 0.9840 | | |
| | | n0 | n0 | | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -0.9852 | -1.4421 | | |
| | Prob. | 0.9382 | 0.8381 | | |
| | | n0 | n0 | | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 0.5456 | 1.5970 | | |
| | Prob. | 0.8312 | 0.9719 | | |
| | | n0 | n0 | | |
| | At First D | <u>ifference</u> | | | |
| | | d(EXHI) | d(GRAD) | | |
| With Constant | t-Statistic | -2.9666 | -2.1867 | | |
| | Prob. | 0.0440 | 0.2132 | | |
| | | ** | n0 | | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -3.2390 | -2.3151 | | |
| | Prob. | 0.0869 | 0.4194 | | |
| | | * | n0 | | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -2.7848 | -2.0035 | | |
| | Prob. | 0.0061 | 0.0440 | | |
| | | *** | ** | | |
| | | | | | |
| | | | | | |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS:12)

والشكل (33) يبين سكون المتغيرين قيد الدراسة انفا التابع والمستقل في الفرق الاول.

شكل (33) سكون (EXHI) و (GRAD) في الفرق الاول للنموذج الرابع



ثالثًا": تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

وبمعاينة البيانات الواردة في الجدول (51) والخاصة بنتائج تقدير تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الرابع، يتضح انها كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية

ومن ثم جودة النموذج، اذ بلغت قيمة المعامل (\mathbb{R}^2) والبالغة نحو 99.7%، وهذا يعني بأن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسير 99.7% من التغير الحاصل بالمتغير التابع، وان قيمة + Prob كانت نحو 4776.856، وبمستوى معنوية اقل من 0.01، ذلك ان قيمة + Prob تساوي Statistic كانت نحو 0.000000، فضلا عن ان قيمة دوربن واتسن (+ D.W) بلغت نحو (+ 2.036365) لتؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (51) تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الرابع

Dependent Variable: GRAD

Method: ARDL

Date: 05/17/22 Time: 18:53

Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q1 Included observations: 59 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXHI

Fixed regressors: C

Number of models evalulated: 20 Selected Model: ARDL(2, 1)

Note: final equation sample is larger than selection sample

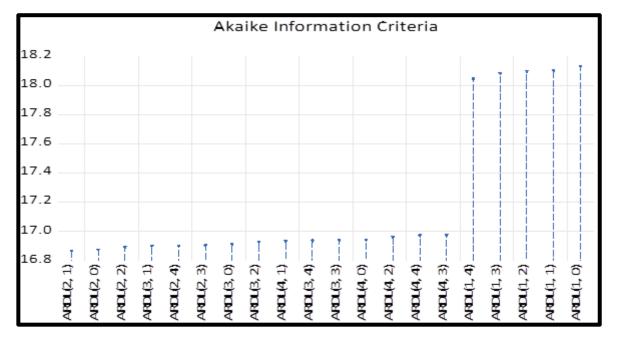
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|--------------------|-------------|-----------------|--|----------|
| GRAD(-1) | 1.854985 | 0.071235 | 26.04049 | 0.0000 |
| GRAD(-2) | -0.867788 | 0.073697 | -11.77515 | 0.0000 |
| EXHI | -2.184552 | 1.503182 | -1.453285 | 0.1519 |
| EXHI(-1) | 2.323468 | 1.464119 | 1.586940 | 0.1184 |
| C | 999.0099 | 724.8913 | 1.378151 | 0.1738 |
| R-squared | 0.997182 | Mean depend | | 85113.22 |
| | | | | |
| Adjusted R-squared | 0.996973 | S.D. depende | nt var | 19007.43 |
| S.E. of regression | 1045.740 | Akaike info cri | | 16.82377 |
| Adjusted R-squared | 0.996973 | S.D. depende | nt var iterion rion n criter. | 19007.43 |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

رابعا: معيار (AlC: Akaike) للتخلف الزمنى للنموذج المقدر.

يتضح من الشكل (34) ان فترة الابطاء المثلى هي (2،1) والتي تم اختيارها على وفق معيار (اكايك)، نظرا لاعطائها أقل قيمة لهذا المعيار وقد تم تحديدها بشكل تلقائي من خلال استخدام برنامج (Eviews-12).

شكل (34) معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج الرابع



خامسا": اختبار الحدود للتكامل المشترك

ولبيان وجود او عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرين محل التحليل، يتضح من خلال نتائج الختبار الحدود (F-Statistic) الواردة في الجدول (52)، ان قيمة (F-Statistic)، المحتسبة بلغت نحو (1.442945) وهي اقل من الحدود الجدولية العليا (1)~ا والحدود الجدولية الدنيا (0)~ا عند درجة ومستوى المعنوية (10%) مما يستنتج منه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل (EXHI) والمتغير التابع (GRAD)، مما يدعم قبول فرضية العدم، اي التأكيد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين المذكورين

جدول (52)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test للنموذج الرابع

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(GRAD) Selected Model: ARDL(2, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/17/22 Time: 18:55 Sample: 2004Q1 2019Q4 Included observations: 59

| F-Bounds Test | 140 | Null Hypothesis: No levels relationship | | | | |
|-----------------------|----------|---|-------|-------|--|--|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) | | |
| | | Asymptotic: n=1000 | | | | |
| F-statistic | 1.442945 | 10% | 3.02 | 3.51 | | |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 | | |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 | | |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 | | |
| Actual Sample Size 59 | 59 | Finite Sample: n=60 | | | | |
| | | 10% | 3.127 | 3.65 | | |
| | | 5% | 3.803 | 4.363 | | |
| | | 1% | 5.383 | 6.033 | | |
| | | Finite Sample: n=55 | | | | |
| | | 10% | 3.143 | 3.67 | | |
| | | 5% | 3.79 | 4.393 | | |
| | | 1% | 5.377 | 6.047 | | |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

سادسا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL

يتضح من الجدول (53)، ان معلمة (حد تصحيح الخطأ: CointEq_1) كانت سالبة ومعنوية وبلغت نحو (0.012803) بمستوى معنوية أقل من 5% أي تصحيح ما يعادل نحو (18.5%) من الاختلالات قصيرة الاجل في الفترة السابقة (1-1) في عدد خريجي الجامعات (GRAD) وتصحيحه في المدة الحالية (t) وصولا الى حالة التوازن في الاجل الطويل.

على وفق معالم الأجل القصير، يتضح بأن الاتفاق العام على التعليم العالي له تأثير سالب في عدد الخريجين عند مستوى معنوية (5%)، اي ان زيادة الإنفاق العام على التعليم يؤدي الى تراجع في عدد الخريجين، وهو ما يخالف منطق النظرية الاقتصادية، ويمكن تبرير ذلك ان اغلب المؤسسات التعليمية في العراق لا تساهم بشكل كبير في الناتج، إذ أن تلك المؤسسات لا تتناسب ومتطلبات سوق العمل، وبذلك لم يظهر لها أثر ايجابي في نتائج الاختبار القياسي، وقد كان معامل تصحيح الخطأ

cointEq(-1) يدل على أن سرعة التكيف بطيئة جدا، مما يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبذلك نقبل فرضية العدم، وبالتالي فان مسالة تقدير العلاقة طويلة الاجل من خلال المتغيرات الداخلة في النموذج ليس لها تأثير معنوي في الاجل الطويل في المتغير التابع (عدد الخريجين)، وبالتالي فان معلمة تصحيح الخطأ تشير الى وجود تكامل مشترك زائف كونها سالبة ومعنوية.

جدول (53) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الرابع

| ARDL Error Correction R Dependent Variable: D(G Selected Model: ARDL(2, Case 2: Restricted Cons Date: 05/17/22 Time: 19 Sample: 2004Q1 2019Q4 Included observations: 5 | RAD) 1) tant and No Trer :04 | nd | | | |
|--|---|---|------------------------------------|--|--|
| Case 2 | ECM Reg Restricted Co | | Trend | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. | |
| D(GRAD(-1)) D(EXHI) CointEq(-1)* | 0.867788 -2.184552 -0.012803 | 0.060585 1.340499 0.006043 | 14.32359 -1.629656 -2.118764 | 0.0000 0.1090 0.0387 | |
| R-squared Adjusted R-squared S.E. of regression Sum squared resid Log likelihood Durbin-Watson stat | 0.762446 0.753962 1026.896 59052850 -491.3013 2.036365 | Mean depend S.D. depende Akaike info cr Schwarz crite Hannan-Quin | ent var iterion rion | 842.5169 2070.264 16.75598 16.86162 16.79721 | |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS:12)

سابعاً:اختبارات التشخيص

وعلى اساسها يمكن التعرف على مدى امكانية النموذج الحالي وقدرته في اجتياز الاختبارات القياسية الآتية:

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال (LM Test)

يتضح من نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للنموذج المقدر الواردة في الجدول (54)، ان النموذج الحالي قيد البحث خال من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة (2)-prob. Chi للنموذج الحالي بلغت نحو (0.9324) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبذلك نقبل فرضية العدم

جدول (54) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال (LM Test) للنموذج الرابع

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | | | |
|---|--|---------------------|--------|--|--|
| F-statistic | | Prob. F(2,52) | 0.9401 | | |
| Obs*R-squared | | Prob. Chi-Square(2) | 0.9324 | | |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

2.اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

تشير معطيات الجدول (55) ان قيمة (2) prob.Chi-square) بلغت نحو (0.7944) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي انها غير معنوية، اي قبول فرضية العدم التي تؤكد (تجانس البواقي) وخلو النموذج الحالي من مشكلتها. (نفس جدول مشكلة الارتباط)

جدول (55) 2.اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الرابع

| Heteroskedasticity Tes | st: ARCH | , , , , , , , , , , , , , , , , , , , | , |
|------------------------|----------|---------------------------------------|--------|
| F-statistic | 0.065616 | Prob. F(1,56) | 0.7988 |
| Obs*R-squared | 0.067880 | Prob. Chi-Square(1) | 0.7944 |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12) ثامناً: اختبار الاستقرارية (Stablity) لمعاملات نموذج

ويجري على اساس هذا الاختبار التأكد من مدى خلو البيانات من التغييرات الهيكلية لاسيما المعلمات الخاصة بالعلاقات طويلة وقصيرة الأجل خلال مدة البحث في نموذج (ARDL)، وذلك من خلال مراعاة بعض اختبارات الاستقرارية، اذ يتضح من خلال الشكل (35) الخاص به (المجموع التراكمي للبواقي:Cusum) أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا خلال المدة محل البحث، ووقوع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة ويتغير حول القيمة الصفرية عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد معنوية العلاقة بين الانفاق العام والانفاق الاجتماعي خلال مدة البحث.

شكل (35) (The Cumulative Sum of the recursive) (CUSUM) المجموع التراكمي للبواقي residuals)

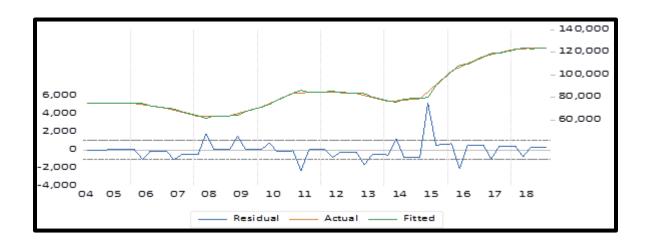


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS:12)

تاسعاً: بواقي النموذج المقدرة والفعلية

يتضح من خلال الشكل (36) وجود تطابق لبواقي النموذج المقدرة والفعلية ناهيك عن دقة وجودة النموذج المقدر الخاص بمنهجية (ARDL)، اذ يشار الى أن المقدرات ثابتة عبر الزمن ضمن حدود الثقة أو داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وأن النموذج (ARDL) هو الامثل نظرا لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل، وإن هناك تطابقاً في بواقي النموذج المقدرة والفعلية تعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL).

شكل (36) بواقي النموذج المقدرة والفعلية



المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

المطلب الخامس: تقدير النموذج الخامس (مؤشر الصحة: عدد المستشفيات والمراكز الصحية) اولا: مصفوفة معاملات الارتباط.

يتضح من مصفوفة معاملات الارتباط الواردة في الجدول (56) ومنه يتضح ان هناك علاقة موجبة بين المتغيرين (EXHE, HOS)، فضلا عن وجود درجة ارتباط محدودة فيما بينها، اذ ان الزيادة في اجمالي الانفاق العام على الصحة (EXHE) يترتب عليها زيادة في عدد المستشفيات والمراكز الصحية (HOS) والبالغة درجة ارتباطها نحو (0.239857)، وعلى الرغم من ذلك فان هذا الارتباط قد لا يعطي الدليل الكافي في العلاقات السببية نظرا للارتباطات الدالية (Functionally) في ضوء مسألة التزامن من خلال عوامل مشتركة فيما بينها

جدول (56) مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الخامس

| | | | Correlation | |
|------|----------|----------|-------------|--|
| | DOC | EXHE | | |
| DOC | 1.000000 | 0.239857 | | |
| EXHE | 0.239857 | 1.000000 | | |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS:12)

ثانيا": نتائج الاستقرارية

2. اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller :ADF)

بموجب اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)، ويتضح من خلال الجدول (57)، إن قيمة (Prob) تشير الى ان السلسلة الزمنية لكل من الانفاق العام على الصحة (EXHE) وعدد المستشفيات والمراكز الصحية (HOS) كانت غير مستقرة عند المستوى ولجميع الحالات (عند وجود حد ثابت، وعند وجود حد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام)، نظرا لان قيمة (Prob كانت اكبر من 0.05 ، اما عند احتساب الفرق الأول لهذين المتغيرين فان قيمة (prob) كانت أقل من (0.05) للمتغير التابع (HOS) عند وجود حد ثابت وبدون حد ثابت واتجاه عام وبمستوى معنوية (6%) بينما المتغير المستقل (EXHE) غير ساكن في جميع الحالات، وبالتالي نرفض فرضية العدم فيما يتعلق بالمتغير التابع (HOS) ويعد ساكنا.

جدول (57) اختبار ديكي فولر الموسع ADF للنموذج الخامس

| Null Hypothesis: the variable l | | | | |
|---------------------------------|-------------|-----------|---------|--|
| | At Level | | | |
| | | HOS | EXHE | |
| With Constant | t-Statistic | -1.0396 | -2.3756 | |
| | Prob. | 0.7329 | 0.1536 | |
| | | n0 | n0 | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.9042 | -0.8102 | |
| | Prob. | 0.1692 | 0.9578 | |
| | | n0 | n0 | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 1.0068 | -1.3211 | |
| | Prob. | 0.9153 | 0.1702 | |
| | | n0 | n0 | |
| | At First D | ifference | | |
| | | d(HOS) | d(EXHE) | |
| With Constant | t-Statistic | -2.9557 | -0.5576 | |
| | Prob. | 0.0456 | 0.8706 | |
| | | ** | n0 | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.9262 | -2.3301 | |
| | Prob. | 0.1626 | 0.4106 | |
| | | n0 | n0 | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -2.6819 | -0.5955 | |
| | Prob. | 0.0082 | 0.4545 | |
| | | *** | n0 | |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

إختبار فيلبس - بيرون : Phillips - Perron Test

وباستخدام إختبار فيلبس – بيرون (EXHE, HOS)، فان نتائجه المبينة في الجدول prob ألتي توضح ان المتغيرين (EXHE, HOS) غير مستقرين في المستوى نظرا لان قيمة (58) كانت اكبر من 0.05 في جميع الحالات، الا انها كانت ساكنة في الفرق الاول عند جميع الحالات وبمستوى معنوية (5%) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باتجاه سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين اعلاه، او تعد إنها متكاملة من الرتبة الأولى (1) $^{-1}$ ولا تحتوي على مشكلة جذر الوحدة، الامر الذي من خلاله يتطلب الانتقال الى اتباع منهجية (ARDL) لتقدير المعلمات سواء في الأجل الطويل أم في الاجل القصير.

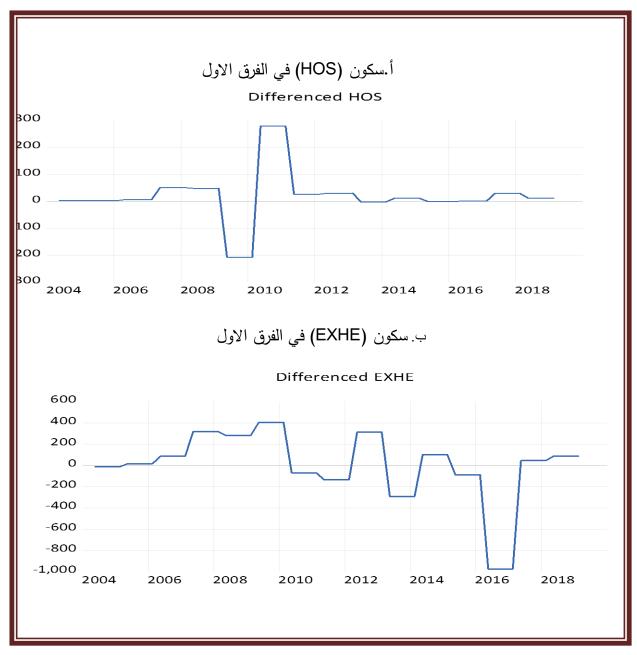
جدول (58) اختبار فيلبس – بيرون: Phillips– Perron Test للنموذج الخامس

| UNIT ROOT TEST RESULTS | TABLE (PP) | | | , |
|---------------------------------|-------------------|------------------|---------|---|
| Null Hypothesis: the variable i | | | | |
| | At Level | | | |
| | | HOS | EXHE | |
| With Constant | t-Statistic | -1.0966 | -1.3036 | |
| | Prob. | 0.7118 | 0.6225 | |
| | | n0 | n0 | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.5772 | -0.7564 | |
| | Prob. | 0.2919 | 0.9637 | |
| | | n0 | n0 | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 0.8991 | -0.5413 | |
| | Prob. | 0.8994 | 0.4784 | |
| | | n0 | n0 | |
| | <u>At First D</u> | <u>ifference</u> | | |
| | | d(HOS) | d(EXHE) | |
| With Constant | t-Statistic | -3.8052 | -2.9457 | |
| | Prob. | 0.0048 | 0.0462 | |
| | | *** | ** | |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -3.7748 | -3.1793 | |
| | Prob. | 0.0249 | 0.0986 | |
| | | ** | * | |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -3.8274 | -2.9670 | |
| | Prob. | 0.0002 | 0.0036 | |
| | | *** | *** | |

المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

والشكل (37) يبين سكون المتغيرين قيد الدراسة انفا التابع والمستقل في الفرق الاول.

شكل (37) سكون (HOS) و (EXHE) في الفرق الاول للنموذج الخامس



المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12) وفي الخطوة اللاحقة نعتمد منهجية (ARDL) لتقدير المعلمات سواءً في الأجل الطويل أم في الاجل القصير.

ثالثًا": تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

وبمعاينة البيانات الواردة في الجدول (59) والخاصة بنتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الثاني، يتضح انها كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم جودة النموذج، اذ بلغت قيمة المعامل (R²) والبالغة نحو 97.88%، وهذا يعني بأن

المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسير 97.88% من التغير الحاصل بالمتغير التابع، وان قيمة Prob قيمة F-Statistic كانت نحو 386.1163، وبمستوى معنوية اقل من 0.01، ذلك ان قيمة تساوي 0.000000، فضلا عن ان قيمة دورين واتسن (D.W) بلغت نحو (2.209659) لتؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (59) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للنموذج الخامس

Dependent Variable: HOS

Method: ARDL

Date: 05/17/22 Time: 22:07

Sample (adjusted): 2005Q1 2019Q1

Included observations: 57 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXHE

Fixed regressors: C

Number of models evalulated: 20 Selected Model: ARDL(4, 1)

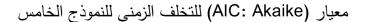
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|--------------------|-------------|----------------|-------------|----------|
| HOS(-1) | 1.636894 | 0.134898 | 12.13432 | 0.0000 |
| HOS(-2) | -0.654189 | 0.264468 | -2.473602 | 0.0168 |
| HOS(-3) | -0.281338 | 0.263817 | -1.066414 | 0.2914 |
| HOS(-4) | 0.262299 | 0.133225 | 1.968836 | 0.0545 |
| EXHE | -0.039205 | 0.030490 | -1.285852 | 0.2044 |
| EXHE(-1) | 0.043302 | 0.030771 | 1.407224 | 0.1655 |
| C | 88.49320 | 59.82363 | 1.479235 | 0.1454 |
| R-squared | 0.978874 | Mean depend | lent var | 2549.763 |
| Adjusted R-squared | 0.976338 | S.D. depende | ent var | 451.0166 |
| S.E. of regression | 69.37694 | Akaike info cr | iterion | 11.43157 |
| Sum squared resid | 240658.0 | Schwarz crite | rion | 11.68247 |
| Log likelihood | -318.7998 | Hannan-Quin | in criter. | 11.52908 |
| F-statistic | 386.1163 | Durbin-Watso | on stat | 2.209659 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |
| | | | | |

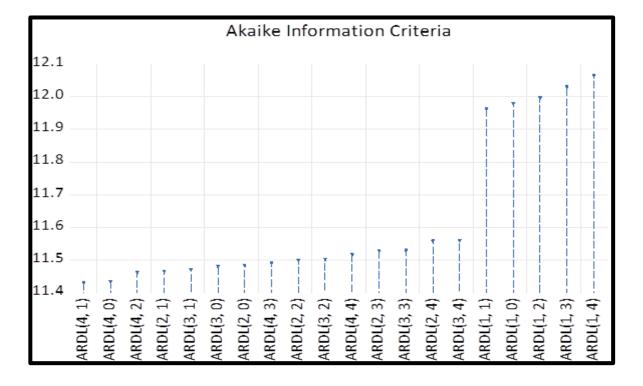
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS:12)

رابعا: معيار (AlC: Akaike) للتخلف الزمني للنموذج المقدر.

يتضح من الشكل (38) ان فترة الابطاء المثلى هي (2،1) والتي تم اختيارها على وفق معيار (اكايك)، نظرا لا عطائها أقل قيمة لهذا المعيار وقد تم تحديدها بشكل تلقائي من خلال استخدام برنامج (Eviews-12)،

شكل (38)





المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

خامسا": اختبار الحدود للتكامل المشترك

يتضح من الجدول (60) ان قيمة (F-Statistic)، المحتسبة بلغت نحو (1.437253) وهي القل من الحدود الجدولية العليا (1) الحدود الجدولية الدنيا (0) اعند درجة ومستوى المعنوية (10 %)، ويستنتج منه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل (EXHE) والمتغير التابع (HOS)، مما يدعم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والتأكيد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين المذكورين.

جدول (60)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test للنموذج الخامس

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(HOS) Selected Model: ARDL(4, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/17/22 Time: 22:10 Sample: 2004Q1 2019Q4 Included observations: 57

| F-Bounds Test | N | ull Hypothesis: | No levels rela | ationship |
|--------------------|----------|-----------------|----------------|-----------|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | Asy | mptotic: n=10 | 000 |
| F-statistic | 1.437253 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |
| Actual Sample Size | 57 | Fini | te Sample: n | =60 |
| | | 10% | 3.127 | 3.65 |
| | | 5% | 3.803 | 4.363 |
| | | 1% | 5.383 | 6.033 |
| | | Fini | te Sample: n | =55 |
| | | 10% | 3.143 | 3.67 |
| | | 5% | 3.79 | 4.393 |
| | | 1% | 5.377 | 6.047 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS:12)

سادسا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على وفق منهجية ARDL

يتضح من خلال نتائج العلاقة قصيرة الاجل من البيانات الواردة في الجدول (61)، ان معلمة وحد تصحيح الخطأ: CointEq_1) كانت سالبة ومعنوية وبلغت نحو (-0.036334) بمستوى معنوية كانت اكبر من 1% أي تصحيح ما يعادل نحو (3.63) من الاختلالات قصيرة الاجل في الفترة السابقة (t-1) في عدد المستشفيات والمراكز الصحية (HOS) وتصحيحه في المدة الحالية (t) وصولا الى حالة التوازن في الاجل الطويل.

على وفق معالم الأجل القصير، يتضح بأن الانفاق العام على الصحة له تأثير سالب في عدد المستشفيات والمراكز الصحية عند مستوى معنوية (5%)، اي ان زيادة الإنفاق العام على الصحة لم يؤد الى النمو في عدد المستشفيات والمراكز الصحية ، وهو ما يخالف منطق النظرية الاقتصادية،

ويمكن تبرير ذلك ان اغلب الانفاق العام المخصص لقطاع الصحة في العراق هو انفاق تشغيلي لم يسهم في تطوير البني الارتكازية لهذا القطاع.

جدول (61) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا" لمنهجية ARDL للنموذج الخامس

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(HOS) Selected Model: ARDL(4, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/17/22 Time: 22:12 Sample: 2004Q1 2019Q4 Included observations: 57

S.E. of regression

Log likelihood

Sum squared resid

Durbin-Watson stat

| Case | 2: Restricted Co | nstant and No | Trend | |
|---|------------------|---------------|-------------|----------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(HOS(-1)) D(HOS(-2)) D(HOS(-3)) D(EXHE) CointEq(-1)* | 0.673228 | 0.128580 | 5.235868 | 0.0000 |
| | 0.019039 | 0.158877 | 0.119838 | 0.9051 |
| | -0.262299 | 0.127280 | -2.060794 | 0.0445 |
| | -0.039205 | 0.028744 | -1.363967 | 0.1787 |
| | -0.036334 | 0.017158 | -2.117600 | 0.0392 |
| R-squared | 0.506831 | Mean depende | | 19.99561 |
| Adjusted R-squared | 0.468895 | S.D. depende | | 93.34869 |

2.209659

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EVIEWS:12) سابعاً: اختيارات التشخيص

وعلى اساسها يمكن التعرف على مدى امكانية النموذج الحالي وقدرته في اجتياز الاختبارات القياسية الآتية:

68.02969 Akaike info criterion

-318.7998 Hannan-Quinn criter.

240658.0 Schwarz criterion

3. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال (LM Test)

11.36140

11.54061

11.43105

من خلال هذا الاختبار (Breusch- Codfrey correlation) وبالاعتماد على (LM Test) من خلال هذا الاختبار (62) ان النموذج الحالي قيد يجري التأكد من صحة النتائج السابقة، اذ يتضح من خلال الجدول (62) ان النموذج الحالي قيد البحث خال من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لان قيمة (prob. Chi-square(2) بلغت نحو

(0.3161) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) ,وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

جدول (62)

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال (LM Test) للنموذج الخامس

| F-statistic 0.907137 Prob. F(2,10) 0.4345 Obs*R-squared 2.303494 Prob. Chi-Square(2) 0.3161 | Breusch-Godfrey Seria Null hypothesis: No se | | |
|--|---|-------|--|
| | | * ' ' | |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

2.اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

تشير معطيات الجدول (63) ان قيمة (1) prob.Chi-square بلغت نحو (0.2668) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي انها غير معنوية، اي نقبل فرضية العدم التي تؤكد (تجانس البواقي) وخلو النموذج الحالي من مشكلتها.

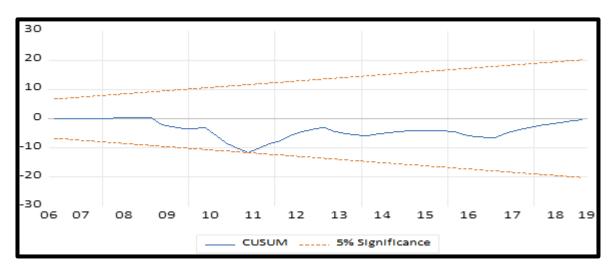
جدول (63) نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين للنموذج الخامس

| Heteroskedasticity Tes | t: ARCH | , , , , , , , , , , , , , , , , , , , | , , , , , , , , , , , , , , , , , , , |
|------------------------|---------|---------------------------------------|---------------------------------------|
| F-statistic | | Prob. F(1,54) | 0.2751 |
| Obs*R-squared | | Prob. Chi-Square(1) | 0.2668 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12) ثامناً: اختبار الاستقرارية (Stablity) لمعاملات نموذج

ويجري على اساس هذا الاختبار التأكد من مدى خلو البيانات من التغييرات الهيكلية لاسيما المعلمات الخاصة بالعلاقات طويلة وقصيرة الأجل خلال مدة البحث في نموذج (ARDL)، وذلك من خلال مراعاة بعض اختبارات الاستقرارية، اذ يتضح من خلال الشكل (39) الخاص بر (المجموع التراكمي للبواقي:Cusum) أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا خلال مدة البحث، ووقوع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة ويتغير حول القيمة الصفرية عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد معنوية العلاقة بين الانفاق العام والانفاق الاجتماعي خلال مدة البحث.

شكل (39) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

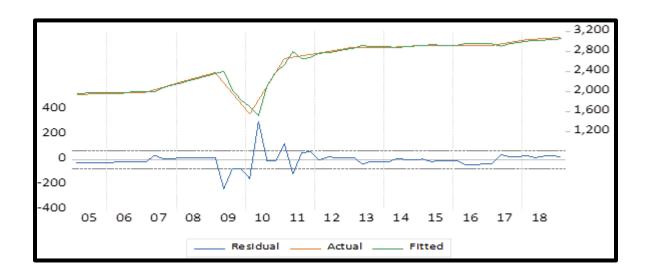


المصدر: من اعداد الباحثةبالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

تاسعاً: بواقى النموذج المقدرة والفعلية

يتضح من خلال الشكل (40) وجود تطابق لبواقي النموذج المقدرة والفعلية ناهيك عن دقة وجودة النموذج المقدر الخاص بمنهجية (ARDL)، اذ يشار الى أن المقدرات ثابتة عبر النزمن ضمن حدود الثقة أو داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وأن النموذج (ARDL) هو الامثل نظرا لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل، وإن هناك تطابق في بواقي النموذج المقدرة والفعلية تعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL).

شكل (40) بواقي النموذج المقدرة والفعلية للنموذج الخامس



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(EVIEWS:12)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري والتحليلي.

- 1. يعد الانفاق الاجتماعي جزءاً مهماً من الانفاق العام باعتباره تحويلات ومبالغ مالية موجهة نحو قطاعات (التعليم، والصحة)، فضلا عن الحماية الاجتماعية، بهدف تحقيق اغراض اقتصادية واجتماعية، نظرا لأهميته في زيادة رفاهية الافراد وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتوفير الامن المالي ، وبالتالي وسيلة تنفيذية هامة بغية تحقيق اهداف التنمية المستدامة، لاسيما الاهتمام بالإنفاق على التعليم بوصفه انفاقا استثماريا يهدف الى تكوين راس المال البشري لأنه يعد من اهم انواع الاستثمار.
- 2. تشير الادبيات الاقتصادية الى وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والانفاق على قطاعات التتمية الاجتماعية، اذ ان الانفاق على التعليم يعطي اهمية للعلم والمعرفة، والانفاق على الصحة يسهم بتعزيز مستوى صحة الفرد وان تدهور الحالة الصحية وزياده الامراض للفرد تقود الى طاقة انتاجية منخفضة مما يؤدي الى انخفاض عام في انتاج السلع والخدمات، الامر الذي ينعكس بموجبه زيادة الانفاق الاجتماعي وتحقيق عوامل ايجابية نحو تحسين نوعية العنصر البشري الذي يعتبر اساس عملية التتمية المستدامة والغاية منها، اي تصبح هناك علاقه وثيقه بين قطاعات التنمية الاجتماعية ومتطلبات التنمية المستدامة، ناهيك عن اسهام الانفاق على الحماية الاجتماعية بمثابة آلية مرحلية للتخفيف من البؤس ومكافحة الفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة وحالات المرض والعجز والشيخوخة وتمكين بعض شرائح المجتمع وأحد الدعامات الأساسية للفئات الضعيفة، فكلما زاد الانفاق على هذا القطاع سوف يؤدي الى التقليل من الفقر والحد من النفاوت ورفع مستوى الانتاجية وتحسين مستوى راس المال البشري .
- 3. يلاحظ على هيكل الموازنة العامة للدولة العراقية الاتجاه المتزايد للسياسة الانفاقية لاسيما التخصيصات الجارية، وهذا لا يتلاءم وطبيعة السياسة الانفاقية التوسعية من جهة، وحاجة البلد الى تحسين مستوى التنمية البشرية ومنها التعليم والصحة والحماية الاجتماعية واعادة الاعمار وتطوير البنى التحتية .

- 4. وفي صدد الاثر الذي يتركه الانفاق العام على الاستثمار في رأس المال البشري ومدى اهتمام الحكومة في النهوض بواقع قطاع التعليم، يستتج منه ان التخصيصات المالية لقطاع التربية في الموازنة العامة قد ازدادت ما بعد عام 2004، الا ان هذه الزيادة لم ترتق الى المستوى المطلوب، اذ لم تكن تتناسب مع اهمية هذا العنصر الحيوي، اضف الى ذلك ان نسبة كبيرة منه تذهب نحو الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري.
- 5. ان فاعلية الحكومة من خلال نسب الانفاق العام المخططة لقطاع التربية لا تعكس اهداف الدولة الاجتماعية في هذا المجال، لاسيما في مجال الموازنة الاستثمارية التربوية التي لا تدع للاستقرار في التخطيط للاستثمار التربوي، مما يشير ذلك كله الى ضعف الاهتمام الحكومي في مجال توجيه الدعم المالي والارتقاء بهذا القطاع، وانعكاس ذلك سلباً في تطوير البنى التحتية في مجال التربية وبالتالي اخفاق السياسة المالية من خلال التخصيصات المالية الموجهة نحو التربية في الارتقاء بتامين متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق اهدافها العامة وخاصة ما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية المختلفة.
- 6. لم يعكس اهتمام الحكومة في قطاع التعليم العالي اثرا على الاستثمار في راس المال البشري للنهوض في واقع التعليم العالي، وإنما يعكس ضعف الاهتمام الحكومي في هذا القطاع مقارنة مع حجم التخصيصات الاستثمارية الاتحادية في معظم الموازنات السنوية، وإنسجاما مع ذلك فأن فاعلية السياسة الانفاقية في مجال التعليم العالي تعكس اختلال واضح في تطور ذلك النمو وقد نتج ذلك عن انخفاض نسبة إسهام الانفاق العام الفعلي على التعليم العالي إلى إجمالي الإنفاق العام الفعلي الذي حقق نسبا متواضعة بلغ اعلى معدل لها حوالي(3.7%) في عام 2010 بينما بلغ متوسط نسبة الانفاق على التعليم العالي من الانفاق العام الفعلي خلال مدة الدراسة حوالي بلغ متوسط نسبة الانفاق على التعليم العالي من الانفاق العام الفعلي خلال مدة الدراسة حوالي (2.6%) مما انعكس سلبا على تنفيذ المشاريع الاستثمارية لا سيما ما بعد عام 2013 .
 - 7. انعكست معظم مؤشرات الانفاق الاجتماعي على قطاع التربية في ما يأتي:
- أ. التلكؤ الواضح في الاهتمام بالبنى التحتية لرياض الاطفال وعدم السعي الى زيادة عدد المعلمين مقارنة بتزايد عدد الملتحقين برياض الاطفال، ناهيك عن تزايد عدد الاطفال لكل روضة من

- (130) طفل لكل روضة عام 2004 الى (242) طفل لكل روضة في عام 2019من جهة، وتزايد مؤشر طفل لكل معلم من (15) عام 2004 الى (30) تلميذ لكل معلم عام 2019.
- ب. ان هناك ارتفاعا في معدلات الالتحاق في مرحلة التعليم الثانوي فبعد ان بلغ عدد الطلاب الملتحقين نحو (1571288) طلاب عام 2019 فضلا نحو (1571288) طالبا في عام 2004 ازداد ليصل الى (3140110) طلاب عام 2019 فضلا عن التسرب من المدارس بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي كان لها دور رئيس على التأثير في معدلات الالتحاق الصافي التعليم الثانوي.
- ت. اما ما يتعلق بمؤشري (طالب لكل مدرس) و (طالب لكل مدرسة) ، يتضح ان هناك ارتفاعا لاسيما بعد عام 2012 من 16 طالب لكل مدرس الى نحو 19 طالب لكل مدرس مما يشكل ضغطاً على الكادر التدريسي والمدارس .
- ث. ولمعرفة التطور الحاصل في مؤشرات التعليم المهني فان هناك انخفاضا في عدد الطلاب من (2012) طلابا عام 2004 انخفض بشكل مستمر ليصل الى (50603) طلابا عام 2019، ويستنتج منه عدم الاهتمام الكافي لهذا النوع من التعليم لرفد التنمية الاقتصادية وعدم التوجه نحو الاستفادة من الكوادر الوسطى لإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة التي تعتمد بالأساس على سياسات اقتصادية لا ترتقى الى تطوير الاقتصاد الوطنى العراقي.
- 8. اما ما يتعلق بمؤشر الانفاق العام المخطط على قطاع الصحة فان حجم التخصيصات الموجهة لصالح قطاع الصحة تفوقت فيها التخصيصات الجارية على حساب التخصيصات الاستثمارية هي الاخرى ولطول مدة البحث، وإن كانت الأفضل مما هو عليه الحال في قطاعي التربية والتعليم العالي فقد كان ما مخصص لقطاع الصحة سواء من التخصيصات الجارية ام الاستثمارية وبشكلها الإجمالي الى اجمالي التخصيصات المالية في المتوسط للمدة كلها نحو (4.4%)، الامر الذي اسهم بالإخفاق في تلبية الاحتياجات المطلوبة للصحة والانعكاس سلبا في بعض الخدمات الصحية وايجابا في بعضها الاخر، وكما يأتي:
- أ. ان القطاع الصحي في العراق قد نال نصيبه من الاهمال الذي طال معظم مؤسساته الخدمية، وعلى الرغم من بعض التحسن الذي حصل في المؤشرات، الا انه لا يتناسب وحجم الموارد المالية التي انفقت من خلال الموازنات الضخمة بعد عام 2003.

- ب. ان عدد المستشفيات لا يتناسب وعدد السكان، فقد سجلت عجزاً كبيرا وفقا للمعايير الدولية والمحلية، ويمكن إيعازه إلى ضعف الاهتمام الحكومي بهذا القطاع لكون التخصيصات الموجهة لم تكن مواكبة للنمو السكاني المتزايد، ناهيك عن تراجع نسبة التنفيذ في تلك الموازنات وعدم استغلالها بشكل يؤمن تطوير الواقع الصحي.
 - ت. وباتباع مؤشر الولادات فانه يعد مرتفعاً مقارنة والمعدل العالمي.
- ث. إن العمر المتوقع عند الولادة في العراق يعد مرتفعا اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار انخفاض عدد الوفيات لدى الاطفال الرضع، وهذا ناتج عن تحسن الظروف المعيشية نتيجة لارتفاع مستويات الدخول وانخفاض معدل الوفيات العام ما بعد عام 2009.
- ج. هناك تحسن في مؤشر وفيات الرضع، مما يعكس زيادة القدرة على الحصول على الخدمات الصحية لاسيما الرعاية الصحية اثناء الولادة.
- ح. ضعف مؤشرات الموارد البشرية الصحية، وهو مؤشر يدل على وجود ضغط في استيعاب السكان من ناحية تقديم الخدمات الطبية، ووفقا للمعيار العالمي (طبيب واحد لكل 1000 شخص) بينما يظهر في العراق في متوسط المدة (2004–2019) نحو (4111) شخص لكل طبيب، وهذا يعطي مؤشرا سلبيا ويولد ضغطا كبيرا على الأطباء مقارنة بعدد السكان، وبالتالي يعكس آثارا سلبية في مستوى الخدمة الصحية المقدمة للسكان سواء من حيث التشخيص ام العلاج.
- 9- اظهرت النتائج ايضا ارتفاع معدلات البطالة بسبب ارتفاع نسب الامية وتدني المستوى التعليمي والصحي وتخلف برامج التدريب والتأهيل وضعف النشاط الاقتصادي وعدم قدرة الاقتصاد الوطني من استيعاب اكبر قدر ممكن من الايدي العاملة، اضف الى ذلك عدم الاستقرار السياسي وتناقض برامج التتمية الاقتصادية المتبناة وارتفاع معدل النمو السكاني، وضعف اداء السياسات الاقتصادية المتبعة، والى تعرض الاقتصاد الوطني الى مجموعة من الصدمات كالصدمة الداخلية المتمثلة باحتلال مناطق من الاراضي العراقية من قبل العصابات الارهابية وما خلفه من اعمال تخريب ونهب وسلب وصدمة انخفاض أسعار النفط العالمية، والتي بدورها اسهمت في ضياع الفرص الاساسية للحصول على الدخل ومن ثم التأثير في مستوى معيشة الفرد العراقي وزيادة معدلات الفقر

10- ان نسب الفقر سجلت ارتفاعا في السنوات قيد الدراسة وخاصة خلال المدة (2007-2011) وسبب ذلك تعرض البلد الى حالة من عدم الاستقرار السياسي الذي شهده ما بعد الاحتلال العسكري الاجنبي وانتشار ظاهرة الارهاب فضلا عن انتشار ظاهرة الفساد التي ألقت بظلالها على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي .

ثانيا: الاستنتاجات الخاصة بالجانب العملي.

- 1- افرزت نتائج السكون لاختبار جذر الوحدة، ان جميع المتغيرات EX, SOC,GDP, SCH, فرزت نتائج السكون لاختبار جذر الوحدة، ان جميع المستوى وباتجاه سكون السلسلة الزمنية عبر مستقرة في المستوى وباتجاه سكون السلسلة الزمنية عند الفرق الاول ، او تعد متكاملة من الرتبة الأولى (1)~ا ولا تحتوي على مشكلة جذر الوحدة
- -2 بموجب تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ولجميع النماذج المقدرة ، يتضح انها كانت مطابقة للاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم جودة النموذج، فقد بلغت قيمة المعامل (\mathbb{R}^2) والبالغة نحو (99.6%)، فضلا عن خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.
- 3- وبموجب اختبار الحدود للتكامل المشترك (The Bound Test) وبعد الحصول على نتائج اختبار (F-Statistic)، يستنتج منها عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، مما يدعم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم اي التأكيد على عدم وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المبحوثة.
- 4- ان معلمة (حد تصحيح الخطأ: CointEq_1) كانت في جميع النماذج سالبة ومعنوية، وان كانت تشير بعضها الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وانما تصنف بعضها كونه تكاملا مشتركا زائفا، بينما الاخر من النماذج يؤكد عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين محل الدراسة، ويظهر منها ما يأتى:
- أ- أن الانفاق العام على التعليم العالي له تأثير سالب في عدد الخريجين عند مستوى معنوية (5%)، اي ان زيادة الإنفاق العام على التعليم يودي الى تراجع في عدد الخريجين، وهو ما يخالف منطق النظرية الاقتصادية، ويمكن تبرير ذلك ان اغلب المؤسسات التعليمية في العراق لا تساهم بشكل كبير في الناتج، إذ أن تلك المؤسسات لا

تتناسب ومتطلبات سوق العمل، وبذلك لم يظهر لها أثر ايجابي في نتائج الاختبار القياسي.

ب- وإن الانفاق العام على الصحة له تأثير سالب في عدد المستشفيات والمراكز الصحية عند مستوى معنوية (5%)، اي ان زيادة الإنفاق العام على الصحة يؤدي الى تراجع في عدد المستشفيات والمراكز الصحية ، وهو ما يخالف منطق النظرية الاقتصادية، ويمكن تبرير ذلك ان اغلب الانفاق العام المخصص لقطاع الصحة في العراق هو انفاق تشغيلي لم يسهم في تطوير البنى الارتكازية لهذا القطاع.

ثالثا: التوصبات.

- 1- ضرورة اتباع سياسة اقتصادية ومالية تعمل على زيادة كفاءة الانفاق الاجتماعي بأشكاله كافة (التعليمي، والصحي، والانفاق على الحماية الاجتماعية) فضلا عن ضرورة تنوع مصادر التمويل لزيادة الانفاق الاستثماري في المجالات المذكورة، واتباع توجيهات حقيقية لبناء سياسة تعليمية وصحية وطنية على وفق التصنيفات العالمية ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وكذلك التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على تنويع مصادر النمو الاقتصادي، ووضع الأولويات التي تساهم في توليد فرص العمل والدخل للأفراد، وتمكنهم من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التغلب على مشكلة الفقر والتخفيف من آثاره على المجتمع والدولة.
- 2- العمل على تفعيل الانظمة والقوانين وأجهزة الدولة القضائية من خلال استراتيجية حقيقية للقضاء على ظاهرة الفساد المالي والاداري ، والرقابة على تنفيذ المشاريع، وتفعيل دور جهات الرقابة في مكافحة الفساد المالي والاداري على نحو يزيد من كفاءة المخرجات الصحية.
- 3- يعتبر العنصر البشري هو العمود الفقري لأي عملية تنموية، الامر الذي يتطلب تأهيل العنصر البشري والاهتمام به في الجانب الصحي والتعليمي والمستوى المعاشي للقيام بالدور المطلوب منه ، وذلك سوف يقلل من الاعتماد على العمالة الأجنبية التي تزاحم العمالة المحلية.
- 4- ايلاء القطاعات الاجتماعية لاسيما التعليمية والصحية اهمية كبيرة حال الشروع بالتخصيصات المالية في الموازنات العامة لاسيما الجانب الاستثماري للنهوض بمستوى البني الارتكازية.

الاستنتاجات والتوصيات

- 5- العمل بشكل جاد على سد النقص الحاصل في الأبنية المدرسية والكوادر التدريسية ، والعمل على تطوير النظام التعليمي في البلد من خلال زيادة التخصيصات المالية لهذا القطاع ، وتوفير الأبنية المدرسية الكافية لاستيعاب الطلبة والقضاء على حالات الدوام الثنائي والثلاثي ، والتقليل من معدلات التسرب من المدارس .
- 6- العمل على تطوير مؤشرات التعليم والصحة كما ونوعا وذلك من خلال اعطاء أولوية لإصلاح الأنظمة والبنى التحتية للقطاعين المذكورين من خلال بناء المدارس والمعاهد والجامعات والمستشفيات وتوفير المستلزمات الخاصة بها والكوادر اللازمة .
- 7- استخدام أدوات السياسة الاقتصادية، التي من شانها اعادة النظر بسعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ولصالح الطبقات الفقيرة.
- 8- العمل على انشاء مؤسسات حكومية متخصصة بشؤون الفقراء ترتكز في أعمالها على تقديم الدعم المالي والفني وتوفير البيانات والمعلومات، والأفراد لمن هم دون خط الفقر وتوفير الدراسات الحقيقية ، من أجل إعداد واقامة الاستراتيجيات والمشاريع التي تخدم الفقراء ولكي يستطيع واضع السياسة الاقتصادية من تتبع أثر أهداف تلك الاستراتيجيات حول الفقر من خلال نسبة الفقر ومعدلاته .
- 9- إعادة هيكلة برامج الحماية الاجتماعية لتوسيع نطاق عملها بهدف استيعاب الفقراء المستحقين وغير المنتفعين من تلك البرامج مع إقامة برامج لشبكات الحماية الاجتماعية لاسيما التدريب والتأهيل وتلك التي تقدم القروض والمساعدة الفتية لإقامة المشروعات الصغيرة .
- 10- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنح القروض لمثل هذه المشاريع، وهذه سيكون لها دور في زيادة فرص العمل ولأجل امتصاص البطالة التي بلغت معدلات مرتفعة وان تكون هناك حلول لمعالجة مشكلة البطالة

اولاً: القرأن الكريم

ثانياً: المصادر باللغة العربية

الكتب

- 1. ابدجمان ،مايكل ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، 2010.
- ابو المعاطي ،ماهر ، الاتجاهات الاجتماعية في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ،
 كلية الخدمة ، جامعة حلوان ،القاهرة ، 2008.
- ابو المعاطي ،ماهر ، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان
 القاهرة، 2012،.
- 4. ابو النصر ،مدحت ، ياسمين مدحت محمد ، التنمية المستدامة مفهومها ، ابعادها ، مؤشراتها ، كلية التنمية الاجتماعية ، جامعة حلوان ، المجموعة العربية للنشر ، القاهرة ،2017.
- احمد ،كمال احمد ، مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمع الاسلامي ، الطبعة الاولى ،
 مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1998.
- 6. احمد، جعفر طالب ، تاريخ الفكر الاقتصادي ،دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، دار الدكتور للعلوم الادارية ، بغداد، 2017.
 - 7. احمد، عبدالرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
- 8. اندراوس ،عاطف وليم ، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، 2010.
 - 9. بيومي زكريا محمد ، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر ، 1978.
- 10. الجنابي، طاهر ، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، بغداد، 2017-2018.
- 11. جودة ،احمد ، تاريخ التربية والتَّعليم في العراق واثره على الجانب السياسي، الجزئين الاول والثاني، دار امجد للنشر والتوزيع، الاردن ، 2016.
 - 12. الحاج، طارق ، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2009
 - 13. حشيش ،كمال ، اصول المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، 1984.
 - 14. حشيش، عادل أحمد ، اساسيات المالية ، دار النهضة العربية، بيروت، 2007.

- 15. حمد ،ايوب أنور، البيئة والتنمية المستدامة، مكتب التفسير للنشر والاعلان ،الطبعة الاولى، بغداد، 2006.
- 16. خرابشة، عاطف علي ، عثمان محمد غنيم ، دراسات في التخطيط العمراني والبيئي ، الجزء الثانى ، الطبعة الاولى ، مكتبة المجمع العربي للطبع والتوزيع ، 2010.
- 17. الخصاونة ،محمد ، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن ، 2014.
- 18. الخطيب، خالد شحادة ، احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل ، الاردن ، 2003.
- 19. الخفاف ،عبد علي، العالم الاسلامي واقع ديموغرافي ومؤشرات تتموية ، العراق ،النجف ،الطبعة الاولى ، دار الضياء للطباعة والنشر ،2005.
- 20. خلف، عمار حمد، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق.، 2015.
- 21. خليل، سامي ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الطبعة الاولى ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1982.
- 22. دراز عبدالمجيد ، مبادئ المالية العامة ، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، 2007.
- 23. الربيعي ، فلاح خلف ، دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة ، الحوار المتمدن ، العدد 2288 ، 2008 .
- 24. رشدان ،عبد الله زاهر ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل ، الطبعة الثالثة ، عمان ، 2008 .
 - 25. الرشدان ،عبدالله زاهي ، اقتصاديات التعليم، دار وائل، الطبعة الثالثة، الاردن، 2008.
- 26. السروجي، اطلعت مصطفى ، راضي امين حمزاوي ، اساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الانسانية ، دار العلم ، دبى ، 1986.
- 27. سامويلسن ، واخرون ، الافتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الاولى ، الدار الاهلية للنشر ، عمان ، 2001 .
- 28. السريتي ،محمد احمد ، اسامة احمد الفيل ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ،2010.
 - 29. السعدي ،عباس فاضل ،سكان الوطن العربي حراسة في ملامحه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، عمان ،الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، جدول 12 ،2001.
 - 30. السعدي ،عباس فاضل ،جغرافية السكان، ، الجزء الأول، جامعة بغداد 2002.

- 31. شحاته ،عبدالله ، الاقتصاد السياسي لتحديات اولويات الانفاق العام رؤيا عامة، القاهرة ، 2005.
- 32. شندي ،اديب قاسم ، الاقتصاد العراقي الى اين، دار المواهب ، النجف الاشرف، 2011 ،.
- 33. صخري ، عمري ، التحليل الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة الجزائر ، 2005.
- 34. طاقة ،محمد ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2007.
- 35. عايب ،وليد العميد ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2010.
 - 36. عبد ،حميد عبيد ، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للنشر ، كربلاء، 2017.
- 37. عبد الرضا ،نبيل جعفر ، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان، الطبعة الاولى، مؤسسة التاريخ العربي ، لبنان، 2019.
- 38. عبد المهدي، امجد، محمود يوسف عقلة، دراسة في المالية العامة، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011.
- 39. العبيدي، سعيد علي محمد ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، الطبعة الاولى ، بغداد ، 2011.
- 40. عثمان، سعيد عبدالله ، المالية العامة ، مدخل تحليلي معاصر ، الدار الجامعية ، لبنان ، 2008.
- 41. العجمي ،محمد حسين ، الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية والتنمية البشرية، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للتوزيع والنشر ، الاردن ، 2010.
- 42. عصفور ،محمد شاكر ، اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية ، 2009 .
- 43. عطية ،عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2009.
 - 44. عطية ،محمود رياض ، موجز المالية العامة ، دار المعارف ، القاهرة ، 1961.
- 45. عطيه ، عبد القادر محمد عبد القادر ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية، 2005.

- 46. العلي، عادل فليح ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الاول، الطبعة الثانية، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
 - 47. عوض الله، زينب حسين ، مبادئ المالية العامة ، دار الجامعة الجديد ، مصر ، 2008.
- 48. عيسى ،علي ، الضمان الاجتماعي : مقارنة بين نظم الضمان في الاردن والدول العربية ، عمان ، 1989.
- 49. العيسى ، نزار سعدالدين ، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، الاردن، 2006.
- 50. غنيم ،عثمان محمد ، ماجدة ابو رنط ، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ، الطبعة الاولى ، دار صنعاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017.
- 51. فلاته ،مصطفى ، إعداد معلم التعليم النقني والمهني في دول الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1994.
- 52. مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2008،
 - 53. فوزي ،عبدالمنعم ، المالية العامة والسياسة المالية ، نشأة المعرفة ، الاسكندرية ، 2007.
- 54. الكناني ،كامل كاظم بشير ، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل، دار الكتب والوثائق، الطبعة الاولى، بغداد، 2013.
- 55. المجيد، عبد الفاتح عبدالرحمن ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية ، مطبعة الكمالية، مصر ، 1996.
- 56. محمد ،شيماء احمد ، تقييم واقع كفاءه توزيع الخدمات المكانية والوظيفية لرياض الاطفال الحكومية في مدينه دهوك دراسة استطلاعية على رياض الاطفال في مدينة دهوك، المؤتمر الدولي الشامل للقضايا النظرية وسبل معالجتها العملية جامعه دهوك ، المجلد الأول، يناير ، دار الرافد للنشر، العراق، 2021.
- 57. مصطفى ، هشام ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنه ، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 2007.
 - 58. ناشد، سوزي عدلي ، اساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2009.
- 59. الهيثي ، نوزاد عبدالرحمن ، منجد عبداللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في المالية العامة ، عمان ،2005.

- 60. الوادي ،محمود حسين ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة، الطبعة الثانية ، الاردن ، 2016.
- 61. اليزيد، احمد ابو ، السياسات الاقتصادية الزراعية ، رؤى معاصر ، مكتبة البستان المعرفة للطبع والنشر ، الطبعة الاولى، مصر ، 2004.

البحوث والمقالات والدراسات:

- 1. ال شبر، حمادي عباس ، التنمية البشرية تطور مفهوم ومؤشرات القياس (مقارنة في جغرافية التنمية)، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، جامعة القادسية ، المجلد العاشر ، العدد 261 ، 2007.
- 2. ابو تايله ،ازهار حسن علي، هيثم عبد الحسين كاظم ،العلاقة بين السياسة المالية والتنمية البشرية دراسة تحليليه للعراق باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبقاء الموزع (ARDI) ،جامعه بغداد ،كليه الإدارة والاقتصاد، 2019.
- 3. ابو زنط ،ماجدة ، عثمان محمد غنيم ، التنمية من منظور الثقافة العربية الاسلامية ، مجلة دراسة العلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، عمان ، مجلد 1، 2009.
- 4. ادريوش ،حماني محمد ، وناصور عبد القادر ، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة المؤتمر الدولي(تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014)، الجزائر ، جامعة سطيف /1، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، ، مارس 2013.
- 5. ادريوش ،حماني محمد، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث في العلوم الانسانية، المجلد 27، 2013.
- 6. الاشرم ،محمود ، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا وعربيا) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2007.
- 7. الايدامي ،حمدية شاكر ، و نادية لطفي جبر ، الاستثمار في المورد البشري وفق متطلبات سوق العمل في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 107 المجلد 24 ،2018.
- 8. تركماني ،عبدالله ، التنمية في افريقيا : المعوقات وافاق المستقبل ، مجلة العربي ، العدد 612، 2009.
- 9. جبار، عبد الستار، خريجو الجامعات العراقية بين الأهمية الاقتصادية للتعليم وتفاقم مشكله البطالة، مركز الدراسات والبحوث في الوطن العربي، العدد 20-21، ص55، بدون سنه.
- 10. الجبالي ،محمود وعلي الزغبي ، اثر الانفاق الحكومي على قطاع التعليم ، جامعة عجلون، مجلة الاكاديمية العربية ، الدنمارك، العدد 11، 2012.

- 11. الجبوري ،علي عبود نعمة ، التنمية الصحية المستدامة : التحديات والاتجاهات المستقبلية مدخل بيئي اقتصاد اجتماعي ، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا برلين ، العدد 6 ، 2019.
- 12. الجزائري ،محمد جواد جاسم، التَّعليم الثانوي في العراق 1968–1979 (دراسة تاريخية وثائقية) ، جامعة الكوفة ، مجلة آداب الكوفة ، المجلد 1، الاصدار 27، 2016.
- 13. حسن المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة 1985–2008، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد المجلد 18، العدد 68.
- 14. حسن، خليل رحمه علي ، الحركة الكشفية في تحقيق احداث التنمية المستدامة ، المؤتمر الكشف العربي ال 29، شرم الشيخ ، مصر ، 2019.
- 15. حمد ،مخيف جاسم وعامر بدر الفراجي، تحليل ومقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عن دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (2004–2019)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 55، 2021.
- 16. حمزه ،كريم محمد ، شبكه الحماية الاجتماعية في العراق (مزايا ومعلومات) ،مجله دراسات اقتصاديه ، العدد 19 ، بيت الحكمة ، بغداد ،2007 .
- 17. حواس ، امين ، و فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية و النمو الاقتصادي في الصين : منهجية ARDL ، جامعة عبد الرحمن بن خلدون ، الجزائر.
- 18. خطاب ،سارة اكرم ، احمد عبد الكريم احمد، محمد فوزي محمد، تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق (2003–2017)، مجلة تنمية الرافدين، امعة الموصل، العدد 122، المجلد 38، 2019.
- 19. داود ،علي عدنان ، اثر الانفاق على التعليم في تحقيق التنمية البشرية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، الجامعة العراقية، العدد2/42.
- 20. ديب، ريده ، سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم السياسية ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الاول ، 2009.
- 21. ديب، سليمان مهنا وريده ، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجله جامعه دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون العدد الاول، 2009 .
- 22. الربيعي ،رجاء خضير عبود ، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة من (2007–2012) مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية والادارية، جامعة بابل، المجلد7، العدد4، 2015.

- 23. الربيعي ،فلاح خلف وعلي الزبيدي، تحليل العلاقة بين تقنيات الموازنة العامة و القطاع التربوي في العراق للمده (1980–2013)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد 50 ، لسنه 2016.
- 24. رومانو، دوناتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطنى للسياسات الزراعية، منظمة الاغذية والزراعة، الامم المتحدة، 2003.
- 25. زبون ،امل اسمر ، و فاضل عباس كاظم، الاستثمار في التعليم مدخل عام للتنمية البشرية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 1.
- 26. زغير ،اكتفاء عذاب ، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق، وزارة التخطيط، دائرة تخطيط القطاعات، 2017.
- 27. زوليف ،عبد الحسين أحمد وآخرون، الإهدار الكمي في التعليم العام والمهني في العراق، مجلة دراسات تربوية، وزارة التربية، مركز البحوث والدراسات التربوية، المجلد1، العدد4،ت1 ، 2008.
- 28. سلمان ،تغريد داود ، اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 24، العدد 4، 2016.
- 29. سلمان ،وسام حاتم ، دور التنمية في مواجهة تحديات ظاهرة تسرب التلاميذ في المدراس الابتدائية (نظرة اقتصادية)، مجلة الدراسات التربوية ، المجلد13،العدد52، 2020.
- 30. الشربيني ،محمد خضير ، لماذا ينصب غضب الطبيعة على رؤوس الفقراء وحدهم ، مجلة العربي ، العدد 629، 2011.
- 31. الشكري ،عبدالعظيم عبدالواحد ، حسنين علي اسماعيل العلياوي ، الانفاق على القطاع الصحي واثره على التنمية المستدامة في العراق للمدة 2003–2018 التحديات والمعالجات ، مجلة الدراسات المستدامة ، السنة الثانية ، المجلد 2 ، العدد 8 ، 2020.
- 32. شلتاغ ،انعام لطيف ، التمويل الصحي وانعكاسه على المؤشرات الصحية في العراق للمدة (2007–2013)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد العراق، 2014.
- 33. الشمري ،مي حمودي عبد الله ، واقع البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد27، 2013.
- 34. الشوربجي ،مجدي ، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، العدد 6، 2009.
- 35. صالح ،عدنان مناتي ، التنمية المستدامة في لنامي بين التحديات والمتطلبات ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2014.
- 36. صباح ،غربي ، الاستثمار في التعليم ونظرياته ، مجله كليه الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعه محمد خيضر بسكره ، العددين الثاني والثالث، 2008 .

- 37. الصفاوي ،صفاء يونس و مزاحم حمد يحيى، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد14. 2008.
- 38. عايشه ، كمال وسليم بوهيدل ، الانفاق الحكومي كاداه لتوسيع افاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة(2001–2010) الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعه المسلة، 2011 .
- 39. العبادي نعمة ، الحكم الصالح في ظل حاجات التنمية البشرية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، الاسكندرية مصر ، المجلد الاول ، العدد 5، السنة الثانية ، 2006.
- 40. العبادي، سلام عبد علي ، مثال عبدالله العزاوي ، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دول الرفاه واقتصاد السوق، جامعة الموصل ، مجلة كلية الآداب ، العدد 96.
- 41. عبد الرحيم ،شيبي وشكوري محمد، البطالة في الجزائر مقاربة قياسية، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية،17-18 مارس، 2008.
- 42. عبد المهدي ،ناظم عبدالله ، عبدالله احمد نصيف ، تحليل احصائي لبعض مؤشرات النتمية المستدامة في العراق للمدة (2005– 2012)، جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المؤتمر العالمي الثاني ، عدد خاص ، 2014.
- 43. العبدلي ،سعد ، واسراء سليم كاطع، قياس وتحليل دالة الطلب على الواردات الزراعية للمدة (1980–2012) في اطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL المجلد 22، العدد87، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016.
- 44. العبدلي ، عايد بن عابد ، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية ، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الازهر ، السنة /9 العدد 27 ، 2005.
- 45. عبيد ،باسم خميس، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد 23 ، العدد 96 .
- 46. العبيدي ،سعيد علي محمد ، عبد القادر فخري هندي، واقع مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2003–2014)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 23 . 2018.
- 47. العطار ،ضياء صالح مهدي، مرحلة التَّعليم الابتدائي في العراق: الواقع والاتجاهات (دراسة تحليلية) ، جامعة كربلاء ، مجلة الباحث ، العدد الثامن ، 2013.

- 48. العلوان ،علاء الدين ، خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق ، المجلة الصحية للشرق الاوسط ، منظمة امبارباك عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم التكنلوجيا ، المجلد الرابع ، العدد 10، 2013.
- 49. علي ، علي عبدالقادر ، ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية ، مجلة عمران ، العدد 1 ، 2012.
- 50. غيلان ،مهدي سهر ، واخرون ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات المستقبلية والادارية والمالية ، جامعة بابل ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2009.
- 51. القدسي، سليمان شعبان ، الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي ، سلسله اوراق العمل ، المعهد العربي ، الكويت ، 2002 .
- 52. القدير ،خالد محمد عبدالله، تأثير الائتمان المصرفي في تمويل الواردات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد 2، 2005.
- 53. كزار ،مصطفى حميد ، الموازنة العامة العراقية في ظل تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدلات البطالة بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 26. العدد 121، 2020.
- 54. الكعبي امال صالح ، و صباح صكبان، تحليل جغرافي للخريطة الصحية في محافظة البصرة ، مجلة آداب البصرة، جامعة البصرة، المجلد 1، العدد 96، 2021.
- 55. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقرير مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف و علي حسين الدجاج، اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، بدون تاريخ .
- 56. ماهر، سعد حمدي ، البيئة الاستثمارية والتنمية المستدامة في اقليم كوردستان العراق ، مجلة التنمية البشرية ، المجلد 4 ، العدد 3، 2017.
- 57. محمد ،عبدالله حسون ، واخرون ، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد ، مجلة دجلة ، العدد 67، 2017.
- 58. محمد، اسماء جاسم ، التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الامن الغذائي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 93، 2012.
- 59. محمد، طه احمد صلاح ، واخرون ، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، في ضوء التجارب الدولية دراسة حالة مصر ، المركز الديمقراطي العربي ، 2018.

- 60. المزروعي ،علي سيف ، الياس نجمة ، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990–2009). جامعة دمشق ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 28 ، العدد الاول ،2010 .
- 61. مشعل ، زكية احمد وزياد محمد ابو ليلى، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اليرموك، المجلد 23،العدد 1، يونيو، 2007.
- 62. المعارك ،محمد عبدالعزيز ، علي شفيق، اصول وقواعد الموازنة العامة (مع الاشارة الى تطبيقات من المملكة ودول اخرى)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2003.
- 63. المعاضيدي ، حلا زيدان ، احمد ابراهيم عبد منصور ، الفقر: المفهوم والاسباب العراق انموذجاً ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، 2013.
- 64. المعموري ،محمد علي موسى وآخرون، تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الاسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 63، 2011.
- 65. المقدادي ،كاظم ، الوضع الصحي، المشكلات والحلول الأتية في تقريرها لوزير الصحة، مجلة صوت العراق ، 2019.
- 66. مليكا طيب سليمان ، اشكاليه التنمية المحلية المستدامة في ظل حمايه البيئة ، مجله علوم انسانيه السنه السادسة ، العدد 639 ، لسنه 2008.
- 67. مناتي ،عدنان ، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تقرير التنمية المستدامة ، البعد الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع اشارة خاصة العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي مع المعلوم العراق ، معلوم ، معلو
- 68. المنصوري، راشد مبارك بن قران ، تقييم دور التخطيط البيئي والاجتماعي في حماية البيئة ، تحقيق التنمية المستدامة في الامارات العربية ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2005.
- 69. المهداوي ،وفاء جعفر ، الفقر في العراق اسبابه ودلالته ، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل في بيروت مع البنك الدولي، 2009.
- 70. مؤسسة الملك خالد الخيرية ، سياسات الانفاق الاجتماعي وضرائب الاستهلاك ورقة سياسات ، المملكة العربية السعودية ، 2007.
- 71. ناصر ،حسناء ، و وصال عبد الله، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق واثرها في حماية المستهلك، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، المجلة العراقية، مجلد 1، العدد 2، 2009.
- 72. هاشم، حنان عبد الخضر، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، مركز دراسات الكوفة العدد 21، 2001.

- 73. الوردي ،عدنان، أساليب التتبؤ الإحصائي ، طرق وتطبيقات، جامعة البصرة، 1990.
- 74. يونس، عبد الزهرة فيصل ، وكوثر جبار فهد، سوق العمل وطبيعة الاستثمار في التعليم الجامعي في العراق بعد عام 2003، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 127،اذار، 2021،

الاطاريح والرسائل الجامعية:

- 1- ريحان، ريمان محمد ، تنمية المجتمعات الجديدة التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2008.
- 2- عبد الجليل ،سلام ، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات(1970-1990)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، البصرة، جامعة البصرة، 1995.
- 3- المحياوي ،زيد حبيب، تأثير النزاعات على مسار النتمية المستدامة في العراق- رؤية استشرافيه ،اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،2020.
- مطوق اليلى بديوي خضير الصدمات النقدية واثرها في سعر الصرف لمصر والعراق الطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد الجامعة الكوفة 2013.

التقارير والنشرات الرسمية:

- 1- الإسكو، نشرة التنمية الاجتماعية ، الحماية الاجتماعية اداة للعدالة ، المجلد 5 العدد 2 ، 2015 .
- 2- الاسكوا ، اطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية اداة لدعم الميزانية واصلاح السياسة المالية ، الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والمالية لعرب اسيا ، بيروت ، 2019 .
- 3- الإسكوا ، الحماية الاجتماعية ، اداه للعدالة ، نشره التنمية الاجتماعية ، المجلد 5 ، العدد 2 ، لجنة الامم المتحدة ، 2014 .
 - 4- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، للسنوات 2005، 2008.
 - 5- جمهوري العراق، وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 2016، ص 19.
- 6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، احصائيات التَّعليم 2015-2016.
- 7- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2000، 2010، 2010، 2014، 2016، 2016، 2016).
 2018، 2019، 2019، 2018

- 8- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2017–2013)، بغداد، 2017.
- 9- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2015–2018).
- 10- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر ، تقرير متابعة تنفيذ انشطة استراتيجية التخفيف من الفقر ، بغداد، 2014.
- 11- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير الوطني للتنمية البشرية، ط1، 2014.
 - 12- جمهورية العراق ، وزارة الصحة العراقية، السياسة الصحية الوطنية ، 2014.
 - 13- جمهورية العراق ،وزارة الصحة العراقية ، التقرير الاحصائي السنوي ، 2013.
 - 14- جمهورية العراق ،وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، هياة الحماية الاجتماعية ، 2015.
- 15- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، اهداف التنمية المستدامة اصلاحات جوهرية ،2017.
- 16- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولية في العراق ، يغداد ، 2018.
- 17- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010/2009، صفحات متقرقة .
- 18- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مسح اللامركزية الادارية في تقديم الخدمات لسنة 2010.
- 19- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنلوجيا، التقرير الاقتصادي السنوي، بغداد ، 2020.
- 20- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2008,2007) ، صفحات متفرقة.
- 21 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022).
- 22- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، بغداد، 2019.
- 23- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي لعام 2009.
- 24- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المديرية الحسابات القومية، الحسابات الموحدة، سنوات متفرقة .

- 25- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، ، 2013.
 - 26- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، حزيران 2018.
- 27- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، والبنك الدولي، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2012)، بغداد، ك2 2018.
- 28 جمهورية العراق، وزارة الصحة ، السياسة الصحية، الوطنية (2014–2023)، بغداد، ك2 -2014.
 - 29 جمهورية العراق، وزارة المالية، قانون الموازنة العامة، للسنوات (2005-2019).
- 30- جمهورية العراق، وزاره التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، بدون سنه .
- 31- دولة قطر، جهاز الاحصاء ، اللجنة الدائمة للاستثمار ، مؤشرات التنمية المستدامة في قطر ، الاصدار الثاني ، 2020.
 - 32- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2015-2017)، ابو ظبي.
 - -33 مجموعة البنك الدولي ، اطلس اهداف التنمية المستدامة ،2018 .
- 34- المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، اقتصاديات التعليم ، سلسله جسر التنمية ، العدد 68 ، لسنه 2007 .
- 35- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية للتخطيط،، ، مطبعة الشركة العصرية للنشر والتوزيع ، 2013.
- 36- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ،المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي ، روما ، 2002.

شبكة الانترنيت:

- 1. الحسن، عبدالرحمن محمد ، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، جامعة المسيلة الجزائر، https://www. Portal .arid.my : متاح على الموقع :
- 2. بشير، ضميره ، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ المسيلة ، الجزائر، متاح على الموقع: http:// dspace.univ-ouargla-dz/jspui/handle
 - 3. البنك الدولي ، بنك البيانات، متاح على الموقع: http://databank.albankaldawali.org
 - 4. عرض عام للحماية الاجتماعية ، متاح على الموقع https;//www.albankaldawli.org

- 5. العكاشة ،رندا ، أهداف التعليم المهني في الحياة المهنية، 7 ك 2020، متاح على الموقع : https://e3arabi.com/?p=702992
- 6. قايد، خميس ، النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر ، دراسة قياسية للفترة (1890–2013) ، متاح على الموقع : https:// www.redearchgate.net
 - 7. لاغارد كريستين ، صياغة عقد اجتماعي : صندوق النقد الدولي ، متاح على الموقع : https://www.imf.org
 - 8. مزيد ،زينب خنجر ، نشأة رياض الاطفال في العراق ، بحث منشور ، 2021 ، متاح على الموقع :
- https://www.researchgate.net/publication/354849687_nshat_ryad_atfal_fy alraq
 - 9. منظمة الصحة العالمية: متاح على الموقع: health-but people are still https://www.who.int/ar/news/item/20-02-2019paying too much out of their own pockets

ثالثاً :المصادر باللغة الانكليزية :

- 1. Akram Mohammed khan faheen . (2007) * Health cars services and Government Spending in Pakistani working papers 32 akistan instate of development economics.
 - 2. Al- Hiti, Ahmed Hussein and others. The Relationship between Expenditure on Health, Education and Economic, An Analytical Study In Both Jordanian and Saudi Economies for the Period 1981 2006, Iraq Journal of Economic Sciences, Issue20, Seventh year, 2009.
 - Alaa Din Alwan, Health-sector funding: options for funding health care in Iraq Eastern Mediterranean Health Journal, Volume 14, 2008 | Volume 14, issue 6, World Health Organization, Geneva, Switzerland, 2008,.

- 4. Alan Auerbach and Martin Feldstein, Hand book of public economics, volume1. Elsevier, edition 5, 2005.
- 5. Alan T. PEAcock &. Jack WiseMan, "The Growth of public Expendi in the united kingdom", NBER, 1996,.
- 6. Al-Hiti , Ahmed Hussein and others , the Relationstionslip between Expendit are on Health , Education and Economic Growth , An Analytical study in Both Sordamian and Saudi Economic for the period 1981-2006, iraq sournal of Economic Scienes , issue 20 , seventy ,year , 2009 .
- 7. Ben Vogelvang, Econometrics: Theory and Application With Eviews , Pearson Education, USA, 2005.
- 8. Chacko josek Rajank History of Economic thought, university of Calicuty, 2011.
 - 9. CROITORU, Alin. Schumpeter, JA, 1934 (2008), The Theory of Economic Development: An Inquiry into profits, capital, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Ople, New Brunswick (USA) and London (UK): Transaction Publishers. Journal of Comparative research in Anthropology and Sociology.
 - 10. Danille, Nierenberg, therole pf women sustainable development, women deliver organization, 2012.
 - 11. Doidge, Mathew and Serena Kelly, (2017), End poverty in all its forms every where, National Center bury, New Zealand, 2017.
 - 12. Dragoljub Stjanov, kkvalidity of the Economic Thoughts of Keynes and Marks for the 21st Century', Similarity, university of Rijeka Croatia, 2007.
 - 13. Enders. Walter: Applied Econometric Time Series, John Wiley & Sons, Inc, New York, 1995.
 - 14. Enders. Walter: Applied Econometric Time Series, John Wiley & Sons, Inc, New York, 1995.

- 15. Hongbo, wu, The Sustainable Development Goals Report, united Nations New york, 2016.
- 16. Hubert Brochier& PIERRE TABATONI "Economic "Financiere" and A.C. pigou a stidy in public finance,2107.
- 17. Hwang, Sunyoung, and Sustainable Development Goals, Report of the UN Secretary General, 2015.
- 18. jabalaz, malcometal development economics ,of Taha Abdullah Mansour and abed azam Muhammad Mustafa al-meraki puplishing house .riyadh . 1995.
- 19. John B.taylor, How the raltional Expectations Revolution Has Changed macro Economic policy Research, revised praft, Stanford University, 2000.
- 20. Jos Moig and S.mahendra Dev, Social Sector Prioritics: An Analysis of budgets and Expenditures in India in the 1990s, Development policy Review, 2004.
- 21. Manuel des depenses engages, direction de re'glementalion et contro'le, direction general de budget, minstere des finances, agerie, 2007.
- 22. Morton, Stephen, puncheon, David, and squires Neil, (2017),sustainable Development Goals (SDGS) and their implementation, British Medical Bulletin, 2017 vol 124,
- 23. OPEC, Annual statistical bulletin (2008, 2011) https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php.
- 24. Ortiz Isabwl " social policy " undwsa united nations .Osborn, etat , op.cit, 2015 .
- 25. Osborn, Derek, Cutter, Amy and Ullah, Farooq, UNVERASL SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS understanding the Trans formational Challenge for DEVELOPED countries, Report of A Study By stak holder Forum, (2015).

- 26. Pesaran, M, Hashem, Yongcheol shin, & Richard J, Smith, 2001, Bound testing Approachesto the Analysis of level Relationships Journal of Applied Econometrics,.
- 27. pinter, Laszlo, Measuring progress Towards sustainable Development Goals, The International Institute for Sustainable Development, 2013.
- 28. Randy R.grant, The History of economic thought, seven edition, pacific Lutheran University, United states of America, 2007.
- 29. Reminijus Cieges and others, the concept of sustainable development and its use for sustainability scenarios engineering dconomics 2, 2009.
- 30. Robert Lucas, on the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary. Economies. No22, 1988,.
- 31. Ropert L.hetxel , What Remains of Milton friedmans Monetarism, 2017.
- 32. Shawarah , Akram Muslim , God's income govern ment and private spending and their impact on human , develop ment in sordan .An economic study for the period 1970 -phD thesis , college of Administration and Economic university of Mosul , 2005
- 33. Takuo domeK The political Economy of public Finance in Britain, 1767–1873, Rotiedge Taylot and Frasncies Group, London, 2004.
- 34. Tat mcgraw-Hill publishing, macroeconomics, Deepashree and vanita Agarwal India, Limited, 2007.
- 35. Thomas Bassetti. Education and Poverty in a Solow Growth Model Department Science, University Pisa .
- 36. Woife BARBARA" poverty and poor health: care reform narrow the rich poor gap? http://www.irp.wisc.edu/publivations/focus/prs/foc282pd

Abstract

Social spending is one of the main components of public spending as it relates to spending on the various social sectors, and it represents a requirement and a necessity to achieve the goals and requirements of sustainable development, whether economic or social, as it contributes to ensuring the achievement of social justice, reducing poverty, enhancing human capital and achieving sustainable growth. Given the importance of this type of spending and its significant contribution to achieving the welfare of society and increasing the GDP of individuals and its role in providing basic services, interest in it has increased by many countries of the world, including Iraq. This research came to demonstrate the effectiveness of this type of spending and to know the development in the amounts allocated to it and the method of its distribution to (education, education, health, social care) during the period (2004-2019) and the extent of its contribution to achieving the requirements of sustainable development in Iraq, through Striving to follow up and analyze the development in social spending and its components and their impact on some indicators of sustainable development, and then stand on the most important challenges that hinder the achievement of the goals set for them, and for the purpose of achieving the desired goals of the research and reaching the desired results, in The researcher has used the descriptive analytical method to study and analyze the relevant indicators on the one hand, with the use of the quantitative method to know the type of relationship using the Autoregressive Distributed Deceleration Model (ARDL) on the other hand, and the research reached a set of results, the most important of which was the absence of a long-term equilibrium relationship between Some of the variables included in the approved models, as well as the violation of some relationships to the logic of economic theory through the presence of relationships that have an opposite effect to what is expected in the research hypothesis.

Ministry of Higher Education and Scientific Research Al-Qadisiyah University College of Administration and Economics Department of Economics



The Public expenditure between the necessities of social expenditure and some requirements of sustainable development, lraq Case Study For the period (2004-2019)

A Thesis Submitted To the Council of the College of
Administration and Economics / University of Al-Qadisiyah
in partial fulfillment of the requirements for (Ph.D.) Degree
in Economic Sciences

By the student

Nabaa Kadhim Hadi Al-Arbawi

Supervised by

Prof. Dr. Amel Asmar Zboon Al-Saedi

1444 A.H. 2022 A.D.